

السؤال الأندونيسى

اليسار/العدد ١٢٢ / أغسطس ٢٠٠١ / جماد أول ١٤٢٢ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



مؤتمر "جنوا" أنتم الثمانية الكبار ونحن ستة مليارات

سعاد حسنى.. نهاية حدوتة سيندريلا أم نهاية عصر الأحلام الجميلة النبيلة؟

العولمة والخصخصة والبطالة .. ومستقبل العمل النقابى

أفكار بليخانوف الأخيرة ...

من هو صاحب القرار فى إسرائيل : الجيش أم الحكومة ؟!

السودان : الكرة فى ملعب كل الأطراف

تركيا : عسكر أفنظم



فى هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمة وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و٤٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكــى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير :١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب – القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ –٥٧٥٩٠١١ –
٥٧٥٩٢٨١– فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

دعـوة للتفكـير النقـدى

ترددنا كثيرا فى نشر الوثيقة المعنونة " **أفكار بليخـانوف الأخيرة** " والتى ترجمها الزميل **أشرف الصباغ** من موسكو . ولم يكن مبعث ترددنا موافقتنا عليها من عدمه ، ولكن لأن كثير من الأصدقاء كان رأيهم أن سقوط الاتحاد السوفيتى والحملات المعادية للفكر الاشتراكى والماركسية التى شنتها القوى الرأسمالية قد أصابت حتى الاشتراكيين بالشك وعدم اليقين ، وأن الهجوم عليهم بمثل هذه الوثيقة التى تهاجم لينين بقسوة ويصعب نسبتها إلى أعداء الماركسية قد تقضى على البقية الباقية من إيمانهم بالاشتراكية . ولكننا فى النهاية قررنا أن ننشرها كما هى وبدون تعليق . فنحن نراهن على اشتراكيين يتمتعون بالنظرة النقدية ويرفضون تحويل الاشتراكية أو الماركسية إلى نصوص محفوظة مقدسة ، أو قادتها العظام إلى آلهة أو أنصاف آلهة . وأملنا أن لايتردد الاشتراكيون فى مصر والعالم العربى فى مناقشة هذه الوثيقة والاشتباك معها . فكما أن أقوال لينين ليست الكلمة الأخيرة فى الفكر الاشتراكى ، فكلمات بليخانوف أيضا قابلة للنقد والاختلاف والرفض.

ويثير **د. رفعت السعيد** فى هذا العدد أيضا قضية تحتاج إلى نقاش. بل هو كعادته يستفزنا ويدعونا للنقاش حول مايسميه بالأسقف المنخفضة . وهى قضية حقيقية ومثارة داخل حزب التجمع وبين صفوف اليسار . والنقاش حولها - دون تشنج أو اتهام - قضية تهم الجميع .

وإذا تركنا القضايا الفكرية جانبا فسنجد كثير من الموضوعات الهامة فى هذا العدد . الافتتاحية تتابع قمة الثمانية فى جنوا . وفى الساحة الداخلية يواصل **عريان نصيف** تعريته للسياسات الزراعية ، و**محمد جمال إمام** تناوله العلمى للحركة النقابية المصرية ، ويضيف **حسين البطراوى** جديد فى قضية غسيل الأموال فى مصر ، وتجرى **فاطمة خير** حوارا مع **شاهنده مقلد** التى تلعب مع زملائها دورا رائداً فى مساندة الانتفاضة الفلسطينية.

وفى الساحة العربية يتناول **ماهر الشريف ونظير مجلى** قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى من موقعين مختلفين مكانيا . وتطالب **أمينة النقاش** كل القوى السودانية أن تتحمل مسئوليتها فى التعامل مع المبادرة المصرية الليبية ، ويكتب لنا الكاتب العراقى **زهير الجزائرى** من كردستان ، و**صلاح يوسف** من الأردن و**حسين العودات** من سوريا.

وفى الساحة العالمية ينبهنا **نبيل يعقوب** إلى خطر فتح أبواب الهجرة أمام كفاءات العالم الثالث . ويوضح **حلمى شعراوى** الأبعاد الحقيقية للاتحاد الأفريقى الوليد ، وتكتب **فريدة النقاش** عن أول زيارة لها لفييتنام ويواصل **د. سمير حنا صادق** حديثه عن الوحوش التى تتعولم ويكتب **د. صادق محمد نعيمى** عن العولمة ، ويقدم **صلاح عيسى** فى مشاغباته وجهة نظر هامة حول الديمقراطية فى العالم الثالث.

وكالعادة يطرح علينا **أحمد يوسف** سؤالا صعبا حول السينما المصرية بمناسبة رحيل **سعاد حسنى** ، لنكتشف بالفعل أن عصر الأحلام الجميلة والنبيلة قد أفلت من أيدينا وعلينا أن نستعيده.

اليسار



موقفنا

أنتم الثمانية الكبار .. ونحن ستة مليارات!

بعد مناقشات استمرت ثلاثة أيام (من ٢٠ إلى ٢٢ يوليو الماضى) فى مدينة **" جنوا "** الإيطالية ، أنهى قادة الدول الصناعية - الثمانية الكبار - والتى تضم **(الولايات المتحدة - اليابان - فرنسا - ألمانيا - إنجلترا - إيطاليا - كندا - روسيا)** إجتماعاتهم التى خصصت لمناقشة عدد من القضايا الدولية الهامة ، فى مقدمتها تقويم الوضع الاقتصادى العالمى وماشهده من تراجع فى الفترة الأخيرة ، والخلاف بين الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا حول نظام الدفاع الصاروخى ومعاهدة كيوتو الخاصة بالاحتباس الحرارى وأزمة الشرق الأوسط ، والوضع فى مقدونيا وفى شبه الجزيرة الكورية ، والعقوبات على العراق ، وسبل الحد من النزاعات المسلحة والحد من التسلح ، والأخذ بالتوصيات التى انتهى إليها مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة والتعاون من أجل الحد من الإرهاب الدولى ، والاعداد لاجتماع منظمة التجارة العالمية فى الدوحة فى نوفمبر المقبل ، وقضايا الفقر وديون الدول الأفريقية والدول النامية ..

وهناك إجماع على أن النتائج التى توصلت إليها قمة الدول الثمانية لم تحقق ماكانت تأمل إليه الدول المشاركة . فلم يتم التوصل إلى اتفاق حول قضية نظام الدفاع الصاروخى أو قضية خفض الانبعاث الغازات المسيئة للبيئة التى وعد الرئيس بوش بتقديم خطة قريبا لمواجهتها وتقرر عقد اجتماع دولى للبحث فى التغيرات المناخية العالمية فى عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للدول النامية ومكافحة الفقر فى أفريقيا ومكافحة الأوبئة المنتشرة هناك اكتفوا بتشكيل مجموعة عمل لإعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة الفقر ومساعدة الدول الأفريقية فى تطوير اقتصادها ومجتمعاتها والتأكيد أن " **تحسين أوضاع هذه الدول رهن بتحرير التجارة العالمية وضمان فتح الأسواق**" كما قال **بوش** . وقررت القمة إنشاء صندوق تضامن لمكافحة الأوبئة المنتشرة فى أفريقيا مثل الإيدز والسل والملاريا ومساهمة الدول الثمانى فيه بـ ١,٣ مليار دولار (تقدر الاحتياجات لمقاومة هذه الأمراض بـ ١٠ مليار دولار على الأقل) **ورفضت المجموعة الاستجابة للمطالب التى تطرحها الجماعات المناهضة للعولمة الرأسمالية بالغاء ديون الدول الأفريقية التى تقدر بـ ٧٤ مليار دولار.**

وأهم من ضآلة نتائج القمة فقد شعر المجتمعون فى قمة الثمانية الكبار فى جنوا أن **الاهتمام فى العالم لم يكن منصبا على مايدور فى قاعة الاجتماع وإنما توجه أساسا إلى ماكان يجرى فى شوارع جنوا من مواجهات بين الجماعات المناهضة للعولمة " الإمبريالية " وقوات الشرطة** .

فكما حدث من قبل فى سياتل وواشنطون وجنيف ونيس وبراغ وديفوس وكيبيك وبونتواليجرى وغيرها من المدن التى شهدت اجتماعات لمنظمات العولمة المختلفة " منظمة التجارة العالمية ، صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، منظمة الدول الأمريكية ...." تجمع فى جنوا مايتراوح بين ١٢٠ ألفاً و٢٠٠ ألف يمثلون حوالى ٧٠٠ منظمة رافضة للعولمة الرأسمالية ، تحت مظلة " **منتدى جنوا الاشتراكى**" أو " الاجتماعى" ويرفعون مطلب " **اسقاط ديون الدول الأفريقية** " وشعار يقول " **أنتم الثمانية الكبار .. ونحن ستة مليارات** ".

والجماعات المناهضة للعولمة ، هى مجموعة عريضة من منظمات حقوق الإنسان والبيئة والمرأة والنقابات العمالية والأحزاب اليسارية ، تدافع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وترفض استغلال الشمال للجنوب وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمى ، والدور الخطير الذى تلعبه منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليان.

وعلى عكس الصورة الشائعة ، **فمقاومة العولمة تعتمد فى الأساس على التظاهر السلمى وتجنب العنف** . فباستثناء جماعات محدودة فوضوية مثل جماعة " **تونى بيانكى**" و" **القمصان البيضاء**" و" **الكتلة السوداء**" ، والتى لجأت إلى العنف ومحاولة اقتحام المنطقة الحمراء التى أقامتها قوات الأمن فى جنوا وضربت سياجاً حولها من الحديد والأسمنت بارتفاع أكثر من أربعة أمتار ، ونشرت حولها ٢٠ ألف جندى .. فقد شارك فى المظاهرات السلمية مايزيد على ١٢٠ ألفاً بتنسيق من منتدى جنوا الاشتراكى ومنظمة " أوكسفام" البريطانية.

ولأول مرة سقط واحد من المتظاهرين ضد العولمة قتيلا فى جنوا على يد قوات الشرطة . ونجح المتظاهرون فى فرض وجودهم على قادة الدول الثمانى . فبعد مقتل الشاب الإيطالى " **كارلو جوليانى** " - ٢٣ سنة - اضطر الرؤساء إلى قطع مأدبة العشاء التى أقامها لهم الرئيس الإيطالى وإصدار بيان أعربوا فيه عن حزنهم لمقتله . وحثوا المتظاهرين السلميين على أن يعزلوا عنهم مثيرى الشغب ، وأدانوا قيام أقلية من المحتجين بأعمال عنف ، **مؤكدين فى الوقت نفسه احترامهم لحق الشعوب فى التظاهر بالطرق السلمية واستعدادهم للحوار مع ممثلى المجتمع المدنى** ، مع التأكيد على حقهم كقادة منتخبين ديمقراطيا ممثلين للملايين من البشر فى الاجتماع لمناقشة القضايا ذات الأهمية المشتركة.

وإذا كان الرئيس الأمريكى بوش قد اتهم المتظاهرين بأنهم بدلا من مساندة السياسة التى تساعد الفقراء فهم يساندون السياسات التى تريد بقاءهم فى مستنقع الفقر مؤكدا أن حرية التجارة هى أفضل وسيلة لتنمية اقتصاديات جميع دول العالم .. فان الرئيس الفرنسى " **جاك شيراك** " طالب بضرورة **فتح حوار مع أعضاء التنظيمات المناوئة للعولمة** بقوله: " من الصعب أن أقول إنهم على خطأ أو على حق ، ولكن المظاهرات والمسيرات تثير القلق والصعوبات . ولايمكننا أن نتجاهل المشكلة أو نعتبرها غير موجودة".

ومما يلفت النظر أن مقاومة العولمة أثناء قمة جنوا لم تقتصر هذه المرة على المظاهرات ومؤسسات المجتمع المدنى الحديثة ، فقد **عقدت الاتحادات النقابية العالمية** - التى تنتمى إلى المؤسسات التقليدية للمجتمع

حسين عبد الرازق

المدنى مثلها مثل الأحزاب السياسية – **اجتماعات فى جنوا لمناقشة الكثير من القضايا التى تهم واقع الطبقة العاملة فى العالم خصوصا دول العالم الثالث** ، واتفقت على رفع مذكرة باسمها إلى الرؤساء المشاركين فى قمة الثمانى تدعوهم لتنفيذ أعمال وبرامج تنموية حقيقية فى البلدان الفقيرة وإلغاء ديونها .

والسؤال الكبير الذى تطرحه المقاومة التى تبديها شعوب الشمال للعولمة الرأسمالية التى تصيب فى الأساس شعوب الجنوب ، هو .. لماذا تدافع شعوب هذه المجتمعات عن المجتمعات الفقيرة ؟!

والإجابة أصبحت معروفة ومتفقاً عليها للمتابعين لهذه الظاهرة.

فمن ناحية **ليس صحيحا أن العولمة الرأسمالية أصابت فقط شعوب الجنوب والدول النامية** . فقد أصابت أيضا الطبقات العاملة والطبقات الوسطى فى الدول الرأسمالية . فقد أصبحت هذه المجتمعات تعانى من تزايد الفقر والبطالة خاصة بعد تخلى الحكومات الرأسمالية فى الشمال عن شبكات الضمان الاجتماعى والرعاية الاجتماعية ، ومن المتوقع تزايد الأزمة فى الدول الرأسمالية الكبرى نتيجة تراجع الانتعاش الاقتصادى فى ظل التسعينيات ، والوقوف على حافة الانزلاق إلى الركود وتباطؤ معدلات النمو فى الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبى فى وقت واحد.

ومن ناحية أخرى **فمجتمعات الشمال مجتمعات ديمقراطية فى داخلها** ، يتمتع مواطنوها بحقوق التنظيم والتعبير والتظاهر والاضراب وبالتالى يستطيعون الانضمام إلى الأحزاب والنقابات المتعددة والمستقلة وإصدار الصحف وعقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات السلمية (بل التى تلجأ إلى العنف) . بينما شعوب الجنوب تعانى القمع والاستبداد والحصار . وتواجه منظمات حقوق الانسان خاصة الملاحقة وعدم الإغراق والمحاكمات العسكرية وحملات التشكيك فى الولاء الوطنى.

والجماعات المناهضة للعولمة هى فى النهاية استمرار للقيم الإنسانية والاشتراكية والأممية التى ترسخت فى ظل الديمقراطية والتربية الاشتراكية ، والتى تعبر عنها العديد من منظمات حقوق الإنسان والمرأة فى الغرب . ونقع فى خطأ كبير عندما نخلط بين ازدواج المعايير للحكومات الغربية واستخدامها لمبادئ حقوق الانسان حسب هواها وتحقيقا لمصالحها ، وبين مواقف منظمات حقوق الإنسان فى الغرب . التى تساند بقوة حقوق الإنسان فى بلاد العالم الثالث وتقف مع قضاياها الأساسية بموضوعية .

فلوس وتفاليس

مهازل أخرى مأساوية فى السياسة الزراعية (٢)

هؤلاء المحتكرون العظام وقروضهم الكبيرة!

مرة أخرى- وتواصلا لما ورد بالعدد الماضى -فسنعرض لبعض المهازل المأساوية فى السياسة الزراعية ، مع الأمل أن يتلاشى أو يقل الجانب المأساوى مستقبلا ،حتى لو استمر الجانب الهزلى!!.

استيراد زيوت نباتية قيمتها ٢ مليار جنيه فى العام

فى ٩ نوفمبر عام ١٩٩٩ -وعلى صفحات جريدة **أخبار اليوم** -أعلن المهندس **سعد هجرس** رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى ومن أكبر «المهمومين» بقضايا وأحوال الزراعة المصرية ، أن نسبة الفجوة الزيتية قد اتسعت فى مصر، نتيجة التناقص الكبير فى المساحات المزروعة بالقطن وباقى المحاصيل المنتجة للزيوت، بما ترتب عليه أن **مصر تستورد -سنوياً- زيوتاً نباتية بما قيمته أكثر من ١ر٥ مليار جنيه.**

وفى ١٧ أبريل ٢٠٠١ ، نشرت جريدة التعاون ، أن الفجوة الزيتية- وفقا لتقديرات وإحصاءات الخبراء والمسئولين فى هذا المجال -قد اتسعت لتصبح **٨٢٪ من حجم احتياجاتنا الاستهلاكية ،بمعدل ٦٠٠ ألف طن سنويا، ستصل قيمتها فى العام القادم إلى أكثر من ٢ مليار جنيه.**

فلأن القضية الزراعية وحدة متكاملة يؤثر كل محور فيها- ايجابا أو سلباً -على باقى المحاور، فإن هذا الاتساع الكبير- بتداعياته المالية المهولة على الاقتصاد المصرى- للفجوة الزيتية ،إنما هو نتيجة مباشرة- ومنطقية-لسوء وأخطاء السياسة الزراعية فى مجالات أخرى ، نتج عنها تقلص زراعة المحاصيل المنتجة للزيوت.

* فكردّ فعل طبيعى للسياسة القطنية المهدرة لمصالح الفلاحين ،تقزمت مساحة زراعته حتى وصلت هذا العام إلى **أقل من ٦٠٠ ألف فدان.**

* ونتيجة لتدهور صناعة الدواجن فى مصر، انكمشت مساحة زراعة فول الصويا.

* ونظرا لمشاكل تسويق المحاصيل الزراعية بعد إبعاد الحركة التعاونية الزراعية عنها وتركها -بالكامل -لكبار التجار والمحتكرين ، انخفضت مساحة زراعة عباد الشمس.

.. بدلا من إدراك الأمر .. ومحاولة حله أو التقليل من تداعياته -بهذا المنطق العلمى الواضح والبسيط.

كان للسادة المسئولين عن سياستنا الزراعية ، أسلوب آخر فى التعامل معه:

١- الإعلام أو الاعلان الوردى والبمبى:

«استنباط أصناف عالية الإنتاج لزيادة المحاصيل الزيتية» -الأهرام ٢٠٠١/٤/١٥.

«**والى** : زراعة ٣ر٨ مليون فدان محاصيل زيتية مستقبلاً » -الأهرام ٢٠٠١/٦/٢٧.

٢- تشكيل اللجان الحكومية:

«قرار بتشكيل لجنة- من ٦٨ عضوا بخلاف الفرق الإشرافية فى ٢٢ محافظة، للنهوض بالمحاصيل الزيتية».

هنيئا للسادة /المستوردين أرباحهم الطائلة

ولاعزاء لمصالح مصر الاقتصادية.

انهيار أسطورة الفراولة رمز سياسة التصدير من أجل الاستيراد

قامت سياسة «التصدير من أجل الاستيراد» التى كانت محوراً أساسيا لسياستنا الزراعية فى الربع قرن الأخير- كاستجابة «لنصيحة واجبة النفاذ» تكرّم

د. عاطف عبيد

عريان نصيف

نتائج سياسة د. والى للتصدير من أجل الاستيراد

• تدنى المساحة المزروعة بالقطن والمحاصيل الرئيسية.
• زيادة حجم استيرادنا من القمح.
• السوبر ماركت الغربى يرفض البطاطس المصرية.
• انهيار أسطورة الفراولة.

علينا بها **الصندوق والبنك الدوليين والهيئة الأمريكية للتنمية**-على تقليص المساحات المزروعة بالمحاصيل التقليدية الاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب أو اللازمة للصناعة الوطنية، وأن يزرع بديلا عنها محاصيل تصديرية نستطيع من خلال القيمة العالمية لتصديرها أن نستورد القمح الأمريكى الجيد وبالكميات التى نأملها .

وعلى الرغم من أن الكثيرين من العلماء والخبراء الغربيين ،كانوا يحذروننا من خطأ وخطر هذه السياسة ،كالدكتور **جولدبرج الأستاذ بجامعة هارفارد الأمريكية** ، الذى وصف هذا الأمر بأنه «سياسة زراعة الدول الفقيرة للمحاصيل الترفيهية من أجل السوبر ماركت العالمى»، مؤكدا أنه «فى نفس الوقت الذى ستطرد فيه هذه المحاصيل ، الزراعات الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلى ،فإنها لن تجد لها سوقا فى أوروبا وأمريكا ، إما لأنها متخمة بمثل هذه السلع ، أو لأن هذه المحاصيل لا تستوفى القيم الجمالية للمستهلكين فى الغرب ، بينما هى- من ناحية أخرى -غير قابلة للتداول فى وطن زراعتها حيث سيعجز الناس عن شرائها لأنهم فقراء».

إلا أن **د. والى** ، لم يكن يتفق فى هذه الرؤية ،وكان شديد الحماس والتفاؤل تجاه سياسة التصدير من أجل الاستيراد ، وكان لسيادته -فى منتصف الثمانينات -مقولة شهيرة فى هذا الشأن ..«إن تصدير انتاج ٢٥ ألف فدان مزروعة بالفراولة، كفيل بتغطية وارداتنا من القمح بالكامل»!!.

ومرت الأعوام ، وزاد الإصرار على هذه السياسة المدمرة ،وكانت المحصلة :

*** تدنى المساحات المزروعة بالقطن والمحاصيل الأساسية.**

*** زيادة حجم استيرادنا من القمح.**

* والطريف- المؤسف -أنه بالرغم من كل الأضرار الاقتصادية- ومترتباتها السياسية نتيجة اتباع هذه السياسة ،انهارت النسبة التصديرية للمحاصيل المصرية، وكمجرد أمثلة:

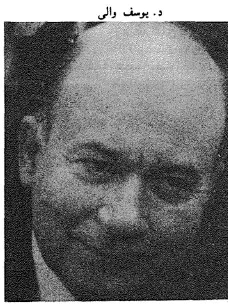
-الفراولة المصرية فى مؤخرة الواردات لأوروبا:

اتضح من التدقيق والتمحيص فى الملف الزراعى المصرى /الأوروبى ، أن مصر تقع فى المركز الرابع عشر من ترتيب دول تصدير الفراولة ، بينما إسرائيل قد أصبحت تحتكر سوق الفراولة العالمى.

-البطاطس المصرية مرفوضة من السوبر ماركت الغربى:

على الرغم من كل ما قدمته وزارة الزراعة المصرية حتى تحظى البطاطس المصرية بشرط أن توضع على المائدة الغربية المتحضرة وأن تنال شرف أن تلوكها الأفواه الراقية للسادة الخواجات (بدء من إجبار المزارعين على استيراد التقاوى الأوروبية ،حتى القيام بإجراءات معقدة من الفحص والتحليل والاختبارات للثمار قبل أن تتشرف بملامسة

د. يوسف والى



الأيدى الأوربية الطاهرة ، مرورا بزراعتها فى أراض مخصصة ومعدة لذلك، وحفظها فى ثلاجات خاصة تحت الإشراف الدقيق).

فإن حجم تصديرها قد انخفض من ٤٥٠ ألف طن إلى ١١٢ ألف فقط فى الموسم الماضى ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه صادرات البطاطس الاسرائيلية من ٧٠٠٠ طن فقط إلى ١٦٠ ألف طن فى نفس الموسم على الرغم من زيادة سعر طن البطاطس الاسرائيلية ١٠٠ جنيه استرلينى فى الطن عن البطاطس المصرية، فالسوبر ماركت الغربى سيظل يتحرش بالبطاطس المصرية، حتى لو جئنا له -كما يقول بحق مانشيت لتحقيق صحفى هام بأخبار اليوم فى٢٠٠١/٤/٢٨ -«بلبن العصفور».

.. وبدلا من الأخذ بالحكمة الصحيحة «الرجوع إلى الحق فضيلة».

.. يتواصل الإصرار على سياسة «التصدير من أجل الاستيراد».

* **فالدكتور والى يصرح** :«استراتيجية لزيادة تنمية الصادرات من الحاصلات الزراعية إلى ٥ مليارات جنيه» -الأهرام ٢٠٠١/٣/١١.

ويعلن سيادته أن هناك «اقبالا متزايدا من الدول الأوربية على البطاطس المصرية» -التعاون ٢٠٠١/٣/٢٧.

.. فالواقع ، لا يهم.

.. وصراخ المصدرين ، لن يعوقنا.

.. والاحصاءات والأرقام -الموثقة -فى تجارتنا الخارجية، ستتغير.

فالصديق الأمريكى -ممثلا فى السيد/**كيلى هاريسون** ،الذى تعرفنا صفحة «مصر الخضراء» الإعلانية لوزارة الزراعة بجريدة الأهرام فى ٢٠٠١/٢/١٧ ،بأنه من العاملين فى مشروع ممول من هيئة المعونة الأمريكية لمساعدة المصدرين المصريين فى مجالات الحاصلات البستانية -يؤكد أن مصر تمتلك إمكانات هائلة فى تصدير الخضر والفاكهة والزهور إلى أوروبا

فأى أهمية إذن للإحصاءات ولشكاوى المصدرين وحتى للواقع الحى، أمام ما يؤكده الصديق الأمريكى؟.

وهل هناك من هو أكثر دقة فى المعلومات ،وأمانة فى السياسات ،وحرص على مصالح مصر الزراعية والاقتصادية- والوطنية أيضا -من الصديق الأمريكى؟.

أسئلة مشروعة

حول أمور تحيطها شبهة عدم المشروعية

* هؤلاء المحتكرون العظام وقروضهم الكبيرة.

فى ذروة أزمة السكر فى مطلع هذا العام، أعلن **د. زكريا عزمى** فى مجلس الشعب أن من أسماهم «مافيا السكر» ،قد حصلوا على قروض من البنوك المصرية قيمتها

٨٠٠ مليون جنيه تمكنوا بواسطتها من تخريب موسم السكر على الزراع، والصناعة والمستهلكين وبعد مرور أكثر من ستة شهور ،فمن حقنا أن نتساءل :

* **من هم أعضاء هذه المافيا؟.**

* **هل تم سدادهم لهذه القروض؟.**

* **ما خطة الحكومة -والموسم الجديد للسكر على الأبواب -لحماية زراع القصب والصناعة الوطنية للسكرومصالح ملايين المستهلكين، من قيامهم أو أمثالهم بتكرار الأزمة؟.**

* **ليتنا نستورد أشياء أخرى من الهند :**

الهند، يجب أن تكون مثلا يحتذى للدول التى تحظى بالعديد من المسميات ، كالعالم الثالث ، أو الدول النامية أو المستقلة حديثا أو دول الجنوب، أو باختصار- وصراحة -الدول الفقيرة.

فرغم مشاكل هذه «القارة» الاقتصادية والسياسة والعرقية ، نظرا لتنامي مساحتها والعدد الهائل لسكانها ، إلا أنها شديدة الحرص على استقلالها السياسي ،من خلال محورين رئيسيين:

* **الممارسة الديمقراطية للحكم، بما يصل إلى سقوط رأس الحكم -وحزبه -فى الانتخابات العامة.**

* **مقاومة التبعية الغذائية ، فبدعمها لفلاحيها أصبحت مكتفية -بل ومصدرة -للقمح بعد أن كانت أسيرة لاحتياجها منه.**

وللأسف ..فإن مصر -وهى دولة لا تقل عنها عراقة وحضارة وتضحيات من أجل استقلالها الوطنى -لا تستورد منها سوى.. اللحوم! تلك اللحوم التى قال عنها الصحفى **أنور وجدى (أو الاستاذ ابراهيم سعدة)** فى جريدة **أخبار اليوم** فى ١٩٩٨/٥/٢ .. **«يمكن أن نستورد أى شئ من الهند ماعدا اللحوم .هكذا نصت اللوائح المتعارف عليها فى مصر منذ سنين طويلة .فاللحوم الهندية يمكن أن يقال عنها وضدها ألف سبب وألف مرض».**

.. ورغم ذلك، وفى مواجهة الحملة الصحفية -فى الصحف القومية قبل الحزبية-وتحديا لقرار الدكتور **أحمد جويلي** وزير التموين والتجارة آنذاك فى ١٩٩٨/٥/٢ ، وضربا بعرض الحائط لقرار اللجنة المصرية العليا للسياسات الوقائية فى١٩٩٨/٢/٢٥ ،واستهانة بتقارير المركز الدولى للأوبئة الحيوانية التى حذرت من أن هذه اللحوم تحمل أمراض الحمى القلاعية والطاعون البقرى واللسان الأزرق.

.. رغم كل ذلك ،أدخلت «وحدة الخدمات البستانية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى» -برئاسة **د. يوسف عبد الرحمن** الرئيس الحالى لبنك التنمية والائتمان الزراعى-آلاف الأطنان من هذه **اللحوم الموبوءة**



عادل عيد

إلى مصر ويطون أبنائها الصامدين وكتبت مجلة المصور آنذاك «إن وصول الصفقة ونزولها إلى الأسواق ، لا ينفى أنها صفقة تحوم حولها الشبهات . وإن الخلاف بين وزيرى الزراعة والتموين حولها ، يؤكد أن فى الأمر شيئا غامضا.

.. **ومرت ثلاث سنوات، دون أن تتضح أو تنتفى «الشبهات» أو تتجلى الأشياء الغامضة على حد تعبيرات «المصور».**

وليت الأمر قد انتهى- كالكثير من الأشياء التى تحدث فى مصر- بعدم اتضاح الشبهات والغوامض .

فلقد فوجئنا فى فبراير/ مارس من هذا العام ،بأن وزارة الزراعة- مرة أخرى- قد **سمحت بدخول آلاف الأطنان من اللحوم الهندية المريضة**-رغم حظر استيرادها -طالما قد تم شحنها من الأراضى الهندية قبل صدور القرار رقم ١٣٠٨ لسنة٢٠٠١.

ويتبين -من تقارير وزارة الخارجية المصرية وجهاز التمثيل التجارى والمصورة زنكوغرافيا فى أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٤ -**أن حجم ما استوردته مصر من هذه اللحوم منذ أكتوبر ٢٠٠٠ ، قد وصل إلى ٢١ ألف طن.**

وتبين أيضا -وهذا هو الأكثر خطورة -أن التقارير المذكورة قد حذرت من دخول هذه اللحوم لإصابتها بالأمراض، بل إن **السفارة المصرية فى نيودلهى قد أكدت أن الماشية الهندية مصابة بنوعية من المرض أشد خطورة من نوعية المرض المنتشر فى أوروبا ، لأنها بجانب إصابتها بالحمى القلاعية ،فهى مصابة أيضا بمرض سرطانى آخر.**

ومرة ثانية ،كتبت المقالات ،وحررت التحقيقات الصحفية ، وثار على هذه الاستهانة بصحة شعب النائب المحترم الأستاذ **عادل عيد** والعديد من أعضاء مجلس الشعب.

ومرة ثانية، لم «تنتف» الشبهات ولم تتجل الغوامض بالنسبة لهذه الصفقات.

أليس من حق الشعب -إزاء ذلك- أن يتساءل:

* **ما علاقة وزارة الزراعة -ووحدة الخدمات «البستانية» بها- عام ١٩٩٨، باستيراد اللحوم الهندية،ولماذا لم تستجب للاعتراضات على دخول هذه اللحوم الموبوءة والصادرة من جميع المؤسسات والأجهزة المختصة؟.**

* **لماذا الإصرار من جانب وزارة الزراعة عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ على الاستيراد مرة أخرى** لتلك اللحوم ،وعلى الرغم من التحذيرات الرسمية- من وزارة الخارجية والجهات المسئولة -بأنها تحمل إلى الشعب المصرى أخطر الأمراض؟.

* **أهدرنا شركة «قها» ، ثم نستورد**

عصائر من قبرص وتايلاند

عندما نجد أرفف المحلات مليئة بعصائر من كافة أنحاء العالم-من قبرص حتى تايلاند -وأن سعر العبوة الصغيرة منها يصل إلى سبعة جنيهات ..فلابد أن نتحسر على«قها» وما جرى لها.

فهذه الشركة المصرية المتميزة فى الصناعات الزراعية الغذائية والتى تأسست منذ أكثر من ٥٤ عاماً ..كانت نهايتها المأساوية هذا العام وعلى أسوأ صورة.

*فقد قررت لجنة الخصخصة بيعها لمستثمر رئيسى حصل على ٩٠٪ من أسهمها .

* لم ينته حتى الآن-رغم ذلك- تقويم

أصول الشركة بشكل نهائى.

* لم يسدد هذا المستثمر /المشترى سوى ٣٥ مليون جنيه من جملة السعر وقدره ١٢٨ مليون جنيه ،على أن يسدد باقى الثمن على خمسة أقساط.

*قدم المستثمر ضمانات بنكية لسداد ثمن الشركة ، بينما تبين- من خلال تأكيد بعض النواب وما لديهم من وثائق -أنه مدين للبنوك بحوالى ٤٠ مليون جنيه .**لم يقم المشترى بسداد القسط الأول الذى كان مستحقا يوم ٩ فبراير ٢٠٠١ ،ولقد أقر د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال والمشرف على خصخصة اقتصاد مصر، بذلك وبرره بأن المستثمر تسلم الشركة بعد الموعد المحدد.**

* تم تعيين هذا المشترى رغم كل ذلك مفوضا عاما على الشركة ، بما أدى -وفقا لتعبير السيد/ **منير فخرى عبد النور** رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ، وعضو لجنة تقصى الحقائق التى شكلها رئيس مجلس الشعب بعد« الحوار» الساخن الذى دار بين عدد من النواب وبين وزير قطاع الأعمال بشأن هذه الشركة ومدى ما لحق بها من إهدار -إلى تجميد مجلس اداراتها وزيادة فترة السماح الممنوحة للمشترى من١٨ إلى٣٠ شهرا، **بالاضافة إلى تمكينه من الاقتراض من البنوك بضمان أصول الشركة.**

..وإلى رحمة الله شركة قها ومنتجاتها الرخيصة..

فالمربى والعصير المستورد موجود ،و«اللى مامعاهوش ،مايلزموش»!.

ويبقى لنا تساؤل فى هذا الموضوع ، **نصر على طرحه دون انتظار للاجابة عليه «لقد أنشأت الرأسمالية المصرية (القطاع الخاص) شركة قها،ثم أصبحت -وفقا للاقتصاد المخطط -من مؤسسات القطاع العام.**

فما هو الاسم العلمى -أو غير العلمى -للنظام الاقتصادى الذى تم من خلاله مؤخرا تصفيتها وبيعها وبأقساط متعثرة السداد »؟.

ووصلت الخصخصة إلى بحيرة ناصر

من الغريب أن تصل صادرات مصر من الأسماك -فى العام الماضى فقط ،إلى **١٩٠ ألف طن قيمتها ٣٥٠ مليون جنيه** ،كما أوردت جريدة الجمهورية فى ٦/٢٨/من هذا العام.

ووجه الغرابة هى هذا الاتساع الكبير فى الفجوة السمكية ، على الرغم من الامكانات المهولة التى تتمتع بها مصر فى مجال الثروة السمكية:

* **أكثر من ١٣ مليون فدان من المسطحات المائية.**

* **٩ بحيرات طبيعية كبيرة ذات انتاجية سمكية وافرة**

* **أكبر ثانى بحيرة صناعية فى العالم وهى** بحيرة ناصر.



منير فخرى عبد النور

* تنوع مصادر المحصول السمكى (المصادر البحرية والنيلية والبحيرات والمزارع).

ولقد سبق لمجلة «اليسار» أن نشرت -أكثر من مرة- عن العوامل التى أدت إلى إهدار هذه الامكانات وإلى إتساع الفجوة السمكية.

ولكن حكوماتنا الرشيدة ،بدلا من أن تحاول ولو التقليل من حجم هذه الفجوة ،وما يترتب عليها من تحميل الاقتصاد المصرى مئات الملايين من الجنيهات سنويا، لديها الحل الجاهز (أستك منه فيه قادر -على حد قول سعيد صالح على إزالة كل المشاكل والعقبات !! وهو «**الخصخصة على الطريقة المصرية**» فكان قرارها الهمام أو على وجه الدقة قرار «اللجنة الوزارية لتنمية بحيرة ناصر» التى يرأسها د. **عاطف عبيد** وتضم ضمن أعضائها وزيرى الزراعة والتموين ، بخصخصة ٤٠٪ من البحيرة ، ولكن القرار تم صياغته بأسلوب شديد «الشياكة» وشديد المراوغة -حتى يتقوا ألسنة وأقلام «أعداء الخصخصة والتنمية» -فكان نصه «**توجه ٤٠٪ من مساحة البحيرة للاستخدام للتنمية والاستثمار وفق أساليب متطورة فى عمليات الصيد».**

ولكن« شياكة » صياغة هذا القرار الصادر فى ٢٠٠١/٦/١٤ ، لم تعق صيادى البحيرة ورؤساء الجمعية العاملة بصيد الأسماك بالبحيرة من الاعتراض عليه، ولم تعق النائب **محمد مختار جمعه** عضو الهيئة البرلمانية لحزب التجمع ، من أن يقدم بيانا عاجلاً فى مجلس الشعب **بأن هذا القرار «يعنى تشريد أكثر من ٢٠ ألف صياد وأسرهم من مناطق الصيد مصدر معيشتهم ودخلهم ، ويضرب الاستقرار فى بحيرة ناصر اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا وأمنياً».**

ولم تعق الصحفى الكبير **سلامة أحمد سلامة** من أن يعلن فى عموده بجريدة الأهرام فى ٢٠٠١/٦/٢٧ «أصبح مصطلح التنمية والاستثمار هو الباب الملكى لتدمير بحيرة ناصر بأنشطة عشوائية لا تتفق مع الحفاظ عليها ، وذلك بحجة تطويرها وإنشاء مشروعات لتنظيم الاستفادة منها وخدمة المواطنين .وهى الحجج التى استخدمت قبل ذلك- وما زالت تستخدم- للاساءة إلى كثير من الثروات الطبيعية كما يحدث الآن مع جزيرتى الدهب والوراق».

مهازل ،غير مأساوية فى السياسة الزراعية المصرية

بعد هذه الجرعة المكثفة من القضايا والهموم الزراعية التى يغلب فيها- كثيرا .الجانب المأساوى على الجانب الهزلى.

لم لا نعكس الوضع -فى ختام الموضوع -ببعض أخبار زراعية يغلب فيها الجانب الطريف على الجانب المأساوى) سنطرحها كما وردت فى حينها ، وبدون أى تعقيب:

* **العديد من الدول الأفريقية ، تطلب من مصر إنشاء مزارع مصرية / مشتركة فى بلادها بعد أن حققت المزرعة المشتركة فى النيجر نتائج واعدة».**

د. يوسف والى- مصر الخضراء، بالأهرام ٢٠٠١/١/١٣.

* **وافق الدكتور يوسف والى على إقامة مزرعة نموذجية بجمهورية منغوليا لمعاونة هذه الجمهورية الصغيرة على تنمية الإنتاج الحيوانى فيها».**

* **بدأت الأهمية الاقتصادية «للحرنكش» فى التزايد خلال السنوات الأخيرة، نتيجة زيادة الطلب على ثماره فى السوق المحلى أو التصدير لكل من الدول العربية أو الأوروبية».**

-أخبار اليوم ٢٠٠١/٣/١٧

*السؤال المحرج جدا الذى وجه إلى الدكتور **مدحت حسانين** وزير المالية -فى أحد مؤتمرات جامعة القاهرة-كان من أستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،حيث سألته **«طيب يا معالى الوزير .. حجم صادراتنا من البسباس ، زاد والا ايه»؟!.**

.. وصمت الوزير ثم ضحك

فالبسباس هو جزء من قشرة ثمرة جوزة الطيب، وكانت المفاوضات بين الحكومة المصرية ونظيرتها التونسية قد استغرقت عدة شهور ، لاقناع التونسيين باعفائه من الجمارك»!!.

-جريدة الوفد ٢٠٠١/٦/٢١.

* **ختامها مسك:**

«لن يخرج مواطن من الوراق.. إلا بعد أن تريحه الدولة!!

د. محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان -الأهرام ٢٠٠١/٦/١٥.

مصر

قضايا ساخنة تنتظر الدورة النقابية الجديدة
العولمة والخصخصة والبطالة ومستقبل العمل النقابى

تبدأ فى الشهر القادم ، شهر سبتمبر ، انتخابات الدورة النقابية الجديدة التى تستمر حتى نهاية العام الحالى ، حيث تبدأ بانتخابات اللجان النقابية على مستوى المنشآت أو المستوى المحلى ، ثم انتخابات النقابات العامة ، وصولا إلى انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام ، قمة التنظيم النقابى العمالى المصرى . ولعل هذه الانتخابات الممتدة بطول هذه المدة غير القصيرة أن تثير اهتمام الجمهور العام بالحركة النقابية العمالية وأوضاعها وأحوالها ، وتزيد من معرفة هذا الجمهور بها. فقد أذهلنى أن أسمع من قريب لى نقلا عن أحد كبار الباحثين والكتاب السياسيين فى مصر أن هذه الحركة تضم بين جنباتها نقابات مهنية مثل نقابة الصحفيين ونقابة المهن التعليمية مما يجعلها حركة غنية من الناحية المالية بما يتيح لها تقديم خدمات متميزة لأعضائها ، كما يتيح ذلك فى نفس الوقت فرصا واسعة للفساد والتربح لقيادات تلك الحركة . **وقد أدهشنى أن يصل جهل هذا الباحث الرئيسى وأمثاله بوضع الحركة النقابية ومجال شمولها إلى هذا الحد الفاحش ، فما بالك بالمواطن العادى الذى لاتتاح له الفرصة لتتبع أخبار حركة نقابية أوصلت نفسها بنفسها إلى مستنقع الظل والنسيان والتجهيل ، ولاحول ولاقوة إلا بالله .**

حركة بيانات التأييد

فالقارئ العادى - ناهيك عن المواطن الذى لايقرأ - لايسمع عن الحركة النقابية إلا عندما تنشر الصحف أخبارا قصيرة عن بيانات التأييد التى تصدرها النقابات العمالية العامة أو اتحاد العمال لتوجهات القيادة السياسية العليا وللسياسات الحكومية . **ولما كانت الحكومة لاتحوز رضا قطاع كبير من جمهور القراء ، فان ذلك ينعكس بالتبعية على حماسهم لقراءة أخبار التأييد والمساندة الحماسية " عمال على بطال" ، دون أن يقرأ ولو انتقادا بسيطا لبعض سياساتها التى تلحق الضرر بقطاعات كبيرة من الجماهير العمالية المفترض أن تدافع عنها تلك الحركة .**

وقد يكون أحد القراء قد لفت نظره ذلك الموضوع الخبرى الذى نشرته صحيفة الأهرام يوم الجمعة ١٣ يوليه عن مقابلة رئيس الاتحاد لوفد من صندوق النقد الدولى ، ولو أن ماجاء بالموضوع على لسانه صحيح فانه يجعله متحدثا باسم الحكومة والنظام الحاكم بأكثر مما يجعله متحدثا باسم الحركة النقابية العمالية.

وقد تقع عين القارئ على إعلان ثقافى سخيف يملأ نفسه اشمئزازا وامتعاضا من تلك الحركة النقابية العمالية وقياداتها ومن ينتمون إليها ، مثل سلسلة الإعلانات المتقطعة التى امتلأت بها الصحف مؤخراً منذ انتخابات

عماليات

محمد جمال إمام

هيئة مكتب مجلس الشورى بما فى ذلك تجديد انتخاب وكيل المجلس عن العمال، **السيد محمد مرسى** رئيس النقابة العامة للمرافق والأمين العام لاتحاد العمال، والتى تتبارى فيها اللجان النقابية التابعة لنقابة المرافق فى توجيه الشكر إلى رئيس الدولة لتجديده الثقة فى رئيس النقابة وإعادة ترشيحه وكيلا لذلك المجلس، وآخرها ذلك الإعلان الذى نشر وقت كتابة هذا المقال فى صحيفة الأهرام يوم الأربعاء ١١ يوليه على مساحة ٢٠ سم على عمودين فى صفحة أخبار الدولة (والعاملون فى مجال الإعلان يعرفون كم يتكلف مثل هذا الإعلان) باسم اللجنة النقابية للعاملين بشركة القاهرة لتوزيع الكهرباء، والذى يزدان بصورة رئيس الدولة ورئيس النقابة وعبارات الشكر والتأييد. **ولعل القارئ أن يتساءل عمن سيدفع ثمن هذا الإعلان؟** هل العلاقات العامة فى الشركة، وهو أمر مشكوك فيه خاصة بعد مانشر عن تنبيه رئيس الوزراء للجهات الحكومية وشركات قطاع الأعمال بعدم نشر مثل هذه الإعلانات ترشيدا للإنفاق فضلا عن الاتجاه نحو خصخصة جزئية لشركات الكهرباء؟ أم **خزينة اللجنة النقابية وهل تكفى أموالها لتمويل مثل هذه الإعلانات التى لاطائل لها إلا دعم وضع رئيس اللجنة النقابية عندما يقوم رئيس النقابة العامة بوضع قائمة المرشحين لعضوية مجلس إدارة النقابة فى الدورة الجديدة.** ولاأعتقد أن ثمة داع غير ذلك لنشر هذه الإعلانات، فلا أظن أن رئيس الدولة يهتم بقراءتها ليزداد يقينا بما يحظى به رئيس النقابة من تأييد حاشد من جماهير نقابته، كما لاأظن أن الأجهزة التابعة له المسئولة عن مثل هذه الترشيحات تخدعها تلك الإعلانات، فمن المؤكد أنها تعلم عن يقين أوضاع الحركة النقابية المصرية وجماهيرية قياداتها. ولربما يذكر القارئ المتابع أنه سبق أن لفتنا النظر فى العام الماضى وفى نفس الوقت تقريبا إلى هذه الإعلانات النفاقية التى تنشرها اللجان النقابية التابعة لنفس النقابة العامة وبمناسبة انتخاب هيئة مكتب مجلس الشورى أيضا، ولم يغير ذلك من الأمر شيئا ولن يغير طالما ظلت أوضاع الحركة النقابية على ماهى عليه.

هموم العمل النقابى

المهم، نعود باهتماماتنا إلى تلك الدورة النقابية الجديدة التى توشك أن تبدأ وإلى انتخاباتها المفترض أن تكون حامية الوطيس كأى انتخابات جماهيرية حقيقية. **وقد يتبادر إلى الذهن تساؤل عن القضايا التى يفترض أن تدور حولها الانتخابات، لو كانت الانتخابات النقابية العمالية لدينا تدور حول قضايا وليس حول مناورات وتكتيكات انتخابية تدير لها القيادات** الجاثمة على

النظام الحاكم استغل حرص البعض على وحدة الحركة النقابية لفرض هيمنته على التنظيم النقابى وتسخيره لخدمة مصالحه

أنفاسها دون تغيير حقيقى يذكر منذ سنوات طويلة. ومن الغريب أن العالم كله من حولنا تتغير سياساته وتوجهاته وقياداته وكوادره إلا لدينا.

فى رأيى المتواضع أن ثمة قضايا ملحة يمكن أن تطرح على الساحة النقابية خلال هذه الانتخابات، من بينها على سبيل المثال لا الحصر قضايا **العولمة والخصخصة، والبطالة، وأموال التأمينات الاجتماعية، ووضع الحركة النقابية ذاتها ومستقبلها، ودور الحركة النقابية فى المجتمع المدنى المرجو له أن ينشط. وأى منها يكفى لكى يشعل وطيس الحوار داخل الحركة النقابية ويشكل محكا يختار الناخبون على أساسه ممثليهم فى صفوف قيادة العمل النقابى على كافة مستوياته** لو أتيحت لهم الفرصة ليحاوروهم ويختبروا مواقفهم منها فى انتخابات تجرى فى مؤتمرات جماهيرية عامة وليس فى غرف مغلقة على نحو ماجرت به البدعة التى ابتدعت للحركة النقابية المصرية وحدها فى عام ١٩٧١ من دون كافة التنظيمات الجماهيرية فى مصر وخارجها، وظل معمولا بها منذ ذلك الحين بعد أن أثبتت فعاليتها من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

العولمة والخصخصة والبطالة

العولمة والخصخصة والبطالة بالنسبة للعمل النقابى قضايا مترابطة، فمعظم الوحدات الانتاجية الكبرى التى تمت خصخصتها فى مصر حتى الآن ذهبت إلى أيدى أجنبية، من شركة بيرة الأهرام إلى مصانع الأسمنت (يلاحظ هنا أن اهتمام المصالح الأجنبية بشركات الأسمنت فى بلادنا راجع فى رأى بعض المراقبين إلى تضييق تشريعات البيئة فى الدول المتقدمة على مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة مما يضطرها إلى الهجرة إلى بلدان العالم النامى التى لا تولى تثير اهتمام لمثل هذه الأمور، وتلك بعض مظاهر العولمة)، بل وإلى بعض أجزاء من مصانع الألمنيوم بنجع حمادى، إحدى دور القطاع العام الصناعى المصرى، والبقية تأتى. فمن المؤكد أن تستولى المصالح الأجنبية على الوحدات الصناعية الهامة إذا ما طالتها الخصخصة، مثل مصانع النسيج الكبرى وشركات الدخان وصناعة السيارات والبنوك وشركات التأمين، وما إلى ذلك. وبغض النظر عن موقفنا من قضية الخصخصة ذاتها، فإن أيلولة تلك المنشآت إلى مصالح أجنبية ومطالبتها بضخ استثمارات مالية وفنية جديدة فيها والتأكيد على أهمية توجهها نحو التصدير، كل ذلك، فضلا عن أن التوجه الأساسى لأى استثمار رأسمالى -وطنيا كان أم أجنبيا- هو تحقيق الربح أولا وأخيرا، **كل ذلك لا يعنى سوى إحلال الآلة والتقنيات المتقدمة محل الأيدى العاملة البشرية، مهما تحدثنا وأطنبنا فى الحديث عن البعد الاجتماعى وعن حرص الدولة على ربط الخصخصة بالبعد الاجتماعى.** فكما سبق أن أكدنا، ويؤكد كبار رجال الاقتصاد فى بلدنا، فإن الاستثمار الرأسمالى ليس جمعية خيرية تعمل أساسا لتحقيق الخير للجماهير العمالية والدفاع عن مصالحها، فليس ذلك بدورها ولا منطلقها، ولا يدور بخلدها، ولا ينتظره منها سوى واهم.

ومن ثم فإن تواصل الخصخصة المربوطة بالعولمة والالتحاق بالمصالح الرأسمالية العالمية والجرى وراء مستثمر رئيسى يشترى المنشآت المباعة، لن يعنى سوى إضافة أعداد كبيرة جديدة إلى صفوف القوى العاملة المتعطلة عن العمل وزيادة معدلات البطالة فى بلدنا، رغم ما تبذله أجهزة الدولة من جهود محمومة للى عنق أسس احصاءات البطالة لتجميل الموقف وتزييفه وتقديم صورة غير حقيقية عن أوضاع البطالة إلى الرأى العام.

ولعل القيادات النقابية فى سعيها المحموم إلى اكتساب نظرة عطف ورعاية من المسئولين عن توزيع المغانم السياسية والتنفيذية والإبقاء عليها فى مواقعها القيادية رغما عن نصوص القانون فى بعض الحالات، لا تنسى أن المتعطلين عن العمل، خاصة الشباب منهم، هم أبناء وأخوة لهم، وأنه إذا كان بعض هذه القيادات قد استطاعت بنفوذها أن تجد عملا لابن أو بنت أحدهم، فإن ثمة أقارب لهم أو جيران أو أصدقاء، عجزوا عن ذلك وتقتلهم الحسرة وهم يرون أولادهم الذين أنفقوا عليه «دم قلبهم» كما نقول، متعطلين عن العمل لسنوات طويلة أو يعملون فى أعمال هامشية لا تمت بصلة لما أنفقوا سنوات طويلة فى التعلم

انتظارا للقيام به .**فإذا كان خريج الجامعة سينتهى به الأمر للعمل كجرسون فى مقهى أو مطعم سياحى ، أو كبائع جوال ، أو مندوب تسويق لشاليهات الساحل الشمالى ، ويقال أن ذلك من الحصافة والسعى وراء الدخل الأكبر ، فلماذا تعبت الدولة نفسها وقبلت أن تصرف عليه أموالا طائلة فى التعليم الجامعى** ولم توجهه بعد حصوله على شهادة الثانوية العامة إلى العمل فى مثل هذه المهن المدرة للكسب الأكبر ،ولماذا تعلن الدولة كل سنة عن زيادة أعداد المقبولين فى الجامعات التى تمول من أموال دافعى الضرائب إذا كانت تفرح بعد ذلك لو اشتغل خريجوها بأعمال لا تمت بصلة بما أنفقت الدولة أموالا طائلة على تعليمهم أصولها وأراحوها من مشقة تدبير أعمال لهم تناسب تخصصاتهم العلمية؟ وإذا لم تدافع الحركة النقابية عن مستقبل هؤلاء الشباب فمن الذى **سيدافع عنهم، حزب الحكومة أم أحزاب المعارضة الشكلية؟.**

أما المتعطلون من العمال السابقين الذين تستغنى عنهم المنشآت المختلفة بعد خصخصتها وإعادة هيكلتها ،فهم جماهير الحركة النقابية دافعو اشتراكاتها ،الذين قامت أساسا للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ومستقبلهم المهنى والمعيشى ،فإذا ما تقاعست عن الدفاع عنهم فقد انتفى السبب الأساسى لوجودها ،وأنه لا يوجد لها دور حتى الآن فى تحديد أجور العمال أو شروط استخدامهم وعملهم ، ولا يوجد ما ينبئ بأنها تسعى إلى القيام بهذا الدور الجوهرى لأى حركة نقابية فى العالم ، إلا فى حدود ما تسمح لها به السلطة الحاكمة.

ومن قضايا الخصخصة الأخرى التى تمس عمالنا ، قضية العاملين فى المنشآت الخاصة الناشئة التى يفرض عليهم أصحابها عند إلحاقهم بالعمل ،التوقيع **على استمارة ٦ تأمينات الخاصة بانتهاء عقد العمل ، أى أن العامل يوقع على صك بالاستخدام وصك بانتهاء علاقة الاستخدام سواء بالاستقالة أو الفصل فى نفس الوقت** ، ويقال بأن العامل الذى يقبل ذلك مضطر لضيق فرص العمل المتاحة بما يجعله مرغما على التخلى عن حقه فى الدفاع عن مصالحه . وذلك فضلا عما تمارسه تلك المنشآت من ضغوط على العمال للتخلى أيضا عن حقهم فى تكوين منظمات نقابية تدافع عن مصالحهم ،والمسارعة إلى فصل من تسول له نفسه الدعوة إلى إعمال هذا الحق.

فإذا لم تجد الحركة النقابية وسيلة لتقليص هذه الممارسات المجحفة فإنها تكون قد ساهمت بذلك فى تقليص كيانها أيضا مع ازدياد حجم القطاع الخاص وتقلص القطاع العام وعزوف المهنيين من العاملين فى الحكومة عن الانضمام إلى صفوف النقابات العمالية . **ولا يفوت الحركة النقابية أن الحكومة ماضية قدما فى توسيع دائرة الاستثناءات التى تمنحها لمنشآت القطاع الاستثمارى من تطبيق القوانين العمالية عليها** ضمن منظومة الاستثناءات القانونية الأخرى ، **ولعل القيادات النقابية قد درست مشروع قانون المناطق الاقتصادية الخاصة جيدا لكى تدرك أن أعدادا كبيرة أخرى من العمال ستخرج عن نطاق عضويتها قسرا ، فماذا سيتبقى لها من جماهير عمالية راغبة فى الانضمام إليها؟.**

إحصاءات البطالة المتضاربة

وكما سبق وأن أشرنا ،فعلى الرغم من أن المتعطلين عن العمل لا يدخلون من الناحية النظرية فى عداد الجماهير الفعلية للحركة النقابية ، فإنهم من الناحية العملية إما جماهير محتملة لها أوأعضاء سابقون فى صفوفها . وعلاوة على ذلك فإن قضية البطالة من القضايا التى تحظى بالأولوية العالية فى اهتمامات أى حركة نقابية فى العالم، لما لها من تأثير حاسم ومباشر على أوضاع العمل والعمال وعلى قوة سوق العمل فى ظل آليات اقتصاد السوق.

لقد استفاضت أجهزة الإعلام فى الحديث عن قضية البطالة قبل فترة قريبة لبعض الوقت، ثم توقفت فجأة كأنما حلت المشكلة بعصا سحرية ، رغم أن بعضها تناول هذه القضية بجرأة يحسد عليها مقدما صورا أشد قتامة مما قدمته صحف المعارضة.

> **إذا كان خريج الجامعة سينتهى به الأمر للعمل كجرسون أو بائع جوال أو مندوب مبيعات .. فلماذا اتعبت الدولة نفسها وانفقت عليه فى التعليم الجامعى؟!**

ولكى نتعرف على مدى تعقيد هذه القضية فى السياق المصرى الراهن ، يكفى أن نشير إلى مقال هام نشرته الأهرام -وهى صحيفة قومية ومن أهم أبواق النظام الحاكم- يوم٢٥ يونيه الماضى بقلم واحد من أهم باحثيها السياسيين ألا وهو الأستاذ **أحمد السيد النجار** ، بعنوان «**حقيقة حجم ومعدل البطالة فى مصر**» ، ويتناول الباحث فى مقاله التضارب الشديد فى الأرقام التى تقدمها الجهات الرسمية ،وفى مقدمتها رئيس الوزراء نفسه، عن البطالة فى مصر .فبينما يبرز الكاتب التضارب الشديد بين احصاءات النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد المصرية وبين إحصاءات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عن حجم البطالة فى مصر ،فإنه يقول بصريح العبارة «**وفى نفس اتجاه التقليل من حجم ومعدل البطالة ،أشار د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أخيراً فى مجلس الشعب إلى أن عدد العاطلين فى مصر هو ١ر٥ مليون عاطل فقط** ..ودلل على ذلك بأن الذين تتراوح أعمارهم فى مصر بين ١٦ سنة و٦٠ سنة يبلغ ١٨ مليونا ،مشيرا إلى أن هذه الأرقام مؤكدة ولا تحتمل أى مراجعة ومصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر . ولكن بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وجدنا أن عدد من تتراوح أعمارهم بين١٥ سنة و٦٠ سنة بلغ نحو ٢٦ مليون نسمة فى عام ١٩٨٦ وارتفع إلى٦ر٣٣ مليون نسمة فى تعداد ١٩٩٦ ، ووفقا لمعدل نمو قوة السكان فى هذه الفئة العمرية ،فإن من المرجح أن يكون عددهم قد بلغ نحو ٣٦ مليون نسمة فى عام ١٩٩٩ .وهذه البيانات تختلف تماما عن البيانات التى أوردها رئيس مجلس الوزراء على أنها بيانات مأخوذة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء».

ويخلص **الأستاذ النجار** بعد تحليله للبيانات الرسمية المتعلقة بالسكان ،وللبيانات الواردة فى وثائق كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ،وللأسس التى يقوم عليها حساب العاطلين عن العمل ،وخاصة فى بلد مثل مصر تتراوح فيه نسبة الأمية بين **٥ر٤٦ و٤ر٦٧ فى المائة** بحسب الفئة العمرية ،إلى أن «**المعدل الحقيقى للبطالة يتراوح بين ربع وخمس قوة العمل المصرية كحد أدنى لهذا المعدل وهو ما يوازى ما يزيد على ٥ ملايين عاطل «وليس ١ر٥ مليون عاطل كما صرح رئيس مجلس الوزراء فى مجلس الشعب، أو ٤ر٧ فى المائة من قوة العمل كما تقول النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد** فى عددها الصادر فى فبراير

٢٠٠١.

وهى خلاصة مزعجة تثير القلق وتدعو إلى أن يتحرك التنظيم النقابى بسرعة وفعالية للمساهمة فى اقتراح حلول عملية تحجم هذه الظاهرة بشكل عاجل.

آفاق المستقبل

من السهل على من يتابع العرض السريع الذى قدمناه للقضايا الثلاث الآنفة أن يستشف أن وضع الحركة النقابية المصرية الحالى لا يسر عدوا ولا حبيبا. ولا مناص من أن يتكاتف الجميع لانقاذها مما وصلت إليه لأنها تعتبر إحدى الركائز الهامة فى اقتصاد السوق وآلياته ولضبط حركته بما يحقق الصالح العام للمجتمع كله، وإلا مالت الكفة بشكل خطير لمصلحة أصحاب المال وهو ما قد يضع المجتمع بأسره تحت رحمتهم.

وفضلا عن العلل القديمة التى أوهنت جسد الحركة النقابية ،وفى مقدمتها **استغلال النظام الحاكم لحرص البعض على وحدة الحركة النقابية لفرض هيمنته على التنظيم النقابى الواحد وإلحاقه بآلياته وتسخيره لخدمة مصالحه بغض النظر** عن مصالح الجماهير العمالية العريضة وهو ما أفقد هذه الجماهير الثقة فيه ، وجعل القيادات النقابية المفروضة على تلك الجماهير لسنوات طويلة، شاخت فيها وترهلت وفقدت صلتها العملية بالواقع العمالى الفعلى ، تعتمد اعتمادا كليا على رضا قيادات النظام الحاكم عنها وليس على تأييد الجماهير العمالية لها . وقد تم ترسيخ هذا كله بمجموعة من التشريعات واللوائح التى تحافظ على استمرار هذه الأوضاع وتحمى استمرارية القيادات المرضى عنها من السلطة ،وإفراغ العمل النقابى من أساسياته ومن ديمقراطيته ومن التفاف الجماهير العمالية حوله . وامتدت العدوى إلى أنشطة الثقافة العمالية التى يفترض أن تعمل على تجديد دماء الحركة النقابية وتزويد كوادرها وقيادتها بالمعرفة المتطورة بكل ما هو لازم وجديد فى ميادين العمل النقابى والاقتصادى والاجتماعى ، خاصة مع الانتقال إلى نظام اقتصادى جديد تماما عما درجت عليه الحركة النقابية فى مصر لسنوات طويلة. **فمع ثبات كافة القيادات العليا المرضى عنها فى حقل الثقافة العمالية فى مواقعها ،انصرف اهتمامها إلى البحث عن مصالح خاصة لها ولمن يدعمون بقاءها فى مواقعها** ،ورأينا مؤسسة الثقافة العمالية تهتم اهتماما محموما بإنشاء المعاهد التعليمية العامة فوق المتوسطة التى لم يقبل عليها سوى سقط المتاع من الحاصلين على الثانوية العامة، وعدد لا بأس منهم من هواة النشاط غير السوى الذى أحال حياة جيران تلك المعاهد إلى جحيم وأساء إلى سمعة الثقافة العمالية بصفة خاصة والحركة العمالية التى ترعاها بصفة عامة.

فضلا عما تمثله تلك المعاهد من مصادر فساد وإفساد ملايين داخل حقل الثقافة العمالية والدوائر العمالية الأخرى.

ولن نعود إلى الحديث عن موضوع الديمقراطية النقابية الذى قتلناه بحثا فى عدة مقالات سابقة ،كما لا نريد أن نتطرق إلى موضوع ماليات النقابات ولا إلى الخدمات الاجتماعية والترفيهية التى تهتم بتقديمها أكثر من غيرها والتى تفتح بابا واسعا للفساد والإفساد ، فكلها أمور يعرفها المتتبع لأحوال الحركة النقابية فى بلادنا.

وبينما تنشغل القيادات النقابية الحالية بالبحث عن مصالحها الخاصة الضيقة ،فإنها تغفل عن حقيقة أن المجتمع حولها ،وعلى الصعيد العالمى ، يتغير بسرعة كبيرة لابد وأن ينعكس تأثيرها على كيان الحركة النقابية ووضعها ومستقبلها ، ففضلا عن اتساع دور القطاع الخاص وما لذلك من تأثير على حجم العضوية النقابية وعلى مسألة الخصم التلقائى للاشتراكات النقابية من المنبع التى تكفل مصدرا هاما لتمويل العمل النقابى ،**فإن صناعة الخدمات ،من مطاعم الوجبات السريعة إلى الخدمات المنزلية والشخصية المتنوعة إلى الخدمات السياحية والترفيهية ، تتوسع باطراد لتصبح أكبر صناعة فى العالم ولتغير خريطة العمالة بشكل له مردود خطير على مستقبل الحركة النقابية** . فها هنا توجد عمالة متناثرة وغير ثابتة أو دائمة ومعظمها من النساء ،وكلها عوامل تصعب من تنظيمها داخل صفوف الحركة النقابية . وللعناصر النقابية القديمة والتقليدية نذكرهم بما كانوا يلاقونه فيما مضى من مشاق شديدة فى تنظيم من اصطلح على وصفهم بأنهم عمال الخدمات الشخصية والاجتماعية ، من عمال محلات الحلاقة والسباكة والمخابز ومطاعم سندوتشات الفول وما شابه.

ثم هناك التوسع أيضا فيما أصبح يوصف بأنهم عمال المعرفة ، تمييزا لهم عن العمال اليدويين والعمال الكتابيين ، ألا وهم المنشغلون بصناعة المعلومات والبرمجيات والحواسب (الكمبيوتر) .وفضلا عن أن هؤلاء غالبا ما يكونون على درجة عالية من التعليم الأكاديمى والترفع عن الانضواء فى صفوف العمال العاديين ، فإن الاتجاه العالمى المتزايد هو تشغيلهم من منازلهم ودون ارتباطات رسمية بالمنشآت التى يعملون معها ،أو ما أصبح يصطلح على تسميته «**العمل عن بعد**» **فهل** من السهل تنظيم آلاف من المهنيين الذين لا يعملون فى مكان ثابت فى صفوف الحركة النقابية وحثهم على تخصيص جزء من وقتهم للإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات النقابية أو لحضور بعض الاجتماعات النقابية الهامة؟.

المشاركة فى المجتمع المدنى

من المؤكد أن النقابات العمالية بما تضمه من جماهير عمالية عريضة يمكن أن تكون من أهم العوامل المؤثرة فى دعم حركة المجتمع المدنى ومنظماته فى بلادنا نحو ترسيخ مشاركة المواطنين فى صنع القرار وفى رسم توجهات الوطن على كافة المستويات . ولكن من المؤكد أن ذلك يستلزم وضمن ما يستلزم كفالة استقلالية النقابات العامة عن هيمنة السلطة والتبعية لها ،وكفالة حسن تمثيل تلك النقابات لجماهيرها بحيث تشعر بدافع حقيقى للمشاركة فى حركة المجتمع المدنى والمساهمة فى فعالياتها.

غير أن ذلك كله يرتبط بما سبق أن أشرنا إليه من العلل التى تفت فى عضد الحركة النقابية ،فالقضايا كلها كما نرى مترابطة تؤدى الواحدة منها إلى الأخرى.

ولا أريد أن أبدو متشائما من صلاح الحال، ولكن للأسف لن**تنصلح أوضاع الحركة النقابية المصرية إلا إذا استطاعت أن تفك الحبل السرى الذى يربطها بالسلطة الحاكمة وإلا إذا استطاعت أن تستعيد ديمقراطيتها التى تكفل لها أن تمثل جماهيرها العمالية أصدق التمثيل بمنأى عن تدخلات السلطة وأجهزة الأمن وغيرها من الدوائر الحريصة على إفراغها من طابعها الجماهيرى الحقيقى.**

قد يقول قائل وكيف السبيل ،وأقول له إن السبيل السلمى غير النضالى يتحقق عندما يتيقن النظام الحاكم أن ما يسعى إليه من قيام اقتصاد سوق حقيقى يتطلب إعمال كافة الحريات السياسية والاجتماعية لجماهير الشعب ، بما فى ذلك حرية العمل النقابى وبالشكل الذى تختاره الجماهير العمالية التى يمثلها هذا العمل النقابى .غير أن من المؤكد أن أحدا لا يتخلى عن امتياز طواعية ، وأن أصحاب المصلحة فى استمرار النظام الحالى على ما هو عليه لن يخرجوا عن هذا النمط تكرما ومنة، وأن ذلك لم يتحقق فى أماكن أخرى من العالم إلا نتيجة ضغوط شعبية متواصلة .ولسنا استثناء من هذه القاعدة المجربة.وليست القضية هل البيضة قبل الكتكوت وهل العربة قبل الحصان أم العكس ، فلو لم تكن هذه ما كانت تلك، وواقع الحياة مترابط ببعضه ،ولو انتظرنا حل الفزورة فمرحبا بنا فى متحف الديناصورات.

مصر فى القائمة السوداء لعمليات غسيل الأموال

أثار تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والذى صنف مصر فى مركز متأخر لعدم تعاونها فى مكافحة عمليات غسيل الأموال ،تساؤلات حول إمكانية أن تصبح مركزا لجذب مافيا جرائم غسيل الأموال ، خاصة وأن أكثر من ١٤٠ دولة فى العالم لديها تشريعات خاصة لحماية الاقتصاد من الأموال المشبوهة .. والوضع فى مصر ، بعد تحرير الاقتصاد ، وإلغاء القيود على النقد الأجنبى .. يفتح الباب على مصراعيه لتصبح مصر «جنة لعمليات غسيل الأموال».

وكان مصدر اقتصادى مسئول قد أعلن ، فى أعقاب صدور التقرير ، أن مصر ترفض التقرير ، مشيرا إلى اعتماد المنظمة الدولية على دراسة أحد الباحثين باكاديمية السادات أشار فيها إلى أن **حجم عمليات غسيل الأموال فى مصر يزيد ١٧ مليار دولار سنويا ،ولجأت الحكومة إلى البنك الدولى ،الذى أعلن مسئولوه عدم إدراج أى دراسات للبنك عن عمليات غسيل الأموال.**

وتوالت التصريحات الحكومية عن إعداد مشروع قانون لمكافحة عمليات غسيل الأموال ، وأكد **د. محمود محيى الدين** ، مستشار وزير الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى أنه بمجرد صدور التشريع سيتم رفع اسم مصر من التقرير مشيرا إلى وجود لجنة من ٤ وزارات لإعداد التشريع الجديد.

هكذا ببساطة تم تشكيل لجنة لإعداد قانون ليخرج مصر من القائمة السوداء ،ولأن الحكومة تتعامل ،من وجهة نظرها ،مع شعب فاقد الذاكرة ، فإنها تناست أن **د. يوسف بطرس غالى ، وزير الاقتصاد قد رفض بشدة إصدار تشريع لمكافحة عمليات غسيل الأموال فى مصر** ،عند مناقشة مشروع القانون الذى تقدم به **أمين حماد** عضو مجلس الشعب عام ٩٩ ، وطلب تشكيل لجنة من وزارة الاقتصاد والعدل والمالية والداخلية لتحديد مفهوم عمليات غسيل الأموال ، وكان مصطلح غسيل الأموال جديد لا يعرفه أحد،



د. يوسف بطرس غالى

وحتى الآن لم تعلن اللجنة المشكلة عن التعريف، وبالتأكيد هى اللجنة المشكلة لإعداد المشروع الجديد .إذا كان كلام الحكومة حقيقياً!.

الأطرف من ذلك، أن **د. يوسف بطرس غالى** أكد أن **الأموال غير المشروعة فى مصر والناتجة عن تجارة المخدرات والرشوة لا يهتم أصحابها بغسيلها ،كما أن الأموال التى تدخل مصر عبر الجهاز المصرفى هى أموال مغسولة لأنها دخلت عن طريق شرعى ولا يهتم بمصدر هذه الأموال ، متناسيا أن الجهاز المصرفى هو البوابة الملكية لعمليات غسيل الأموال فى العالم.**

والمعروف أنه توجد قائمة سوداء للدول والبنوك التى يتم فيها عمليات غسيل أموال، ولكن الحكومة لا تهتم بالإعلان عنها حتى للبنوك لتجنب التحويلات المصرفية منها ، خاصة وأن دولاً مجاورة فى هذه القائمة.

وربما تكون المرة الوحيدة التى حذر فيها البنك المركزى علانية من احتمال عمليات غسيل أموال ،كانت العام الماضى ، بعد ورود معلومات عن قيام شخصيات مصرية وعربية بمحاولات غسيل أموال فى مصر عبر الجهاز المصرفى فى شكل تحويلات كبيرة.

لكن **خبراء مصرفيين أكدو أن البنوك لا تعلن البنك المركزى عن التحويلات الكبيرة ،خاصة فى ظل الغاء الرقابة على النقد الأجنبى والسماح بدخول وخروج الأموال بحرية تامة.**

ورغم التصريحات الحكومية بإعداد مشروع قانون لمكافحة غسيل الأموال إلا أن **الاقتصاديين يؤكدون أنها محاولة لإزالة آثار التقرير** ، فالحكومة لا تريد أن تدخل عش الدبابير، مشيرين إلى أن العديد من القوانين الهامة مؤجلة لهذا السبب أيضا ، ومنها قانون منع الاحتكار!.

وتشير التقارير الدولية إلى تزايد عمليات غسيل الأموال فى الفترة الأخيرة، رغم ارتفاع تكاليف هذه العمليات من٦٪ **إلى٢٥٪ من حجم الأموال المغسولة ، فكلما زادت المخاطر زادت التكاليف ، ولكن الطريف أن غاسلى الأموال يدفعون الضرائب بعد إضفاء الشرعية على أموالهم.**

وتشير دراسة لبنك مصر حول ظاهرة غسيل الأموال إلى أن **٨٪ من حجم التجارة العالمية أى ما يعادل ٤٠٠ مليار دولار سنويا يتم غسلها ،ويشير تقرير** برنامج غسيل الأموال بالأمم المتحدة إلى أن **٢٥٪ فقط من حجم تجارة المخدرات والتى تعادل ٨٠٠ مليار دولار يتم غسلها سنويا .وتقوم عصابات المافيا بغسل نحو ٣٠٠ مليون دولار يوميا.**

وتكشف الدراسة عن دور البنوك الخاصة ،وهى بنوك داخل بنوك ،وتتعامل فقط فى الملايين من الدولارات ،**وأقل حساب يمكن أن تقبله هذه البنوك مليون دولار وعدد فروع هذه البنوك ٤ آلاف فرع ، ويصل عدد عملائها إلى٢٠٠ ألف عميل** ، ويقتصر دور هذه البنوك على اخفاء الملايين سواء كانت متحصلة من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة ، ولا تمنح هذه البنوك أى فوائد،

حسين البطراوى

وتقدر قيمة الأموال المخبأة بهذه البنوك بنحو ١٣٫٦ تريليون دولار ،وهى تعد أرقى عمليات غسيل الأموال ،لأنها تتعامل مع الأغنياء فقط.

وتقدر بعض الدراسات الأموال التى يتم غسلها فى أسواق الأوراق المالية بنحو ١٣ مليار دولار سنويا ، وتعد البورصات بيئة طبيعية لعمليات غسيل الأموال حيث يتم تحويل الأموال النقدية إلى أوراق مالية ثم تحويلها إلى أوراق نقدية وبالعكس.

وعملية غسيل الأموال ببساطة هى محاولة تغيير صفة الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة عن طريق عدة عمليات وتحويلات بين البنوك بحيث يصعب التعرف على مصدر هذه الأموال ، وإعادة ضخه مرة أخرى إلى النظام المالى العالمى.

وتتم عمليات غسيل الأموال عادة من خلال ٣ مراحل ،وهى التوظيف أى دخول الأموال القذرة فى مشروعات استثمارية تتميز بالصفة الشرعية مثل إنشاء القرى السياحية والمطاعم الفاخرة والعقارات والأنشطة التجارية سريعة الربح، وتظهر هذه الأموال فى النهاية على أنها متحصلة من هذه المشروعات الاستثمارية المشروعة ، وبالتالى يمكن إيداع هذه الأموال فى الجهاز المصرفى.

أما المرحلة الثانية وهى التغطية ،حيث يقوم غاسلوا الأموال بإجراء العديد من العمليات المصرفية على ودائعهم بين مصدرها الأصلى والحصيلة باستخدام اجراءات وعمليات مالية متعددة يترتب عليها التغطية على المصدر غير المشروع للأموال ،وفى المرحلة الأخيرة بعد أن تكون الأموال قد انفصلت تماما عن مصدرها غير المشروع يتم اكساب هذه الأموال صفة المشروعية وتظهر الأموال مندمجة فى الاقتصاد الرسمى، وتتم عمليات الغسيل عبر عدة دول مختلفة لاخفاء مصدرها ولصعوبة تعقبها .

ويعمل غاسلو الأموال بصفة مستمرة على استخدام النظام المصرفى للتغطية على متحصلات أنشطتهم غير المشروعة ، حيث تتم عمليات الغسيل فى معظم الأحيان خارج الجهاز المصرفى ، قبل الدخول للجهاز المصرفى لإضفاء الشرعية عليه، إلا أنه فى أحيان أخرى تكون التحويلات عبر الجهاز المصرفى إحدى وسائل غسيل الأموال والتنقل بين أكثر من دولة.

ولكن هل فى مصر عمليات غسيل أموال فعلا ؟؟ خاصة وأن الحكومة لا تعلن عن ذلك؟.

خبراء الاقتصاد يؤكدون سهولة عمليات غسيل الأموال فى مصر ، نظراً لعدم وجود أية ضوابط لدخول أو خروج الأموال فى مصر بعد تحرير الاقتصاد والذى تحول إلى فوضى ،ولفتوا الانتباه إلى أن مصر تتعامل بالبنكنوت وليس بالشيكات كما فى دول العالم المختلفة ، فدول العالم تجبر المواطنين على التعامل بالشيكات للمبالغ النقدية التى تزيد على عشرة آلاف دولار .وفى مصر نوعان من عمليات غسيل الأموال ،الأول هو غسيل الأموال غير المشروعة والناتجة من تجارة المخدرات والسلاح والتى قدرها بعض المصادر بنحو ٨ مليارات دولار، فضلا عن أموال الرشوة وتجارة الجنس، وهذه الأموال يتم تحويلها عبر الجهاز المصرفى إلى دولة أخرى وإعادتها مرة أخرى لمصر بعد توظيفها فى مشروعات وهمية أو جزء من هذه الأموال يتم غسله فى مصر ويتجه للاستثمار العقارى أو المضاربة فى البورصة.

أما النوع الثانى فهو الخاص بالأموال غير المصرية ويتم تحويلها إلى مصر كمحطة ثم إعادة تحويلها مرة أخرى إلى دولة أخرى دون اجراء غسيل عليها لافقاد مصدر هذه الأموال ، أو المضاربة بها فى سوق الأوراق المالية وتحقيق أرباح وإعادة تحويلها للخارج ، أو المشاركة فى مشروعات فى مصر تتسم بقصر أجلها .

ويشير الخبراء إلى وجود العديد من الثغرات فى مصر تسهل عمليات غسيل الأموال منها ،الأسهم لحاملها ، فقانون سوق المال يسمح للشركات بإصدار حصة قدرها **٢٥٪ من رأسمالها** فى صورةأسهم لحاملها ولا يعرف مصدر الأموال المستخدمة فيها ولا توجد لها شهادات ملكية مما يساعد على عمليات غسيل الأموال وهى غير متداولة فى البورصة.

الثغرة الأخرى وهو قانون سرية الحسابات ، وبالرغم من أن الحكومة تؤكد أن سرية الحسابات للأموال المشروعة فقط ، إلا أنها من الممكن أن تكون مصدر من مصادر غسيل الأموال . ويتقصى القانون المصرى لسرية الحسابات العديد من الاجراءات التى تحد من استخدام البنوك فى عمليات غسيل الأموال ،فالقانون الأمريكى تضمن سرية الحسابات على سبيل المثال ٤ اجراءات لمواجهة غسيل الأموال وهى تعقب المستندات الموجودة بسجلات البنوك والتى يجب الاحتفاظ بها مدة ٥ سنوات أو استيفاء تقرير المعاملات النقدية بواسطة البنوك والمؤسسات المالية عندما تزيد الأدوات المالية أو العملات التى تخرج عن ١٠ آلاف دولار واستيفاء تقرير الحسابات الأجنبية بالبنك بواسطة البنوك والمؤسسات المالية عندما يزيد ما يملكه الفرد الذى لديه حساب فى بنك أجنبى على ١٠ آلاف دولار.

كما يلزم القانون الأمريكى البنوك بحفظ سجلات تفصيلية لتحديد هوية راسل ومستقبل التحويلات البرقية !وضرورة الإبلاغ **عن المعاملات النقدية التى تزيد عن ١٠ آلاف دولار لضمان إعاقة عمليات غسيل الأموال فى الأموال الصغيرة.. أما فى مصر فلا رقابة على دخول وخروج الأموال!.**

أما التشريعات المصرية فهى لا تجرم عمليات غسيل الأموال ،وترى هذه التشريعات أن غسيل الأموال امتداد لنشاط رئيسى سابق غير مشروع ، ولذا فإن التشريعات المصرية تجرمها بالتبعية ..ولذا فإن المشروع لم يتناول بالتنظيم إجراءات وضبط عمليات تتبع الأموال عبر الحدود.

ويوجد فى مصر وحدة لمكافحة غسيل الأموال تابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات فقط ، وهو ما يبلور وجهة نظر الحكومة فى **أن غسيل الأموال يقتصر على أموال المخدرات .. ولكن احصائيات المدعى الاشتراكى تكشف عن مصادرة ٩٨٫٨ مليون جنيه فقط فى الفترة من ٩٠-١٩٩٦ من أموال تجار المخدرات،من بين ١٫٣ مليار جنيه محول للمدعى الاشتراكى.**

وبالرغم من أن الجهاز المصرفى هو أحد القنوات الرئيسية لغسيل الأموال إلا أن **البنك المركزى يرفض إنشاء إدارة متخصصة لمكافحة غسيل الأموال** ، تكون مهمتها تلقى التقارير من البنوك عن العمليات المالية الكبيرة أو المشكوك فيها ، خاصة وأنه إذا حدث وأبلغ أحد البنوك عن تحويلات كبيرة مشكوك فيها لا يرد البنك المركزى سريعا ،وعادة ما يكون الرد التعامل وفقا للقواعد المصرفية.

وأخيرا فأن صدور قانون **مكافحة غسيل الأموال فى مصر سيساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وليس كما تدعى الحكومة بأنه سيخفض هذه الاستثمارات** ، فوجود تشريعات لمكافحة غسيل الأموال والاغراق أصبح من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبى .. فهل تفعلها الحكومة لمصلحة مصر.. أم ستظل تدرس خوفا من الدخول فى عش الدبابير لمصلحة الكبار!!.

٨ مليارات دولار
حجم تجارة
المخدرات والسلاح
فى مصر يتم
غسلها سنويا

الاقتصاد السياسى لحوادث الطرق

إسماعيل زقزوق

«إن حوادث الطرق فى مصر ، هى الأعلى من نوعها فى العالم، وإن عدد الضحايا يفوق أعداد ضحايا الحروب الحديثة.

جاء هذا التصريح على لسان رئيس هيئة الطرق والكبارى (الأهرام ١٠/٨/٢٠٠١).

وكان عدد القتلى من حوادث المرور قد بلغ ٥٢٠٦ قتيلا عام ١٩٩٥ بينما بلغ عدد الجرحى ٢٩١٠٠ مصاب ،وفقا لتقرير الأمن العام الذى تصدره مصلحة الأمن العام ،التابعة لوزارة الداخلية.

إلا أنه وفى سعينا للحصول على بيانات أحدث، لم نتمكن من العثور على التقرير السنوى للأمن العام لأى سنة بعد عام ١٩٩٥ ، سواء فى مكتب المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (وثيق الصلة بوزارة الداخلية ، فى طبيعة نشاطه على الأقل) ، أو فى أى مكتبة عامة أساسية أخرى، ولا نستطيع الجزم، بما إذا كان التقرير يصدر بتوزيع خاص محدود ، أم لأغراض داخلية للوزارة وحدها منذ ذلك التاريخ . بينما يوجد من الدلائل ما يشير إلى أن هذه الأرقام قد زادت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الخمس الأخيرة ، نظرا للعوامل التى سيرد ذكرها فى حينه.

جغرافيا الحوادث وضحاياها

إن حوادث الطرق لا تختار ضحاياها، وبين تشديد العقوبة على المخالفات فى قانون المرور الجديد ، ونوبة الحماس التى صاحبت فرض حزام الأمان على سائقى السيارات ، قيل الكثير فى تفسير أسباب ارتفاع عدد الحوادث، وضخامة أعداد ضحاياها .إلا أنه وبمرور الوقت ، فلا قانون المرور الجديد بعقوباته المشددة، ولاحزام الأمان، أديا إلى شئ يذكر فى علاج الكارثة المتفاقمة .لهذا تبدو أسبابها أبعد كثيرا ،من مجرد أن تنسب إلى مسائل فنية -مع التسليم بفداحة جوانب القصور فيها-من قبيل هندسة الطرق والمرور والحركة ،والانضباط المرورى سواء بالتشريع أو بالتطبيق ،ولا هى شديدة الارتباط بمجرد أخلاقيات القيادة ، أو رعونة طبقة حديثة عهد بالثراء .كما أن تعميم نسبها إلى زيادة السكان، لا يقدم بحد ذاته تفسيراً.

وقد بلغت جنح القتل الخطأ على مستوى الجمهورية ٥٤٠٧ عام ١٩٩٤ ارتفعت إلى٥٢٠٦ عام ١٩٩٥ وبلغت جنح الإصابة الخطأ ٢٦٠٦٥ عام ١٩٩٤ ارتفعت عام ١٩٩٥ إلى ٢٩١٠٠.

كان بيان الضحايا هذا على المستوى الإجمالى للجمهورية ، إلا أن المحافظات لا تتساوى فى حصتها من حوادث الطرق وأعداد ضحاياها ،فالمحافظات ذات المؤشرات الأعلى فى عدد الحوادث وضحاياها ، تتميز إما بارتفاع كثافة السكان فى الكيلو متر المربع من كل مساحتها ، أو بأن أجزاء حيوية من جغرافيتها تضم كلاً من كثافة السكان ، وتركز النشاط الاقتصادى ، وتقاطعات وطرق حيوية للمرور والحركة ، أو تضمها جميعا.

وباستبعاد أسيوط ، التى يقل عدد سكانها كثيرا عن محافظة مثل المنيا(٧ر٤٪ ، ٦ر٥٪ من إجمالى السكان على التوالى) ،إلا أنها تتمتع بمستويات نشاط اقتصادى أعلى خاصة فى التصنيع ،كما أن موقعها الجغرافى يجعلها مركزاً لتقاطعات مرورية كثيفة ، سنلاحظ أن المحافظات السبع الأعلى فى معدلات الحوادث وضحاياها ، تضم نحو ٥٠٪ من سكان الجمهورية ((تعداد ١٩٩٦).

الحركة على الطرق .. محددات الكفاءة والأمان

تشمل الحركة على الطرق عنصرين ،حركة السكان من أجل العمل والحصول على الخدمات ،وحركة البضائع لاشباع حاجاتهم من خلال عمليات إنتاجها وتوزيعها . ويتوقف أمان الحركة على الطرق وكفاءتها على التناسب بين عدد من العوامل:

(١)**عدد السكان وكثافتهم** (تركزهم فى مناطق معينة).

(٢) **مساحة الطرق، أى إجمالى أطوالها**(بافتراض ثبات نسبى فى عرض الطريق بحكم مجموعة من القيود الحاكمة. كما أن ازدواج الطرق يعتبر زيادة فى أطوالها).

(٣) **كثافة الحركة على الطرق** ، وترتبط بأعداد السيارات ، أطوالها وأحجامها منسوبة لأطوال الطرق (مساحتها).

(٤) **مدى تركز الحركة على أجزاء من شبكة الطرق .**

(٥) **سرعة السيارات**

(٦) **مدى ملاءمة النظم والقواعد المنظمة لحركة المرور ، ومدى الالزام والالتزام بها.**

وأيا كان طول فترة المقارنة- خلال العقود الثلاثة الأخيرة- سنجد أن أعداد السكان، والسيارات وأطوالها وأحجامها (خاصة الشاحنات والأتوبيسات) وكفاءتها ، قد زادت بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الطرق المرصوفة على مستوى الجمهورية بدرجات كبيرة .كما سنجد أن الحركة على الطرق قد زادت بمعدلات هائلة نتيجة لعوامل

أخرى مستجدة ،خاصة خلال العقد الأخير.

ولكن الأهم من كل ذلك ،أن السكان ورغم تزايد أعدادهم ، خلال العقود الأخيرة بمعدلات غير مسبوقة ، ما زالوا-ربما منذ مئات السنين-يعيشون مكدسين على نفس رقعة ال٥ر٤٪ من مساحة القطر، ويتحركون على نفس خطوط مواصلاتها ، رغم ما يقال عن الأراضى المستصلحة خارج نطاق توطنهم الجغرافى القديم.**عوامل تركز حركة المرور على الخطوط القديمة**

لقد تركزت حركة مرور وانتقال السكان والبضائع على نفس الخطوط الرئيسية القديمة من شبكة الطرق، وتزاحمت وارتفعت معدلاتها لعدد من العوامل:

(١) زيادة السكان وتوطنهم المحاصر على نفس الرقعة من الأرض.

(المحدودية الشديدة للحركة على الخطوط الجديدة خاصة الموصلة للأراضى المستصلحة ، سواء غربى الدلتا أو شرقها أو فى صحراء الوادى وسيناء لما يلى:-

أ- **توزيع الملكية** (مساحات شاسعة)معظمها ، إن لم يكن جميعها فى الكثير من المناطق -ملكيات كبيرة.

ب- **إنتاج زراعى بأساليب إنتاج رأسمالية** ، بما يعنيه ذلك من

* تكثيف الميكنة وانخفاض عنصر العمل البشرى إلى أدنى حد ممكن .

* مع الانخفاض الشديد لعنصر العمل فى تلك المناطق ، ينعدم التوطين فيها ،وتكاد تنعدم حركة السكان منها وإليها.

* تقتصر الحركة الفعلية على نقل المنتج النهائى ، سواء إلى الأسواق المحلية (البعيدة جغرافيا بطبيعتها) ،أم إلى منافذ التصدير وإن بكميات قليلة.

هكذا يصبح جزء كبير من الحركة الناجمة عن إضافة الأراضى الجديدة (استصلاحها) ، بنمط تملكها ودون توطين للسكان ،عبئا إضافيا على الخطوط القديمة من شبكة الطرق.

التحول إلى اقتصاد استيرادى ولذلك أسباب تستحق الذكر، وله نتائجه العديدة التى يعنينا منها هنا ، أثره على حركة المرور على الطرق وارتفاع أعداد الحوادث وضحاياها .أما عن الأسباب -حيث تستحق وقفة أطول -فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة، لاسيما العقدين الأخيرين، صعوداً لمصالح شرائح من الرأسمالية المصرية ، وسيطرة سياسات أدت إلى **اختلال متزايد فى الهيكل الاقتصادى متحيز ضد الانتاج السلعى لحساب التجارة والخدمات ، وضد التصنيع والانتاج الصناعى على وجه الخصوص**..كما شهد الاقتصاد والمجتمع تحيزاً لمفهوم النمو الاقتصادى على حساب مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

«فبرغم أن النمو الاقتصادى هو مجرد الزيادة فى الدخل القومى، مهما كانت السياسات ،الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية التى أحدثت هذه الزيادة، فإن التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، هى نوع من النمو يتضمن تلقائيا ، عدالة توزيع الدخل القومى ، على جميع السكان ، عدالة متضمنة فى اختيار هيكل النمو (الوزن النسبى لنمو القطاعات الاقتصادية الثلاثة - زراعة وصناعة وخدمات- ويعنى قطاع الخدمات هنا التجارة والنقل والتخزين والبنوك والتأمين والسياحة ..إلخ) .إن عدالة التوزيع المتضمنة فى مفهوم التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، تتضمن أولوية إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، من خلال تحديد أولوية تنمية القطاعات السلعية (زراعة -صناعة) ..كما تتضمن عدالة التوزيع أن يضمن النمو -بطبيعته- تشغيلا كاملا للسكان.. والحد الأدنى للعدالة الاجتماعية .

هو فرص عمل دائمة ومكافئة للجميع.

لقد ظلت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين ،إلى إجمالى الناتج المحلى ، ثابتة تقريبا عند مستوى متواضع طوال عقد التسعينات: عام ٩٠/٩١ ١٨٪ عام ٩٦/ ٩٧ ١ر١٨٪ عام٩٧ /١٩٩٨ ٥ر١٨٪.

كما تراجعت نسبة الاستثمار الثابت فى الصناعة إلى إجمالى الاستثمار طوال عقد التسعينات على النحو التالى ٩٠/٩١ ٢٨٪ ٩٥/٩٦ /٧ر١٩ ٩٨/٩٩ ٩ر١٩ ويتوقع عام ٩٩ / ٢٠٠٠ ٨ر٢٠٪.

ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى ، شهدت الواردات زيادة هائلة فى قيمتها خلال العقد الأخير من نحو ٨ر٢٤ مليار جنيه عام٩٠ ، إلى أن بلغت نحو ٥٦ مليار جنيه عام٩٨ ، ثم نحو ٤ر٥٤ مليار عام ١٩٩ (٤)

ونتيجة لهذه الزيادات الهائلة فى الواردات ،ومع تزايد الاعتماد عليها ،ما تطلبه ذلك أو كان ضمن أسبابه- من:

(١) **تعدد كبير فى الموانئ** على طول شواطئ البحرين الأحمر والمتوسط .

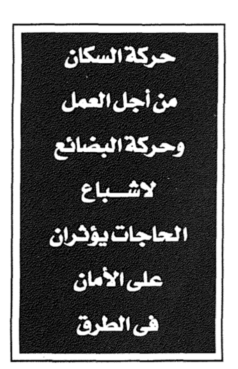
(٢) **تعدد المطارات**

(٣) **تزايد كمية الحركة عبر المنافذ البرية** ، سواء فى شرق البلاد أو غربها ، بشقيها :حركة البضائع وحركة الركاب على حد سواء .

كان لهذا من ناحية ،مع الانخفاض النسبى للانتاج الصناعى فى هيكل الانتاج من ناحية أخرى ،مع أن أصبحت معظم الحركة- التى تضاعفت -من كل اتجاه ، تتجمع وتصب متركزة على عدد من خطوط المواصلات فى حيز العمران القديم وحول مدنه وداخلها .كما أن الانتاج الزراعى للأراضى المستصلحة خلال العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة، يتم نقله بالكامل إلى حيث يقطن السكان الثابتين فى مواقع توطنهم منذ عقود عديدة.

فبعد أن كانت حركة البضائع تتجه من المصانع إلى أسواقها القريبة المحيطة بها لمسافات قصيرة بالنسبة لأغلب الكمية ،ولمسافات متوسطة لبقية كمية المنتجات ،أصبح الكثير من الاحتياجات السلعية ، يتم نقله من مختلف الموانئ والمطارات ومنافذ الحدود البرية، لمسافات طويلة ، إلى مختلف الأسواق الداخلية ، بما ضاعف من تقاطر الحركة وتقاطعاتها على الخطوط الرئيسية القديمة.

(٤) درجة الاكتفاء الذاتى لكل منطقة جغرافية داخل إقليم الدولة، بمعنى أن يتوافر محليا كل من فرص العمل والإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات(صحة -تعليم ..إلخ) بما لا يتطلب حركة انتقال كبيرة- أو لا يتطلب إلا القليل منها .والاكتفاء الذاتى هنا ، يعنى أن يكون الموقع الجغرافى على مستوى من التنمية المتكاملة مع نفسه ومع الاقتصاد القومى ككل.



زيادة السكان .. والتوطن المحاصر

عندما تلد أرنبة سبعا من الإناث ، لتلد كل واحدة سبعة من المواليد في نفس الجحر، لكم أن تتخيلوا ضحايا الاختناق،والصراع على موطئ قدم، فضلا عن ضحايا الصراع على الرزق المحدود ، مروراً بمن تسحقهم الأقدام تحت وطأة الحركة والمرور.

ذلك- فيما نرى- حال المصريين المعاصرين، الذين تفرض عليهم مجموعة من العوامل، أن يعملوا أو يسكنوا ويتضاعف عددهم ويتنقلوا ، فقط داخل إطار الرقعة الجغرافية الثابتة، المأهولة منذ عشرات السنين ،داخل نطاق لا يزيد على٥ر٤٪ من مساحة القطر. وبديهى جراء ذلك أن ترتفع معدلات الجرائم وتتنوع أصنافها . وبديهى أيضا- ودون تحديد حجم أو قياسات- أن يزداد عدد ضحايا حوادث الطرق وقتلاها .

وتؤكد العديد من الدراسات النفسية ،على ارتفاع معدلات العدوانية والعنف في ظل الزحام في أماكن ضيقة.

يبلغ إجمالي عدد السكان نحو ٦٦ مليونا عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، بنسبة زيادة تبلغ نحو ٨٠٪ عن عام ١٩٧٦ (خلال ربع قرن) .وإذا كانت الاحصاءات الرسمية المتاحة، تشير إلى زيادة إجمالي عدد السيارات التى تحمل أرقاما من أقسام المرور باختلاف أنواعها ،والموجودة بالحركة من نحو **٢ر١ مليون سيارة حتى آخر يوليو ١٩٩٣ ،إلى نحو ٩ر٤ مليون حتى نهاية ١٩٩٨** (٥) بنسبة زيادة تبلغ ١٣٣٪ ،خلال فترة تزيد قليلا على الخمس سنوات. **مع ملاحظة أن أحجام السيارات ،خاصة الشاحنات والأوتوبيسات قد زادت بمعدلات تتراوح بين١٠٠ ٪ -٣٠٠٪ بما تعنيه من شغل** مساحات مضاعفة من الطرق. **هذا بينما لم تزد أطوال الطرق المرصوفة ، طوال ستة عشر عاما كاملة إلا بنسبة ٩٠٪ ،حيث كانت أطوالها ١٠١٤٧ كم عام ٨٠ / ٨١ ، لتبلغ ١٩٣٥٧ كم عام ١٩٩٦(٦).**

وإذا كانت الزيادة في أطوال الطرق ، غير متناسبة بحال مع المعدلات الهائلة لزيادة أعداد السيارات وأحجامها ،ومع ملاحظة أن كفاءة السيارات قد زادت فعليا بدرجة كبيرة خلال العقود الأخيرة ، مما وفر إغراء بالسير على سرعات عالية ، فإن معظم الأطوال التى تم إضافتها إلى شبكة الطرق ، لا تحظى إلا بالقليل من معدلات التشغيل، لما ستتضح أسبابه فيما بعد.

إلا أنه وكما سنرى فيما بعد ، من تركز لمعظم حركة نقل البضائع والسكان على عدد محدود من خطوط الحركة القديمة (الطرق) .فإن الزيادة في أطوال الطرق، ومعدل هذه الزيادة ، لا تحمل أي معنى ، إذا قورنت بزيادة أعداد السيارات ، وأطوالها وأحجامها ،فمعظم حركتها يتركز على الطرق القديمة ، ويرفع كثافة الحركة بدرجات هائلة، بما يزيد من أعداد حوادث الطرق وضحاياها .

إلا أن المعدلات الكبيرة لزيادة أعداد السيارات خلال العقود القليلة الماضية، لاسيما العقد الأخير ، تفوق كثيرا الحاجة الضرورية للسكان المتزايدين.

التوطن المحاصر السكان والأرض

على نفس الحيز القديم تقريبا ، دلتا النيل والوادى الضيق حول النهر جنوب البلاد ، عاش المصريون لعشرات العقود الماضية .ومع تزايد السكان، والسعى لاستثمار ما يزيد على٩٥٪ من مساحة البلاد ، بذلت الجهود لاستصلاح المزيد من الأرض ،لاسيما بعد إنشاء السد العالى جنوب أسوان.

في سبتمبر ١٩٥٢ ،عندما صدر قانون الاصلاح الزراعى ،كانت مساحة الأرض الزراعية المملوكة قد بلغت ٩٨٤ر٥ مليون فدان ،وفي عام ١٩٩٠ أصبحت المساحة ٨٢٩ر٥ مليون فدان تقريبا ، بانخفاض قدره ١٥٥ ألف فدان بعد نحو أربعين عاماً ،لتصل إلى ٨٨٧ر٥ مليون فدان عام ١٩٩٥ ،وهي أيضا أقل من مساحة الأرض الزراعية عام ١٩٥٢ بنحو ٩٧ ألف فدان.(٧)

كان عدد المصريين قد بلغ ٩ر١٨ مليون نسمة في تعداد ١٩٤٧ ، ويمكننا أن نقدر عددهم بنحو ٢٢ مليونا عام ١٩٥٢ ،يعيشون على مساحة من الأرض الزراعية التى يعيش عليها الآن نحو ٦٦ مليونا من البشر .. أو يمكننا القول بأن السكان الذين أصبحوا من حيث العدد ثلاثة أمثال عددهم في ١٩٥٢ يعيشون ويتنقلون الآن على نفس المساحة من القطر تقريباً!.

لكن السؤال ..أين ذهب ما تم استصلاحه من أراض طوال نصف القرن الماضى،وهو ليس بالقليل ؟حيث بلغت جملة الأراضى المستصلحة عن الفترة ٥٢- ١٩٩٣/٩٢ ، **٨٣٥ر٢ مليون فدان** ،منها ٦٢٠ر١ مليون فدان عن الفترة ٧١ /٧٢-٩٤ /١٩٩٥ .(٨)

كما تشير أحدث بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء إلى أن المساحات التى تم استصلاحها في الأعوام الأخيرة كانت على النحو التالى(بالألف فدان:

عام٩٥/٩٦ ٥٧ عام ٩٦/ ٩٧ ٥ر٢٤ عام٩٧ /٩٨ ٩ر٢٧.

كما أشارت الاحصاءات ، إلى أن المساحات المستصلحة بعد ١٩٩٦ استكمال بنيتها الأساسية (حتى ١٩٩٩ على الأقل) .والواضح أن المعدلات الفعلية للاستصلاح قد تباطأت في السنوات الأخيرة ،مع ضخامة الاحتياجات التمويلية وتعثر عدد من المشروعات الكبرى.

أين ذهبت كل تلك المساحات؟

كان السفر للعمل بالخارج خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات ، مخرجاً لأزمة متراكمة ،من الحاجة إلى المسكن وتكاليف الزواج لأعداد كبيرة من المصريين في الريف والحضر ،وكانت إنعكاسا لأزمة متراكمة من نقصان فرص العمل ، في ظل تحولات اقتصادية عاصفة .

وفي ظل التجاهل التام لضرورة إعادة توطين السكان ، لاسيما الزراعيين منهم، لتعارضه مع المصالح الاجتماعية للملاك الجدد- بمساحات كبيرة -للأرض المستصلحة ،**تراكم السكان حيث هم ، مستقطعين مساحات من أخصب الأراضى الزراعية للبناء ، بمتوسط يقدره الخبراء٦٠-٧٠ ألف فدان سنوياً، وبإجماليمساحة كان كافياً لإبتلاع مساحات تعادل كل ما تم استصلاحه من أرض صحراوية طوال نصف قرن من الزمان.**

هكذا أصبح استصلاح الأراضى ، مجرد تعويض في المساحة لمقابلة ما يفقد بالبناء فوق الأرض الزراعية الأقدم والأخصب ، تعويضاً في المساحة خارج حيز العمران والتوطن ،وخارج حيازة الفلاحين.

إن الغالبية العظمى من المساحات المستصلحة بدءا من ١٩٧٢- ١٩٩٥ وتبلغ نحو ٧ر١ مليون فدان ، قد تم تمليكها -في مساحات كبيرة- لأفراد وشركات كما أن المساحات التى تم استصلاحها قبل ٧٢ وتبلغ نحو المليون فدان قد تم تجميع نسبة كبيرة منها في مساحات تملك كبيرة أيضا.

وتشير الاحصاءات إلى أن ما تقرر توزيعه على شباب الخريجين في مساحات صغيرة، هو المساحات المستصلحة عامى ٩٦/٩٧، ٩٧/٩٨ بمتوسط خمسة أفدنة للخريج ومجملها ٥ر٢٤ ألف فدان ، ٩ر٢٧ ألف فدان ، على التوالى.

وبينما كانت إعادة توطين الفلاحين بتمليك الأرض، خارج حيز العمران القديم ، تعنى خلقا لفرص عمل جديدة، وحيث لم يتحقق ذلك فإن الاستقطاعات التى تمت من رصيد الأرض الزراعية الخصبة القديمة ، تحت

طائلة البناء ، قد تمت على أساس من غياب فرص عمل حقيقية ودائمة، وعلى استناد إلى التضامن العائلي في مواجهة أعباء الحياة ونكباتها.

الأراضي الزراعية .. بين هياكل الملكية وجغرافيتها

فيما مضى ، عندما كانت كل الأراضي الزراعية داخلة في نطاق جغرافيا توطن السكان، كان سوء توزيع الملكية فيها ، مجرد ظلم اجتماعي ،حتى وإن كانت قسوته بالغة الحدة. أما الآن وفي ظل استبدال الصحراء غير المأهولة في نظام لتمليك المساحات الكبيرة، استبدالها بالأراضي القديمة الخصبة ذات مساحات التملك الصغيرة (تحت طائلة البناء .فإنه إضافة لغياب العدالة الاجتماعية ، يحمل من المعاني ما يلي:-

(١) إنهاء علاقة الملايين من صغار الفلاحين بمصدر دخلهم الزراعي المعتاد دون إيجاد بديل يوفر الدخل الدائم.

(٢) حصار لكل السكان -المتزايدين بطبيعتهم- داخل حيز جغرافي مغلق ، يزداد ضيقه عليهم بمرور الزمن، بكل ما يعنيه ذلك من تفشي الجرائم وغرائبها وضحاياها (جناة ومجني عليهم على حد سواء) ،وانتشار الأمراض النفسية والعضوية ،والموت والإصابة «خطأ»! بالحوادث في عرض الطريق.

(٣) تهديد المساحات الباقية من أكثر الأراضي خصوبة في الدلتا والوادي ،تحت طائلة البناء من أجل السكن.

(٤) تبديد لموارد اقتصادية هائلة -تبدو تحت حصار التوطن ضرورية للغاية!! . من قبيل الانفاق والكباري العلوية ..وصولا إلى مشروع مترو الأنفاق ذاته .وهي في معظمها نفقات لم يكن لها ضرورة على الإطلاق ، لو كان قد تواكب مع زيادة السكان ، إعادة توطينهم.

العوامل الحاكمة لاعادة توطين السكان

إن لم تكن التنمية الاقتصادية الاجتماعية-باعتبارها نوعاً من النمو الاقتصادي يكفل العدالة الاجتماعية- سببا كافيا ، فإن سلامة السكان، كل السكان ، والحفاظ على أرواحهم يفرض ضرورة إعادة توطينهم خارج حيز توطنهم الجغرافي القديم.

كانت حلول عديدة قد طرحت -طوال العقود الماضية- لمواجهة حدة التكرس البشري وأعبائه على الطرق والمرافق والخدمات في المدن الكبرى .وكان الموضوع قد أثير بطريقة ما عدة مرات ، مع تعدد الأزمات الدورية التي شهدتها القاهرة من أزمة مساكن ومرور ومرافق وخدمات ..إلخ.

وكانت معظم الحلول المقترحة تنطوي في جوهرها على المعالجة الجزئية للمسألة، غافلة أو متغافلة عن الأسباب الجوهرية للأزمة ، قاصرة كل جهدها على المعالجات الإدارية والتنظيمية من قبيل:

-نقل الوزارات والإدارات الحكومية ذات التعامل الواسع مع الجمهور خارج العاصمة.

-تقسيم أيام الأسبوع إلى أيام عمل وأيام بطالة بالتناوب لدى بعض إدارات الخدمات.

-لا مركزة الخدمات على مستوى الجمهورية ،حتى تقل الحاجة إلى السفر للعاصمة.

-اقتراح تقسيم حركة السيارات على مدار الأسبوع يوم للأرقام الفردية ويوم للأرقام الزوجية ..إلخ.

إلا أن فكرة إعادة توطين السكان كهدف ، لم تطرح -في اعتقادنا -بشكل جدي ، أو في ضوء رؤية شاملة للأزمة.

لفترة ما ، ساد تصور بأن مجرد بناء مساكن في أماكن بعيدة، يكفي لجذب السكان الجدد ، تحت ضغط مشكلة نقص المساكن التي ظلت - ولا تزال -محتدمة منذ عدة عقود (رغم توافر مساكن تعجز غالبية السكان عن حيازتها). وباعتبار أن توفر المسكن المجاني أو الرخيص في سيناء مثلا، كفيل بجذب سكان الدلتا والوادي ، خاصة من يعانون المشكلة من فئات الشباب ، لم يكن ذلك نتيجة فهم خاطئ فحسب وإنما كان بالأساس هروبا من مواجهة جوهر المشكلة ، المتعلق بخلق فرص عمل حقيقية ،وفرص دخل دائمة. الأمر الذي يتطلب تحيزات اجتماعية مغايرة.

كما ظهرت بدعة بناء المدن الجديدة ،على مقربة من المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية .وفضلا عن كون بعضها يعتبر المكان الملائم لمصالح الرأسماليين الصناعيين وحدهم ،على مقربة من الأسواق المزدحمة القائمة وعلى تخومها ،فإن المساكن التي بنيت بها ، بقربها الشديد من المدن الكبرى ، جعلها مجرد امتداد لهذه المدن وإضافة على أعبائها ،فضلا عن عبئها المضاف إلى الحركة على الطرق ، وأصبح المسكن بها في معظم الحالات مسكنا إضافيا ،كما ظل الكثير منها شاغرا **(أكتوبر -السادات- العاشر- مايو- برج العرب..إلخ).**

محددات التوطن

يكمن أساس التوطن في مصدر للدخل الدائم في الموقع الجغرافي الجديد ،كما أن هناك مجموعة من العوامل الإضافية لها أهميتها لإعادة توطين السكان..

(١) مصدر الدخل الدائم

ينقسم مصدر الدخل الدائم إلى عنصرين رئيسيين ،**هما ملكية الأرض الزراعية ،والتصنيع** ،ويعتبران معا ضروريان ،حتى تلحق بهما الخدمات والتجارة ،كعنصر ثالث للتوطين فيهما أساسا ليصبح مصدرا للدخل الدائم.

أ- ملكية الأرض الزراعية:

يعتبر تمليك الأراضي المستصلحة بمساحات دون رأسمالية ، ضرورة لإعادة توطين الفلاحين بأعداد ملائمة، شريطة ألا تقل المساحة عن قدر يكفل دخلا ملائما ،وكون المساحات دون رأسمالية ،يعني أن تتطلب اقتصاديات تشغيلها عمل المالك ،وأسرته ،مع مساعدة عمل من خارج الأسرة أو بدونها -كما أن هذا التمليك في مساحات صغيرة، لامفر منه ،طالما أن كل المساحات المستصلحة لا تكفي لاستيعاب جزء من فائض السكان الريفيين المكدسين في الدلتا والوادي.

ب- التصنيع

وطالما أن إعادة تمليك الأرض، لا تكفي وحدها ،وانطلاقا من مفهوم التنمية ،فالواقع أنه لا إمكانية توطين السكان بدون تنمية اقتصادية ، ولا تنمية بدون تصنيع ،ولا تصنيع بدون حماية..

على أية حال تظل مسألة إعادة توطين السكان ،مسألة حياة أو موت، قبل أن تكون مسألة عدالة اجتماعية.

هوامش

(١) اسماعيل زقزوق -المهمشون ..بين النمو والتنمية -مركز البحوث العربية -كراسي(٨) -الناشر -دار الأمين -القاهرة ١٩٩٩ ص٢٥.

(٢) البنك المركزي المصري -التقرير السنوي أعوام ٩٠/ ٩١، ٩٧ /١٩٩٨.

(٣) النسب محسوبة على أساس من بيانات: خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية- وزارة التخطيط نقلا عن -النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري عدد ٣ مجلد ٥٣ لعام ٢٠٠٠.

(٤)الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء -نقلا عن البنك الأهلي المصري -النشرة الاقتصادية عدد ٣ مجلد ٥٣ لعام ٢٠٠٠.

(٥ ،٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء-الكتاب الاحصائي السنوي ٩٤، ١٩٩٩.

(٧ ،٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء -الكتاب الاحصائي السنوي أعوام ٩٤، ٩٩، ٢٠٠٠.

(٩) الكتاب الاحصائي السنوي عام ١٩٩٩.

مـا أصـعـب أن يـتـم منـعـك من أن تخطو على أرض مصرية!



شاهنده مقلد :
لجنة التضامن مع الانتفاضة خرجت من القاهرة واتسعت لجـمـيع ربـوع مـصر

مثلما يبدو المشهد لأول وهلة، حين ينظر أي شخص إلى صورة الطفل الفلسطيني وهو يقف أمام الدبابة الإسرائيلية ، يواجهها وحده ، ويلقي بحجارته عليها ، حينها لابد لأي شخص أن يعتقد بأن هذا هو المستحيل بعينه، وأن النصر سيكون من نصيب تلك الدبابة، إلا أن الشجاعة التي تبدو واضحة على الطفل ،ومشهد جنود الاحتلال وهم ينسحبون إلى الخلف ، تدفع المتلقي لتغيير انطباعه الأول ، وأنه ينظر إلى الصورة بعمق أكثر، لتتأكد له المقولة المكتوبة« :**«انتفاضة حتى النصر»**.

هذه البطاقة التي توزعها «اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع **انتفاضة الشعب الفلسطيني** كوسيلة لجمع التبرعات لصالح الانتفاضة، هي أفضل تشبيه لجنة نفسها والتي بدأت بفكرة طرحتها مجموعة صغيرة، من عدة أفراد لتكبر وتصبح كياناً قادراً الآن على تقديم الدعم الغذائي والدوائي ، ومن قبله الدعم المعنوي للانتفاضة الباسلة ، ليصبح الطفل الصغير قادراً بالفعل على مواجهة جيش الاحتلال ، فها هي **اللجنة التي بدأت بفكرة تصبح طرفا حقيقياً في المقاومة ، وسنداً للشعب الفلسطيني ،ومساعدة فعلية دون شعارات جوفاء ، يساهم فيها كل بسطاء الشعب المصري ،ومن أقصى الجنوب وحتى الشمال.**

«شاهنده مقلد» إحدى مؤسسي اللجنة ، ومن أهم الأفراد الفاعلين فيها حتى ومن رفضت ذكر ذلك، إيماناً منها بأن كل فرد في اللجنة يقدم نفس العطاء ، لكنها وهي السيدة المصرية ، التي أقسمت ألا تخطو قدماها أرض سيناء بعد استشهاد أخيها فيها ، إلا بعد أن تزول منها أية آثار لوجود إسرائيلي حتى لو اتخذ شكلاً سياحيا ، تلك السيدة رغم سنوات عمرها لا تتأخر عن أية قافلة تنظمها اللجنة، فتصحبها حتى الحدود المسموح بها في سيناء ، ولا تكل أبداً من الطواف بقرى الدلتا ، لجمع التبرعات من السيدات الريفيات البسيطات وأن تشرح لهن ماذا تعني الانتفاضة.

بداية عملية

كيف بدأت فكرة اللجنة الشعبية ومتى؟ سؤال تجيب عنه شاهنده مقلد قائلة: بعد بدء الانتفاضة الثانية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ روعتنا بشاعة المجازر الإسرائيلية وضعف رد الفعل الرسمي ،كنا مجموعة صغيرة جدا التقينا في مقر **مركز النديم** ،وبحثنا كيف يمكن لنا تقديم مساعدة حقيقية تكون على مستوى الأحداث ،**فأمام الدم الفلسطيني الذي يسيل ليل نهار ، لا يمكن لنا الاكتفاء بالكلام والشعارات** ، وأول ما تبادر إلى أذهاننا هو فكرة التبرع بالدم ،وكذلك إرسال قافلة دعم تمويني ،ولكننا رأينا أن عددنا صغير ، فقررنا أن يقوم كل منا، بدعوة عدد من الأشخاص لتتسع دائرة العمل والنقاش.

وبالفعل في يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٠ حضر إلى مقر «النديم» نحو خمسين شخصا من مختلفي الاتجاهات والمرجعيات ، وهذا هو بالتحديد ما كنا نسعى إليه ، فالفكر الجماعي دائما أفضل وأنضج من فكر الفرد .

وهو ما اتضح عندما بدأت الأفكار تتخذ شكلا أفضل، فيومها« **طرحت فكرة المليون توقيع» واتضحت صعوبات التبرع بالدم ، فقررنا التركيز على جمع الأغذية والأدوية** ،وكان التفاعل بين الحاضرين كبيرا وسريعا ، رغم كونهم من أعمار مختلفة ، وبدأنا فوراً في صياغة مطالب الحملة ، وقررنا تخصيص موقع لها على الانترنت .

وقد أصبح موقعين فيما بعد ، أبسط ما يمكن قوله ، أن عمل اللجنة بدأ بزخم غير عادي ، وأفق واسع نتيجة خبرة كبار السن ،وحيوية الشباب ، وتنوع الخبرات السياسية والنضالية ، مما خلق ثراءً غير عادي في الحركة ،وانطلقت الحملة في اتجاهين :**جمع المليون توقيع ،وجمع التبرعات.**

تكمل **شاهنده** وفي عينيها بريق انتصار: وفي نوفمبر تم إعلان تأسيس اللجنة ، وفي يوم ٢٦ تم إرسال **أول قافلة ، والتي ضمت ١٠٠ طن أغذية ، وما قيمته ١٥٠ ألف جنيه أدوية وصحبها ١٥٠ فرداً من أعضاء اللجنة** .واستمرت حملة التوقيعات التي أسفرت في فبراير ٢٠٠١ عن جمع مئات آلاف التوقيعات ،والتي تم إرسالها إلى رئيس الجمهورية ،والأمين العام للأمم المتحدة ورغم مشاركة كثير من قادة وأعضاء الأحزاب في اللجنة فقد احترموا استقلال اللجنة وشعبيتها.

تحرك جماهيري

اللجنة خرجت من القاهرة لتتسع كل ربوع مصر، وعن هذا تقول «شاهنده مقلد»:لاقى نداء تشكيل لجان فرعية مستقلة خارج القاهرة ، استجابة كبيرة ورائعة، من كل

فاطمة خير

الأحزاب و القوى السياسية والأفراد ، فلم يكن الهدف من اللجنة أن يكون عملها مركزيا وحسب، وبالفعل تم تشكيل إحدى عشرة لجنة فى المحافظات ،وكانت اللجنة الرائدة فى ذلك لجنة الدقهلية ، والتى يبادر بتشكيلها «**طلعت مأمون**» فى مدينة المنصورة ،فقد ضمت هذه اللجنة عناصر فاعلة من كل التوجهات ،وأصدرت نداءاتها لكل مراكز وقرى الدقهلية لتشكيل لجان أخرى ،ومنها لجنة **ميت غمر** بكل قراها **ومن أبرز اللجان كذلك لجنة السويس** ،والتى اتخذت النهج نفسه فلم تتخذ الشكل الحزبى أو الفردى ، بل جمعت كل فعاليات الحركة السياسية والنقابية.

وبشكل عام فقد تنوعت أشكال الحركة فى المحافظات ما بين لجان ركزت عملها على جمع الدعم الغذائى والدوائى ولجان أخرى ركزت على مناصرة الانتفاضة ، وكذلك تفاوتت المحافظات فى حجم الحركة،**وكانت النتيجة خروج قافلة الدعم الثانية فى فبراير بمشاركة من كل المحافظات ، ووصل الدعم إلى ١٥٠ طن مواد غذائية ، وما قيمته ٤٥٠ ألف جنيه أدوية ، وصحبها ٣٠٠ من أعضاء اللجنة بالقاهرة والمحافظات.**

تعاون فلسطينى

إرسال نوعيات الأغذية والأدوية لم يكن جزافاً بل جاء نتيجة تعاون مشترك مع الجانب الفلسطينى كما تشرح «**شاهنده**» أرسلنا إلى وزارة الصحة الفلسطينية للاستفسار عن أنواع الأدوية المطلوبة، وهو ما فعلناه أيضا مع وزارة التموين ،حتى نسترشد بالوزارتين فى جمع التبرعات لتأتى بنتائج عملية قدر المستطاع ،وعموما فإن أكثر الاحتياجات الطبية ،كانت لعلاج الكسور والجروح، والمواد اللازمة لإجراء العمليات الجراحية.وتكمل «**شاهنده**» :استطعنا حتى الآن إرسال خمس قوافل للجنة الشعبية ، وقافلة تبرع بها رجل أعمال من « ميت غمر»،وقد حدثت زيادة كبيرة فى حجم القوافل ،**فالقافلة الأخيرة حملت معها ٦٥٠ طن أغذية ،وما قيمته ٦٥٠ ألف جنيه أدوية ، ورافقها ١٢٠٠ من أفراد اللجنة بكل محافظات.**

مشاركة إعلامية

لعب الاعلام دوراً كبيراً فى دعم الانتفاضة،ورغم أن الاعلام لم يعط جهود الشعب المصرى فى دعم الانتفاضة حقها ، إلا أنه ساهم بشكل ما فى دعم جهود اللجنة ، فالتغطيات الصحفية ساهمت فى ذلك ، إلا أن أبرز مساهمات جاءت من برنامج« **رئيس التحرير**» للإعلامى«**حمدى قنديل**» -كما



شاهنده مقلد

> **المصريون يعرفون أن الدفاع عن فلسطين دفاع عن حدود مصر الشرقية**

تقول شاهنده مقلد حين أعلن عن أرقام تليفونات اللجنة وعنوان البريد الاليكترونى الخاص بها ، وبعدها تلاحقت الاتصالات الهاتفية بشكل كبير للغاية ،وأصبح المشاهدون يتصلون بلجان المحافظات مباشرة ، وكنا فى الماضى نستقبل الاتصالات فى القاهرة ، ثم نحولها إلى لجان المحافظات.

وقد ساهم ذلك فى إرشاد المواطنين إلى مقار اللجنة ، وأصبحوا هم الذين يسعون إليها ،وقد انعكس ذلك فى الارتفاع الكبير فى درجة المشاركة ، وهو ما يعكس اتساع أطر حركة اللجنة ، ولا يعنى ذلك أن المواطنين لم يكونوا راغبين فى المساعدة قبل ذلك ، وإنما لم يكونو على دراية بالطريقة التى يقدمون بها المساعدة.

شعب يحفظ ذاكرته

«شاهنده مقلد» تعتبر أن الإقبال الكبير من الشعب المصرى على دعم الانتفاضة،هو أفضل رد على من اعتقد بأن هذا الشعب قد تم محو ذاكرته القومية منذ «كامب ديفيد» ، فرغم أن الانتفاضة هزت وجدان كل الأمة العربية والإسلامية ، وأفزعت القوى الاستعمارية وإسرائيل ،إلا أن حركت الشارع المصرى أكثر ، لأن القضية بالنسبة له ليست مجرد مسألة دفاع عن وطن يغتصب ، وإنما دفاع عن حدود مصر الشرقية، ففى كل بيت مصرى شهيد سقط دفاعاً عن عروبة القدس.

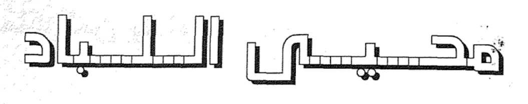
وتؤكد «شاهنده» على أن تجربة اللجنة الشعبية ، تقدم إجابة على سؤال يطرح نفسه باستمرار **فالشعب قادر على تشكيل أدواته التى يمكن بها أن يكون له دور فاعل فى مجريات الأحداث ، طالما استطاع أن يحدد الهدف والوسيلة،**وأن ينشط فى إطار الحقوق التى كفلها له الدستور ،كالتظاهر والاضراب والتنظيم وغيرها ،وفى كل الأحوال فإن **جينات الشعب المصرى محصنة ضد محاولات محو ذاكرته** ،وهو ما يؤكده رد فعله التلقائى ، الذى أبكانى بقدر ما أفرحنى ، فها هم تلاميذ المدارس الصغار ، برسمون العلمين الأمريكى والإسرائيلى على أوراق كراساتهم ليحرقوهما فى أفنية المدارس.

أرض مصرية

ما أصعب أن يتم منعك من أن تخطو على أرض مصرية ، هذا ما قالته «شاهنده» بألم شديد ،وهى تروى كيف تم منع القافلة الأولى للجنة من الوصول حتى الحدود المصرية الفلسطينية عند رفح،وربما أن الذى خفف من غصة الألم، هو حضن جماهير العريش ، التى استقبلت القافلة بترحاب مهيب ، فذاب أفراد اللجنة بين مواطنى العريش ، وهو ما جعلهم يشعرون وكأنهم فى فلسطين .وللأسف **جاء الرد قاسياً عندما تم منع القافلة الثانية من دخول العريش** ، وتم فرض ما يشبه حظر التجول ، وأرسلوا القافلة إلى استاد العريش، وهو ما دفع أفرادها لرفض دخوله ، ونزلوا إلى الشارع وأقاموا مؤتمرهم هناك.

من ريف مصر إلى فلسطين

القوافل يتم تسليمها إلى مندوب السلطة الفلسطينية ،الذى يتسلمها على الورق ، وتوضع المواد فى مخازن تابعة للسلطة لحين السماح بدخولها ،وكل قافلة ترسل عبر السلطة الفلسطينية إلى المنظمات الشعبية داخل فلسطين ، هذا ما تؤكده «شاهنده» ،وتضيف : ونحن نتلقى من تلك الهيئات خطابات تفيد بوصول المواد الغذائية والطبية.



رسام من الوزن الثقيل

كثيراً ما أحس بثمة تشابه خفى ما بين الكاريكاتير والملاكمة.. رسامو الكاريكاتير كالملاكمين.. يجب عليهم الوصول لوجه الخصم من أقصر الطرق وأسرعها بضربات حاسمة وقاضية.. وكلما كانت كذلك.. كان هذا دليلاً على نجاح الملاكم أو رسام الكاريكاتير.

وعلى الحلبة.. رسامون من مختلفى الألوان ..والأوزان.

.. أصحاب الوزن الخفيف (الذين لن أذكر أسماؤهم بالطبع)..

ووزن الريشة ..والذبابة.. والديك.. وخفيف الثقيل.. **وأصحاب الوزن الثقيل ..وأنا اعتبر أن محيى اللباد رسام من الوزن الثقيل..**

واللباد لا يبتسم إطلاقا على حلبة الملاكمة ..فقط يسدد اللكمات الثقيلة ..(المرزبّة) ..هذا ما أوحت لى به رسوماته ضمن كتاب(١٠٠ رسم وأكثر) لدرجة أننى **فكرت لو أن رسما منه وضعته على الميزان ..لسقط الميزان نفسه من قوة الخطوط وسواد الأحبار وثقل الفكرة.** الكتاب أسمه(١٠٠ رسم وأكثر) ..الناشر دار المستقبل العربى.. والرسومات مجموعة منتقاة من الرسوم المنشورة فى طبعة جريدة «لوموند ديبلوماتيك» العربية ..والرسام ملاكمنا وأستاذنا الجميل بالطبع محيى الدين اللباد.

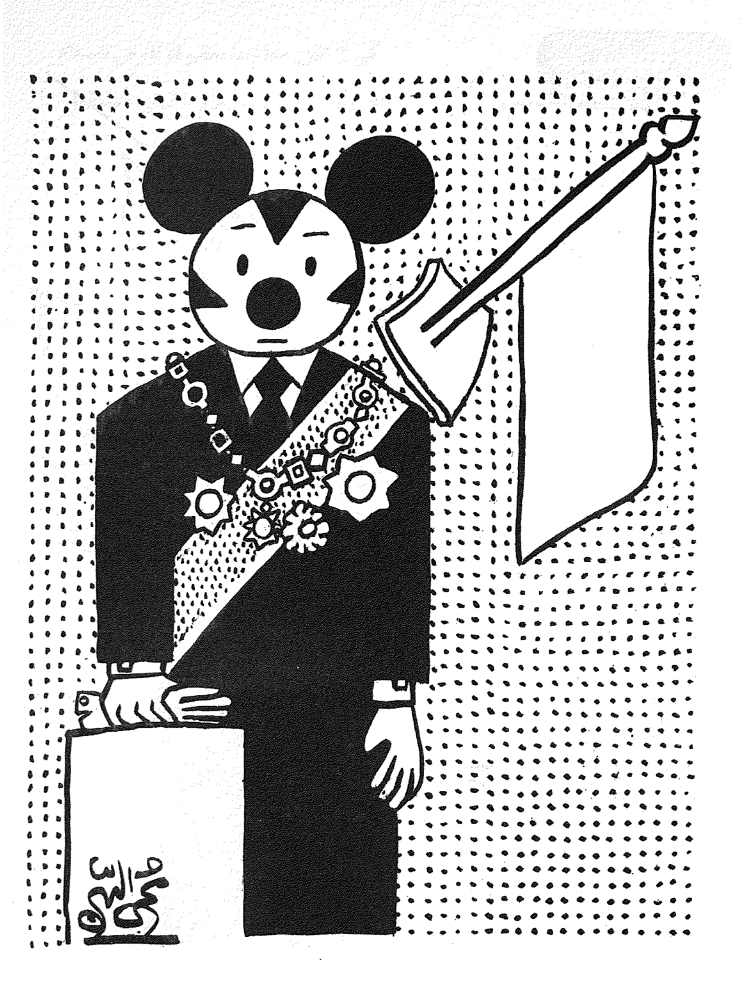
عمرو سليم

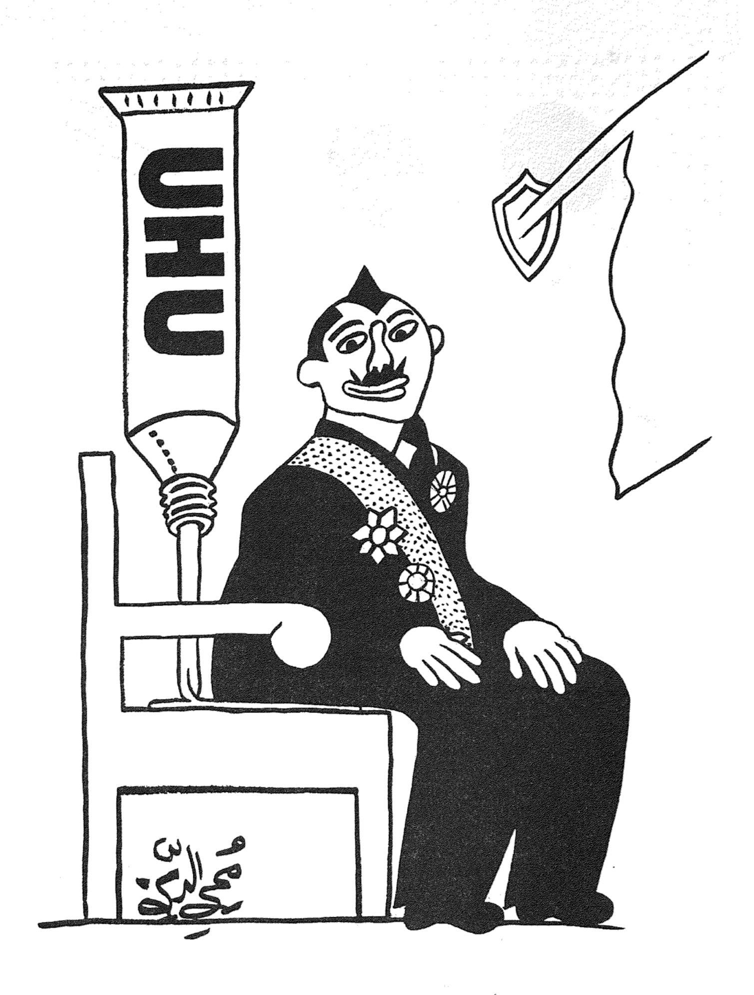
.. المُلْكَ لمن يشاء










UHU

كى لا تظل منطقتنا «مقبرة» لفرص السلام الضائعة ، ويكون للسلام الحقيقى مستقبل :

سلام العدل الممكن! والسلام الدائم الوحيد!

شاؤول موفاز:

• القمع الإسرائيلى للانتفاضة جرى الإعداد له سلفاً

• والجيش استعد منذ عامين لخوض هذا النوع من المواجهات

دراسة

ماهر الشريف

فى افتتاحية عددها الأخير ، رأت مجلة« **الكرمل**» التى تصدر فى مدينة رام الله ويرأس تحريرها **محمود درويش** ،**أن كل شئ يعود إلى البداية ،كأن «عملية السلام» قد لفظت «حقيقتها المراوغة » وأعادت الصراع الفلسطينى -الإسرائيلى إلى«حالته الكلاسيكية»**،معتبرة بأن الطرف الإسرائيلى لم يكن معنيا بعملية السلام -كما اتضح -إلا من جانبها الأمنى«الذى يضمن للاحتلال استمرارية مريحة توفر له فرصة تطويع الجغرافيا لتاريخه الخاص» ،ثم تابعت: «من هنا ،كانت هذه العملية القائمة على تصورين متناقضين للمستقبل ،مليئة منذ البداية بألغام تهددها بالانفجار ، وبالوصول إلى مأزق تاريخى يعبر عن نفسه بما نشهده من صراع يتصاعد (**الكرمل، رام الله-عمان ،العدد ٦٧ ، ربيع ٢٠٠١)**.

وبالرجوع إلى ظروف انفجار «عملية السلام» هذه وتوقيته ، يمكننا أن نطرح السؤال التالى: **هل تواطأ إيهود باراك مع آريل شارون** ، من خلال سماح الأول للثانى فى نهاية آيلول سبتمبر الفائت بزيارة الحرم القدسى ،على تهيئة أجواء اندلاع حرب شاملة مع الفلسطينيين ،تكون ذريعة ، بعد تحميل هؤلاء الأخرين مسئولية فشل المفاوضات السلمية فى كامب ديفيد ،لتهرب إسرائيل من تلبية استحقاقات اتفاق الوضع النهائى وتكريس احتلالها للأرض العربية وتبرير لجوئها إلى خيار المواجهة؟.

إن عدداً من المحللين يجيبون بالإيجاب عن هذا السؤال ،ومنهم المحلل الإسرائيلى « **ميرون بنفنستى**» الذى طرح السيناريو التالى :«إن رفض الفلسطينيين للاقتراحات السخية بصورة لاسابق لها التى قدمتها إسرائيل لهم أفضى إلى موجة العنف الحالية ، وإن فشل المفاوضات يبرهن على أن الفلسطينيين ليسوا ناضجين لإنهاء النزاع التاريخى ،والمجابهة العنيفة التى بادروا إليها تنبع من عدم موافقتهم المبدئية على حقيقة وجود إسرائيل، ولذلك **كانت كل مسيرة أوسلو خطأ مأساويا ،إذ أن الوهم الذى تضمنه (الاتفاق) هو الذى أعطى عرفات الأدوات والوسائل لمواصلة العنف ضد الدولة اليهودية »** ،ومع أن الاستنتاجات النابعة من هذا التحليل قد اختلفت -كما يتابع المحلل نفسه «لكن الاجماع فى أوساط المتحدثين البارزين فى اليسار واليمين (الإسرائيليين) كان كاملاً وتاماً لدرجة أنهم يعترفون جميعا بصوت واحد"(**ميرون بنفنستى:«تحميل الفلسطينيين مسئولية فشل المفاوضات ذريعة لتكريس الوضع وتبرير الخطوات العسكرية»** ،نقلا عن هاآرتس ، القدس ، ٢٠٠١/٣/٣٠.

طبعا ،لقد كانت الشروط متوافرة فلسطينيا لوقوع الانفجار ، إذ لم تلعب زيارة **آريل شارون** إلى الحرم القدسى سوى دور صاعق التفجير الذى أدى إلى اشتعال

الأوضاع داخل المناطق الفلسطينية ،حيث **ارتبط اندلاع الانتفاضة ،في الواقع ، بعوامل عديدة كانت تختمر منذ فترة طويلة ، وتمثلت في شعور الفلسطينيين المتزايد بالخيبة والمهانة على السواء من جراء تواصل سياسة مصادرة الأراضي وزرع المزيد من المستوطنات اليهودية وتوسيع القائم منها وقضم مناطق جديدة من مدينة القدس ، بالاضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة والتدهور المستمر في مستوى حياة المواطنين اليومية الذين أصبحوا يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية أسوأ بكثير من الأوضاع التي شهدوها قبل التوصل إلى اتفاق أوسلو** .وقد أضيف إلى كل هذه العوامل عامل جديد ،كان له دور مباشر في دفع الجماهير الفلسطينية إلى تجاوز حالة السلبية والانتقال إلى الفعل الكفاحي الميداني ،تمثل في الإعلان عن فشل قمة كامب ديفيد ،والتي رسمت حدود سقف المواقف الإسرائيلية تجاه قضايا الحل النهائي ،وخلقت انطباعا عاماً لدى الجمهور الفلسطيني بأن عملية السلام المتعثرة منذ سنوات لم يعد ينفع لابقائها حية أي «تحايل» أمريكي ، وأن الأفق قد انسد كلياً في وجهها بصيغتها الراهنة.

وبدلاً من أن تكون الانتفاضة الجديدة ، التي دفع فيها الشعب الفلسطيني إلى الآن ثمناً غاليا على الصعيدين البشري والمادي في مواجهة أبشع إجراءات القمع والحصار والتجويع الإسرائيلية ،فرصة ينتهزها المجتمع الدولي من أجل إعادة إطلاق العملية السلمية والعودة إلى طاولة المفاوضات ضمن إطار جديد ينهي الانفراد الأمريكي ، ويوسع صيغة المشاركة الدولية ويبحث في آليات وجدول تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ العام١٩٦٧ ،بما فيها القدس الشرقية ، وتنفيذ القرار الدولي الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين ، رأينا بأن **الهم الرئيسي لهذا المجتمع وأطرافه الفاعلة أصبح التركيز الأحادي الجانب على الشق الأمني من خلال دعوة الطرفين إلى ضبط النفس والبحث عن السبل الكفيلة بوقف مايسمى بموجة العنف الجديدة** في المنطقة تمهيداً للعودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠- علماً بأن تلك الأوضاع هي بالذات التي ولدت شروط الانفجار الراهن - وذلك في تجاهل صارخ للمتسبب الرئيسي في هذا العنف ، وهو الجيش الإسرائيلي ، الذي اعترف رئيس هيئة أركانه الجنرال **شاؤول موفاز** ، في ١٤ نوفمبر الفائت ، **بأن القمع الإسرائيلي الذي استهدف الفلسطينيين كان قد جرى الإعداد له سلفاً ، وأن جيشه « راح يستعد منذ عامين لخوض مثل هذا النوع من المعارك " (آلان غريش** : « انتفاضة من أجل سلام حقيقي » ، **لوموند ديبلوماتيك** ، باريس ، العدد ٥٦١ ، كانون الأول ٢٠٠٠ ، ص ١٨).

وعلى خلفية هذا الموقف الدولي القصير النظر ، صدر تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية برئاسة السناتور الأمريكي السابق **جورج ميتشل** ، وتعالت الدعوات من جديد في الأوساط الدولية عن ضرورة انتهاز « الفرصة » التي يوفرها هذا التقرير ، ومنها الدعوة التي أطلقها خافير سولانا مفوض شئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي في مقال نشره في صحيفة « **لوموند** » الباريسية في الأول من حزيران - يونيو الفائت بعنوان: «**الشرق الأوسط : فرصة لاينبغي تضييعها** » وقدر سولانا بأن التقرير المذكور يوفر فرصة ينبغي انتهازها لوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى « السلام والعدل والأمن في الشرق الأوسط » . ومع أنني من أنصار الرأي القائل بأن علينا ، كعرب ، أن ننتهز كل فرصة للتوصل إلى السلام العادل والشامل في منطقتنا - بما في ذلك الرهان ، لكن من دون أوهام ، على تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية الذي تضمن نقطة مهمة **تمثلت في دعوة إسرائيل إلى تجميد كل أشكال الاستيطان** - إلا أنني أعتقد بأن تجربة السنوات العشر التي مرت على انطلاق عملية السلام في مدريد ، بما فيها تجربة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في كامب ديفيد وطابا ، قد كشفت حقيقة مفادها أن السلام الدائم والوطيد في الشرق الأوسط لم يصبح بعد في متناول اليد ، وذلك نتيجة عوامل ثلاثة مترابطة.

الأول ، أن المجتمع الإسرائيلي لم ينضج بعد لدفع ثمن سلام « العدل الممكن» الذي قبل العرب بشروطه بعد حرب حزيران - يونيو١٩٦٧ كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة ، ولاسيما في ظل افتقاده قيادة سياسية شجاعة تنهي التردد والتيه الإسرائيليين وتكون قادرة على تحقيق النقلة التاريخية التي تحمل الشعب الإسرائيلي من حالة المواجهة إلى حالة السلام مع الفلسطينيين والعرب الآخرين.

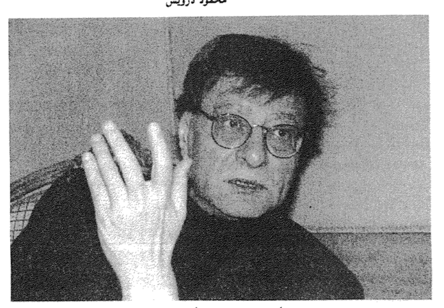
والثاني ، أن الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تمارس سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا المنطقة ولاتشعر إلى الآن ، في ظل الأوضاع العربية السائدة ، بأي خطر جدي يهدد مصالحها الاستراتيجية في البلدان العربية ، ليست على استعداد لممارسة أية ضغوطات جدية على الحكومة الإسرائيلية لإلزامها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

والثالث ، أن العرب تعوزهم ، في ظل ضعفهم وانقسامهم ، عوامل القوة الضرورية التي تسمح لهم بارغام الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية على« الانصياع لمتطلبات السلام العادل والدائم في المنطقة.

***

وانطلاقا من هذه الحقيقة ، سأنتقل إلى تحليل كل عامل من هذه العوامل الثلاثة ، وأبدأ بالعامل الإسرائيلي فأشير إلى أنني كنت قد توقعت ، منذ ربيع عام ١٩٩٨ في

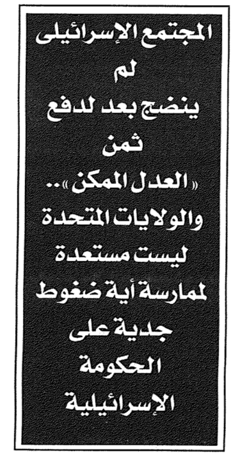
محمود درويش



دراسة نشرت في مجلتي **الطريق » و« الكرمل » في حينه تحت عنوان :« هل للسلام مستقبل ؟ »** ، **بأن إسرائيل التي فوتت فرصة أوسلو ، ستبتعد خلال السنوات القادمة عن السلام بدلاً من أن تقترب منه،** وأن أزمتها المجتمعية الداخلية التي فاقمها تحدى السلام والاندماج في المنطقة ، من جهة ، وتحدى الانفتاح والعولمة ، من جهة ثانية ، قد تدفع حكامها إلى الهروب نحو الحرب والمواجهة . والواقع ، فان هواجس إسرائيل لاتتجه اليوم نحو السلام مع العرب وإنما تتجه في الأساس - كما لاحظ الكاتب اليهودي **يوسي كلين هاليفي** قبل أشهر - نحو « البيت الإسرائيلي» ومستقبله ، فالإسرائيليون لم يسبق لهم أن شعروا بهذا القدر من التشاؤم واليأس حيال قدرتهم على خلق مجتمع إسرائيلي موحد ومتماسك من بين كل الجماعات والفئات المتنافرة التي تتشكل منها الدولة العبرية ، بحيث إنه حتى لو حصلت « معجزة » جديدة - كما يتابع الكاتب نفسه - ونجح اليهود الاسرائيليون في توحيد كلمتهم ، فسيكون عليهم مواجهة مشكلة المليون عربي من مواطني الدولة ، وهي مشكلة معقدة لاتزال الأوساط الإسرائيلية الحاكمة في حيرة من أمرها حول كيفية مواجهتها (نقلاً **عن لوس أنجلز تايمز ، الحوار ، بيروت ، ١٤ أكتوبر - تشرين الأول ٢٠٠٠)** . ولهذا السبب بالذات ، نجد بأن حكومة« الوحدة الوطنية » برئاسة **أريبل شارون** هي اليوم أكثر ماتكون بعداً عن السلام مع العرب ، بل هي على استعداد تام لتوسيع جبهة المواجهة التي تخوضها على الأرض الفلسطينية لتشمل بلداناً عربية أخرى، وذلك لشعورها بأن الحفاظ على وحدة المجتمع اليهودي في إسرائيل ، والحؤول دون انفجارها يتطلبان الإبقاء على مناخات المواجهة . وللتدليل على هذه الحقيقة ، سأورد الشواهد التالية:

إن **بنيامين نتنياهو** ، الذي ينتقد في هذه الأيام التخاذل الذي يبديه رفيقه في تجمع الليكود **أريبل شارون** في تصديه للفلسطينيين ، يرى أن العرب لايفهمون سوى لغة القوة وأن على حكومة إسرائيل بالتالي أن تعيد الاعتبار إلى قوة الردع الإسرائيلية وتستعد لاستخدام كل القوة المطلوبة من أجل وقف « الإرهاب » ولو تطلب ذلك إسكات السلطة الفلسطينية وتدميرها ، **فعرفات** ، الذي لم يتخل - في رأيه - عن أيديولوجية تدمير إسرائيل سيضطر هو ومن سيحل محله إلى نبذ « الإرهاب» عندما يشعر بأن عليه الاختيار بينه وبين استمراره في السلطة . **ويخلص نتنياهو إلى أن الفكرة التي شاعت بعد أوسلو والقائلة إن إقامة علاقات سلام مع الفلسطينيين هو أمر ممكن لأنهم غيروا نواياهم تجاه إسرائيل هي فكرة خاطئة يجب هجرها** ، والعودة إلى النظرية الأمنية التي تبنتها إسرائيل منذ قيامها ، وأوقفت بواسطتها القتال مع دولتين من جيرانها وأقامت معهما في النهاية علاقات سلام ، وهي نظرية إسرائيل القوية التي تستطيع الدفاع عن حقوقها والمستعدة عند الحاجة إلى استخدام قوتها (« النظرية الأمنية فقط » ، نقلاً عن صحيفة معاريف ، النهار ، بيروت ، ٨ حزيران - يونيو (٢٠٠١ ، ص ١٠)

وباللجوء إلى المقاربة الأمنية نفسها ..، دعا رئيس الوزراء السابق **إيهود باراك** ، الذي أعتقد أثناء مفاوضات كامب ديفيد وطابا بأنه قادر على جعل الفلسطينيين يوافقون على مقترحات لفظية وغير ملزمة لحكومة إسرائيل القادمة تلوح لهم بما يقرب من ٩٠ في المئة من مساحة الضفة والقطاع وبتقاسم السيادة على القدس في مقابل التزامهم الفعلي بالتنازل عن حق العودة ، دعا مواطنيه إلى الإتحاد وإقامة جدار منيع في مواجهة ماأسماه بالإرهاب الفلسطيني ، وكشف عن نواياه الحقيقية عندما أكد **بأن على إسرائيل ، كي تضمن استمرار طابعها اليهودي ، أن تنجز عملية فصل من جانب واحد ، وذلك عبر إقامة حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها بينها وبين الفلسطينيين** تتحدد بما يشمل أكثر من ٨٠ في المئة من المستوطنين اليهود في عدة كتل استيطانية تغطي مايقرب من ١٥ في المئة من مساحة « يهودا والسامرة » مع ضمان منطقة أمنية واسعة في وادي الأردن . **وباستعادته خطاباً شاع في إسرائيل في المرحلة التي سبقت انطلاق عملية السلام في مدريد** ، شدد باراك على ضرورة أن تقوم إدارة الرئيس جورج بوش ببلورة استراتيجية شاملة لمواجهة « الإرهاب» المتصاعد والدفاع عن « الديمقراطية» الوحيدة في المنطقة والحفاظ على علاقات وثيقة مع الأنظمة العربية « المعتدلة » (« جدار ضد الارهاب» ، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز ، لوموند ، باريس ، ٢٠٠١/٦/١ ، ص ١٧).



أما **أريبل شارون** فقد كان الأكثر صراحة في استعادته مفردات الخطاب الصهيوني الكلاسيكي ، إذ اعتبر ، في مقابلة صحيفة أجريت معه في نيسان الفائت ، بأن « **حرب الاستقلال التي خاضتها اسرائيل لم تنته بعد ، وأن عام ١٩٤٨ لم يكن سوى فصل أول من تاريخ لايزال ينتظر من يدونه** » ، وفي رده عن سؤال :**هل تغير شارون؟** » أجاب : " كلا ، أنا لم أتغير » وتابع :" لقد أمضيت حياتي كلها في هذا النزاع (ومع) أن العالم مختلف اليوم، وبات أكثر انفتاحاً > إلا أنني مازلت أعتقد بأن ماكان صحيحاً قبل قيام دولة إسرائيل لايزال صحيحاً الآن ولم يتغير شئ بصورة أساسية» . وبعد أن شدد على أهمية إعادة الاعتبار للشعارات التي سادت في الثلاثينيات داخل التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين ، وفي مقدمتها شعار" لنستملك هيكتاراً من الأرض، ونسعى إلى استملاك آخر » ، وقسم الفلسطينيين إلى فلسطينيين « جيدين» لايطمحون سوى " إلى ضمان لقمة عيشهم وتربية أطفالهم » ، وفلسطينيين « سيئين» لديهم تطلعات سياسية تدفعهم إلى الانخراط « بالضرورة في الإرهاب » ،**أعرب شارون عن أسفه لانخفاض معنويات الشعب الاسرائيلي ، ودعا مواطنيه إلى إحياء الصهيونية التي سادت « في الأزمنة المجيدة»**، مؤكداً رفضه الحازم ، لاعتبارات أيديولوجية صهيونية أكثر منها أمنية ، فكرة الانسحاب من أي مستوطنة أقيمت في المناطق الفلسطينية المحتلة. . وبهذا الموقف ، فان **أريبل شارون** كان يعلن بصراحة - كما لاحظ المحلل الفرنسي **آلان فراشون - « نهاية أية إمكانية للسلام مع الفلسطينيين ، ونهاية كل محاولات التوصل إلى حل وسط إقليمي بين الشعبين »**(: آلان فراشون :" برنامج رئيس الوزراء الإسرائيلي " الغريب" ، لوموند ، باريس ، ٢٠٠١/١٢/٢٤ ، ص ١٧ ،

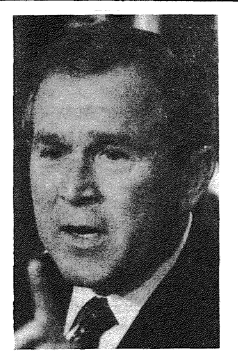
العرب تعوزهم عوامل القوة الضرورية التى تمكنهم من إرغام الإدارتين الإسرائيلية والأمريكية على الانصياع لمتطلبات السلام العادل والدائم.

وسيلفان سيبل :« زمن وفضاء أريبل شارون » ، المصدر نفسه ، العدد نفسه ، ص ١و١٧).

ويستفاد من استطلاع للرأى أجرى مؤخراً فى إسرائيل (انظر : **أفرايم ياعر** - تمار هرمن :« مقياس السلام - أيار ٢٠٠١ ، هاآرتس ، ٢٠٠١/٦/٤ ، المستقبل ، بيروت ، ٢٠٠١/٦/٥)، **بأن العودة إلى خيار المواجهة والابتعاد عن السلام يعبران عن توجه عام داخل المجتمع الاسرائيلى** ، حيث إن وجهة النظر السائدة اليوم داخل إسرائيل ترى أن **عرفات** غير مستعد أو غير مؤهل للتوقيع على اتفاق ينهى النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وأنه لابد من الانتظار ربما إلى حين استبداله ، لكن هناك ، فى المقابل ، غالبية من الإسرائيليين تعتقد بأنه حتى لو وقع الفلسطينيون ، فى نهاية المطاف ، على اتفاق سلام شامل مع إسرائيل فانه لايمكن الركون إلى احترامهم له ، كذلك ثمة اتفاق واسع بين الجمهور الإسرائيلى بأنه منذ بدء عملية أوسلو تدهورت أوضاع الأمن القومى لإسرائيل والأمن الشخصى لمواطنيها . وعليه ، فان التراجع الملموس لتأييد الإسرائيليين لعملية أوسلو ، منذ صيف العام ٢٠٠٠ ، يعكس - كما يستخلص الاستطلاع - التقدير السلبى السائد حيال كل مايتعلق بالجانب الفلسطينى وبالعملية السلمية ذاتها ، وهذا التحول فى موقف المجتمع الإسرائيلى يفسر المعارضة المتزايدة التى باتت تواجهها سياسة **أريبل شارون** داخل معسكر اليمين وبين جمهور المستوطنين ، الذين دعوا حكومتهم إلى استخدام المزيد من القوة فى قمع الفلسطينيين ، وخرجوا إلى الشوارع وهم يرفعون شعارات من نوع « دعوا الجيش الإسرائيلى ينتصر».

***

أما فيما يتعلق **بموقف الإدارة الأمريكية** فيبدو أنها قد عادت فى عهد رئاسة **جورج بوش** الابن ، وبصورة مكشوفة ، إلى استراتيجية إدارة أزمة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لحربها على العراق على حساب السلام العربى - الاسرائيلى وتركيزها على وقف أو تقليص ماتسميه



جورج بوش

بالعنف الذى قد يهدد استمراره واتساعه مصالحها الحيوية فى المنطقة . والواقع ، أن الدور الأمريكى لم يخرج طوال السنوات العشر الفائتة ، على الرغم من كل التحركات التى قامت بها إدارة الرئيس كلينتون بوجه خاص ، عن حدود تلك الاستراتيجية ، بحيث بقى فى حدود دور ساعى البريد الذى ينقل المواقف والمقترحات الإسرائيلية إلى الأطراف العربية ويضغط عليها من أجل قبولها ، دون أى اعتبار لمرجعية قرارات الأمم المتحدة . وفى هذا السياق ، قد يكون من المفيد التذكير بأن **الرئيس جورج بوش الأب** عندما أعلن فى آذار ١٩٩١ ، فى معرض تبشيره بولد « النظام العالمى الجديد » ، أن الوقت« قد حان لإنهاء النزاع العربى - الاسرائيلى » ، وضع التحدى المتمثل فى التوصل إلى« حل وسط » لهذا النزاع فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد إقامة ترتيبات مشتركة لحماية أمن الخليج وفرض رقابة على انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ التى تحملها فى المنطقة .

إذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد سخرت تواجدها العسكرى المباشر فى الخليج وعملياتها العسكرية ضد العراق ، كما وظفت مجلس الأمن ولجان التفتيش الدولية لمواجهة التحديين الأول والثانى ، فانها لم تمارس أبداً ، فيما يخص التحدى الثالث ، أى ضغط جدى على إسرائيل لإرغامها على الاستجابة لمتطلبات السلام العادل والدائم فى المنطقة.

وأود هنا أن أعود إلى سؤال كنت قد طرحته على نفسى فى الدراسة المذكورة أعلاه عن مستقبل السلام فى المنطقة ، وهو : **هل يشكل غياب السلام عن الشرق الأوسط تهديداً جدياً للمصالح القومية الأمريكية فى المنطقة ؟** وكان جوابى عنه قبل أكثر من سنتين بأن غياب السلام عن الشرق الأوسط لا يشكل، فى ظل الأوضاع العربية الراهنة المتميزة بالضعف والانقسام العربيين ، تهديدا جديا لمصالح الولايات المتحدة ،الأمر الذى يعنى بأن الادارة الأمريكية قد تواصل استراتيجيتها الهادفة إلى إدارة الأزمة والمراوحة فى المكان بدلاً من التقدم الفعلى لإيجاد حل متوازن لها ، طريقه الوحيد هو الضغط على إسرائيل وإرغامها على قبول تطبيق قرارات الشرعية الدولية: وهو أمر لن يتحقق ما لم يطرأ تغير جذرى على الأوضاع العربية .ولابد من القول ،فى هذا السياق ،بأن الاتحاد الأوروبى نفسه- الذى ستمر حدوده عبر جزيرة قبرص بعد توسيع عضويته ، والذى يمتلك مصالح استراتيجية واقتصادية كبيرة فى المنطقة، ويتمتع بإمكانية ممارسة ضغط فعلى على حكومة إسرائيل من خلال اتفاق الشراكة الاقتصادية ومنع منتجات المستوطنات من دخول دول الاتحاد معفاة من الرسوم الجمركية وكذلك من خلال « الوضع المميز » الذى منحه لإسرائيل فى عام ١٩٩٤ والذى قد يضعها عند تطبيقه على قدم المساواة مع بلدان -مثل سويسرا -لا ترغب فى الانضمام إلى الاتحاد لكنها تستفيد من كل امتيازات السوق الموحدة (:**دانييل فرنيه** :«قدرة أوروبا على انتهاج سياسة فى الشرق الأوسط على المحك» ،لوموند ، ٢٠/٢١-٢٠٠١/٥ ، ص٢-٣) أقول إن **الاتحاد الأوروبى لن يخرج عن سلبيته وارتهانه للمواقف الأمريكية ويبادر إلى القيام بدور أكثر فاعلية من أجل التوصل إلى سلام حقيقى فى الشرق الأوسط إلا بعد أن يطرأ مثل هذا التغير على الأوضاع العربية.**

وعليه ،وبعودة إلى مفتتح هذه المداخلة ، أقول : **إن الشرق الأوسط سيبقى «مقبرة» لفرص السلام الضائعة إلى أن تقبل إسرائيل ،مجتمعا ونخبا سياسية وثقافية ، سلام «العدل الممكن» ،المتوافق مع قرارات الشرعية الدولية ، الذى ارتضاه العرب بعد عام١٩٦٧ ،وتتخلى عن عنصريتها الصهيونية لتصبح دولة لكل مواطنيها** .إذ يبدو بأنه قد بات هناك اليوم تفاعل جدلى متبادل بين قبول اسرائيل بشروط السلام العادل الذى يتيح لها الاندماج فى المنطقة ،وبين تجاوزها حدود ديمقراطيتها اليهودية عبر تحولها إلى دولة كل مواطنيها وقيام مجتمع مدنى حقيقى فيها متحرر من سيطرة المؤسسة العسكرية .**فهل من الممكن تخيل حدوث ذلك؟.**

قد يكون هذا ممكنا فى حال نجاح العرب فى ضمان قدر من التوازن الذى أقصده هنا ليس توازنا عسكريا فحسب -وإن كانت القدرة العسكرية تشكل مكونا من مكوناته -وإنما هو توازن أعمق من ذلك وأشمل ، يمر طريق العرب إليه عبر الاتحاد ،وتملك أسباب الحداثة المجتمعية ،والانفتاح على العالم والتفاعل مع حقائقه الجديدة. وأنا إذ أحدد على هذا النحو معالم هذا الطريق، لا أكشف فى الواقع كشفا جديداً وإنما أستعيد فكرة طرحها أكثر من مفكر عربى فى العقود الماضية ،وفى مقدمتهم الأستاذ والمفكر القومى الراحل **قسطنطين زريق**(وبخاصة فى كتابيه **«معنى النكبة»** و**«معنى النكبة مجدداً»** ،وفحواها أن إسرائيل لم تتغلب علينا إلا بسبب فرقتنا ، من جهة ، وتخلف بنى مجتمعنا ،من جهة ثانية ،**وأن الخطر الصهيونى لن يرده إلا كيان عربى متحد تقدمى ، يكون نتاج تبدل جذرى فى الأوضاع العربية وانقلاب حقيقى فى أساليب تفكير العرب وعملهم وحياتهم**.وهى فكرة لم تجد فيما مضى من ينقلها إلى حيز التطبيق ،ويجسدها فى مشروع قومى عملى ، نتيجة قصور وعى أصحاب الشأن بيننا أو افتقادهم الإرادة أو عدم إدراكهم للمصلحة العليا ،وكذلك بسبب واقع أن المثقف أو المفكر بقى، فى دنيا العرب ، مهمشا ومفتقدا للتأثير الفعلى على الأحداث .فواحد بمثل قامة **قسطنطين زريق** العلمية والفكرية ،كان فى وسعه -لو كان فاعلا

تجربة عشر سنوات من السلام منذ مدريد وفى أوسلو وكامب ديفيد كشفت أن السلام الدائم والوطيد لم يعد فى متناول اليد

ومؤثرا على مستوى الهيئات التى تصنع القرار السياسى -أن يقدم الشئ الكثير ، لكنه رحل بعد أكثر من ستين عاما قضاها فى العمل القومى وهو لا يحمل -كما لاحظ **خالد زيادة محقاً**- سوى السمعة الطيبة التى حصلها من تدريسه الجامعى وجهده البحثى.

هل يعنى ما أقترحه أننى بت من أصحاب الموقف الذى يرى بأن علينا أن نبقى هذا الصراع مفتوحا ونورثه إلى الأجيال القادمة .لا ليس هذا، فما تنطوى عليه دعوتى إلى إيجاد توازن ،فى موازين القوى ،فى صراعنا مع إسرائيل ،كشرط لابد منه لاستتباب السلام فى منطقتنا ،هو التشديد على ضرورة إقامة رابط جدلى بين النضال -الذى يجب أن يتواصل بأشكاله كافة- ضد التوسعية والعدوانية الإسرائيلية وبين مهمات البناء على المستويين المجتمعى والقومى ،وهو تشديد ينبع من اعتقاد بأنه على الرغم من كل معاهدات «السلام» التى أبرمت إلى الآن مع إسرائيل ،ومن كل «الاختراقات» التى من الممكن أن تحصل فى المفاوضات المجمدة حاليا ومن كل الانتصارات الجزئية التى تحققت ،وآخرها فى جنوب لبنان، أو التى قد تتحقق ،**فإن السلام الدائم والوطيد فى منطقتنا لن يكون له مستقبل ما لم يصبح للعرب ، أولاً ،مستقبل.**

أما مستقبل العرب فهو عندى فى إطلاق مشروع قومى حضارى ، يبنى على ما تحقق من إنجازات ويكسر ،من خلال اعتماده المراكمة التاريخية ، الحلقة المفرغة التى جعلت من تاريخنا الحديث تاريخ انقطاعات تتكرر وبدايات تكثر ،مشروع يهدف إلى إقامة كتلة عربية ثقافية واقتصادية مندمجة ، تتسلح بالعلوم والتكنولوجيات الطليعية وتوطنها ،وتنظم العلاقات بين أفراد المجتمعات المكونة لها مبادئ العقلانية والمواطنية والديمقراطية بأبعادها المختلفة ،والعلمانية ،بمفهومها الواسع الذى لا يختزل إلى مجرد الفصل بين الدين والدولة.

فبمثل هذا المشروع ،الذى تلتقى حوله وتعمل من أجل إنجازه أرادت كل الحريصين على المصير العربى ،سيكون فى وسعنا مجابهة تحديات السلام العادل والشامل فى المنطقة ، وسيكون فى مقدورنا دخول قرن تدل مؤشراته الأولى على أنه سيختلف نوعيا عن كل ما سبقه ، قرن ستنكشف فيه الحدود وتمحى المسافات وتتطور فيه علوم لا عهد للإنسان بها من قبل ، بحيث تكون السنة فيه ،على مستوى الإنجاز الحضارى الإنسانى ،كما كانت عشرات بل وربما مئات السنين فى عصور غبرت ، ويمثل هذا المشروع ، سيكون فى إمكاننا الإسهام مع غيرنا ،من الحريصين على مصير النوع البشرى،من أجل تحويل مسار ظاهرة موضوعية ،يحاولون إلباسها لبوس استعمار السوق والتنميط والواحدية الثقافية ،تحويلها إلى عالمية جديدة فعلا ، متنوعة فى تكوينها وإنسانية فى محتواها ، لا تعرف الهيمنة ولا الاستئثار وإنما تقوم على العدل والتكافؤ والاعتماد المتبادل.

القمع الإسرائيلي للانتفاضة



من هـو صاحب القرار فـى إسـرائيـل الجيـش أم الحكـومـة ؟!

رسـالة حيفـا

نظـــير مجلى

قوة الجيش ونفوذه الواسع وتأثيره الكبير على الحياة عموما فى إسرائيل وعلى القرار السياسى ، أمور معروفة تماما . لكن ورغم ذلك ، هناك قيود يفرضها القانون ، تمنعه من التدخل فى السياسة . فما الذى جرى حتى اشتكى شارون من " خرق الجيش للقواعد المتبعة " . ،محاولته اتخاذ زمام القرار السياسى ؟! وهل صحيح أن الجيش يدفع باتجاه الحرب ؟!

ذات مساء فى سنة ١٩٥٩ ، بثت الاذاعة الإسرائيلية نداء مشفراً إلى قوات الاحتياط العسكرية ، تدعو أفرادها للامتثال فى المعسكرات ، فى عملية تجنيد شامل لمختلف الوحدات العسكرية . النداء كان تحت عنوان **" أوز الماء"** وقد اشتهر فى حينه ومازال يدرس موضوعه فى الكليات العسكرية حتى اليوم .

لقد عرف الصحفيون يومها أن هناك استدعاء طارئا لقوات الاحتياط . وانتشر النبأ فى العالم بسرعة وبدأت الإذاعات تردد : إسرائيل تستعد للحرب.

رئيس الحكومة آنذاك ، **دافيل بن غوريون**، تلقى النبأ بصدمة ، من مستشاره الإعلامى . فهو أو الحكومة لم يقررا إعلان الحرب ، ولاحتى تجربة استدعاء الاحتياط . فاتصل مع رئيس أركان الجيش ، **حايم لسكوف**. فأبلغوه أنه موجود فى محاضرة فى المركز الثقافى فى تل أبيب . فاتصل مع المركز الثقافى . فرد عليه الحارس . فطلب منه أن ينادى رئيس الأركان فورا حتى يكلمه فى الهاتف. فأجابه الحارس : ومااالذى يضمن لى أنك **دافيد بن غوريون**؟ كل واحد يستطيع أن يتصل ويدعى أنه رئيس الحكومة ، فهل يعنى ذلك أن أصدقه وأطلب من قائد الجيش أن يقطع محاضرته ويكلمه؟ ثم طرق سماعة الهاتف فى وجهه.

وبن غوريون كان عصبيا جدا . لكنه أدرك خطورة الموقف . وبدأ يعالجه بهدوء . وجاءت نتيجة هذه الحادثة باقالة عدد من كبار ضباط الجيش ، وبتقصير مدة خدمة رئيس أركان الجيش لسكوف.



لقد تذكروا هذه الحادثة فى إسرائيل جيدا ، فى الأسابيع الأخيرة ، لأنه جرى تكرارها بشكل شبيه إلى حد كبير ، وكاد يحدث تصعيد حربى واسع ضد المناطق الفلسطينية . ولكن **شارون** لم يتعرف مثل **بن غوريون** فلا هو مثل رئيس الحكومة الأول فى إسرائيل . ولا الجيش اليوم هو مثل الجيش الإسرائيلى فى تلك الأيام . **فمنذ سنة ١٩٥٩ حتى سنة ٢٠٠١ تغيرت أمور كثيرة جدا فى الدولة العبرية وتقاليدها السياسية وتوازن القوى فيها**. ولعل أغرب هذه التغييرات هو وصول **أرئيل شارون** بالذات ، إلى سدة الحكم فيها ، ذلك القائد المغامر ، الذى تعتبر الديمقراطية صغيرة على مقاسه . بطل مجازر صبرا وشاتيلا . المتمرد ، الذى خيب أمل **مناحم بيجن** ، وأضاف حتى القائد اليمينى المتطرف **اسحق شامير**، فحذر من أن شارون قد يحدث انقلابا عسكريا عليه.

والجيش فى إسرائيل مؤسسة ضخمة . تحت تصرفه ميزانية رهيبة ، تقدر بأربعين مليار دولار . من حوله تلتف كل القوى بوحدة عمياء . ثقته بنفسه لاحدود لها . ينتشر فى كل المؤسسات ، بما فى ذلك المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معظم القيادات فى البلاد وافدة من ألويته. فالجنرال الذى لايصل إلى كرسى الوزارة ، يصل إلى رئاسات الشركات الاقتصادية والقيادات الاجتماعية بلا أى جهد . فالقائد العسكرى الذى يترك الجيش ، يعطى ألف فرصة قيادية فى المجتمع ، حال خلع البزة العسكرية. فيبقى التواصل باستمرار مابين الجيش ومؤسسات الدولة . وتظل كل المؤسسات تابعة للجيش ومساندة له ، فى كل الظروف وفى جميع الحالات . وتنشأ علاقة تحالف

غير عادية بين كل المرافق وبين الجيش.

من هنا ، فـان الجـيـش على اطلاع تام على كل شئ. ويمسك بكل الخيوط . ويعرف مـاهي نقـاط القـوة ومـواطن الضـعف لدى شارون وغيره ، ويستغلها وفق أهواء قادته . وهذا ليس فقط تجاه شارون وليس فقط في عهد رئيس الأركان الحالي ، شاؤول موفاز.

فالجيش في إسرائيل هو المؤسسة الأكبر والأهم . هكذا كان طول الوقت ، خصوصا بعد حرب حزيران / يونيـو ١٩٦٧ ، عندما حـقق الانتـصـار السـاحق والمـفـاجئ على الجيوش العربية مجتمعة . وأصبح كأنه أسطورة ، حتى على الصعيد العالمي ، فكم بالحرى لدى الإسرائيليين . وعندما بدأ يتلقى هذا الجيش الضربات العربية ، في معركة الكرامة مع المقاتلين الفلسطينيين سنة١٩٦٨ ثم في حرب الاستنزاف مع مـصـر سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، ثم الضـربة الكبرى في حرب أكـتـوبر ١٩٧٣ ، شـعـر الجيش أن هيبته نزلت إلى الحضيض . فراح يحاول استعادتها بالقوة.

وشارون بالذات ، لعب دورا أساسيا في معركة الجيش هذه . ،بدأ بقيادته لواء كاملا اخترق به الجبهة المصرية في الدفرسوار ، وتمكن من تطويق الجيش الثـالث غـربي القناة . وقـفـز شـارون من هذا المـوقع إلى الحلبة السياسية ، فعمل على توحيد اليمين الإسرائيلي تحت إطار **الليكود** (وضم فـي حينه كل أحزاب اليمين واليمين الليبرالي : حيروت ، لعام ، الأحرار المستقلين). وساهم في ايصال الليكود إلى الحكم ، لأول مرة في تاريخ إسرائيل. وتولى منصب وزير الدفـاع ، الموقع الذي أحبه أكثر من روحه . ومن خلال هذا المنصب حاول شارون التعبير عن إرادة الجيش وبلطجيته القصوى . فشن حرب لبنان سنة ١٩٨٢ من خلال عـملية خداع منظمة ، بينه وبين قادة الجيش بزعامة **رفائيل ايتان** (الذي أصبح فيما بعد أحد قادة التيار اليميني الأكثر تطرفا) . فقال للحكومة إنها عملية عـسـكرية شـاملة تهـدف إلى ضـرب قـوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان واستغرق ٤٨ ساعة لا أكثر . فكانت في الحقيقة حربا بكل معنى الكلمة ، ولم تكن معركة محدودة ، وطالت ١٨ سنة وليس ٤٨ سـاعـة . وأدت إلى اعتكاف رئيس الوزراء في حينه ، **مناحم بيجن**، وإصابته بالمس . وتخللتها مجازر رهيبة ، لم تفلح في تحقيق الانتـصـار له . وبسـبـبـهـا أبعـد شـارون عن وزارة الدفـاع ، وادانته لجنة تحقيق إسرائيلية بالمسئولية عن توريط إسـرائيل في المـجـازر. وعلقت به

شارون

ورطات الجيش الأخرى ، فـيـمـا بعـد، عندما تصاعدت المقاومة اللبنانية - الفلسطينية وأوقعت خسائر كبرى في الجيش الإسرائيلي فاقت التصورات ومرغمت هيبته في التراب.

فالجيش الإسرائيلي أظهر في لبنان ضعفا عسكريا أساء له ولسمعته في العالم أجمع . وعـجـز عن تحـقـيق أي من أهدافـه في تلك الحرب العدوانية . والانسحاب المبهدل من طرف واحـد ، الذي قـام به رئيس الوزراء السـابق ايهـود باراك (مـايو / ايار ٢٠٠٠) كان بمثابة إنقاذ لماء وجه الجيش . ولـيـس مصادفة أن باراك بالذات نفذ هذا الانسحاب فـهـو أيضـا جـاء من صـفـوف الجـيش (من رئيس أركان ، نقله اسحق رابين إلى الحكومة مبـاشـرة) . ويرى مـصلحـة الجـيش فـوق كل اعـتـبـار . واخـتـار أن يسحب الجيش ، حتى بتلك الطريقـة المـهـينـة (ليـوم واحد) حتى لايظل يهـان يومـيـا بعـمليـات المـقـاومـة التي نفذها حزب الله وحلفاؤه في المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

ويعتبر وصول باراك إلى الحكم وتصرفه هذا في إنقاذ كرامة الجيش ، دليلا على مدى نفـوذ الجـهـاز العـسـكري في نظام الحكم الإسـرائيلي . وقـد بدأ هذا الاتجـاه بقـوة ، أصلاً ، في سنة ١٩٧٤ .. بعد حرب أكـتـوبر ١٩٧٣. ففي حينه أقـيـمت لجنة تحـقـيق قـضـائيـة تفـحص سـبب هزيمـة الجـيش في الحرب . وخرجت اللجنة باستنتاجات قاسية ضد القيادات العسكرية ، التي جعلها غرورها تغرق في سكرة انتصار ١٩٦٧ وتهمل واجبها في رصـد تحـركـات كل من مصـر وسـورية . واعتبر تصرفها " فسادا" ، دفع ثمنه عدد من كبار قادة الجيش ، الذين اقيلوا من مناصبهم . وفي حينه انتـحـر رئيس الأركان ، دافـيـد

العزار.

ولكن النتيجة النهائية للتحقيق وللهزيمة ، ؛كانت باختيـار **اسـحق رابـيـن** رئيـسـا للحكومة ، وهو الذي امضى جل عـمـره في الجيش وبلغ منصب رئيس أركان . والحجة التي تذرعوا بها ، أن رابين هو قائد انتصار ١٩٦٧ وأنه خلال حرب أكتوبر كـان سـفـيـرا لإسرائيل في واشنطن.

ورابين بقي على إخـلاصــه للجـيـش . فأعاد له مكانته ونفوذه في الحلبة السياسية كما لو أن شيئا لم يكن.

اليمين . يكبل الجيش

رابـيـن من جهـتـه اطمأن لإنجازاته في إعادة مكانة الجيش ، لكنه لم يقدر جيدا مـدى الغـضب الشـعـبي على المـؤسـسـة العسكرية . وكان يكفي أن تثار ضده قضية ثانوية جدا أثارها صحفي ، تتعلق بحساب بنكي غير قانوني فتحته زوجته في واشنطن عندما كان سفيرا.

فاعتبر اليمين تصرف زوجته فضيحة له . فاضطر إلى الاستقالة . وأعلن تقديم موعد الانتخابات . وسقط رابين وحزبه . وانتصر اليمين بزعامة **مناحم بيجن**، ليبدأ عهد جديد في إسرائيل يتولى الحكم فيه قيادة سياسية .

لـكـن **بـيـجـن** ، رغم حرصه على تحديد نفـوذ الجـيش وجـد نفـسـه مـحـاطا بقـادة عـسـكريين في أهم المـراكـز الوزارية : نائبه **يغـئـال يدين** ، كان رئيسا لأركان الجيش . وزير دفـاعـه الأول **عـيـزر فـايتـسـمـان** ، كـان برتبة مـيجر جنرال في الجيش وقـائدا لسـلاح الطيران . وزير خارجيته **موشيه ديان**، كـان هو أيضا رئيس أركان . وبالإضافة إلى هؤلاء جلب **أريئيل شارون** إلى الوزارة ، وهو يحـمل رتبة مـيجر جنرال ورصيده الأساسي دوره في حرب أكتوبر والأمر نفسه فعله **اسحق شامير** فيما بعد.

أي أن نفوذ الجيش في حكومات اليمين بقي على ماهو تقريبا ، حتى عندما أبعد العسكريون عن رئاسة الحكومة.

وفي سنة ١٩٩٢ عاد رابين إلى الحكم ، يقود حكومة أقلية(ائتلاف من ٥٨ نائبا من مـجـمـوع ١٢٠، يـسـانده من خارج الائتـلاف ثلاثة نواب عرب) . وقد استند **رابـيـن** إلـى الجيش ، بشكل أساسي، عندما دخل مغامرة اتفاقيات أوسلو (التي اعتبرها اليمين تنازلا خطيرا للفلسطينيين) **لكن الجيش لم يعطه الدعم المطلوب . ووضع الكثير من العراقيل أمـامـه . وأعلن رئيس أركانه يومـهـا، ايهـود باراك ، أن الاتفـاقـيـات كـمـا هي تهـدد أمن**

إسرائيل ، وراح الجيش يضغط من أجل تغييرها. واضطر رابين الى تسليم الجيش معظم لجان المفاوضات على تطبيق اتفاقيات أوسلو . وكان الشخصية المركزية فى هذه المفاوضات ، نائب رئيس الأركان ، **امنون لفكين – شاحك.**

والمعروف أن المفاوض الأول باسم الحكومة كان وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء ،**شمعون بيرس** . وعرف عنه أنه يريد اتفاقا بأي ثمن. فأبدى مرونة ظاهرة خلال المفاوضات . إلا أن ممثلي الجيش تصدوا له وقيدوا خطواته . وفي عدة حالات دخلوا فى نقاش علني معه على طاولة المفاوضات أمام الفلسطينيين ، ولم يتردد بعضهم فى معارضته والصراخ فى وجهه وضرب الطاولة أمامه واجباره على التراجع عن تصريحات واقتراحات ، بعد أن كان طرحها فى المفاوضات. **وكان بيرس يتراجع بسهولة أذهلت المفاوضين الفلسطينيين.**

وليس مصادفة أن رابين اختار رئيس الأركان ،**ايهود باراك** ، رئيسا له فى الحكم . فقد جاء هذا الاختيار فى إطار صفقة غير مكتوبة مع الجيش. وباراك جلب معه إلى الحكم ، فيما بعد، نائبه فى رئاسة الأركان **أمنون لفكين – شاحك.**

ويمكن القول شكليا ، أن الحكومة مؤلفة من مدنيين ، لكنها فى الواقع ، أعطت مفاتيح السلطة باستمرار لكبار العسكريين. وحتى لو خلعوا البزة العسكرية ، فان ولاءهم الأول كان باستمرار للجيش ومصالحه وفتحوا الباب ، دائما ، أمام قيادة الجيش للتأثير على قراراتهم وممارساتهم.

عهد شارون

هذا التوجه لم يتغير فى زمن حكم شارون ، بل بالعكس . فشارون نفسه موال للجيش ومعقب فى الدفاع عنه . وكذلك الأمر بالنسبة لوزير الدفاع ،**بنيامين بن اليعزر** ، الذى جاء هو الآخر إلى الحياة السياسية من الجيش (كان حاكما عسكريا للضفة الغربية) . والأهم من ذلك أن الجيش يعرف من هو شارون وماهي مصاعبه والضغوطات التى تحيط به محليا وعالميا. ويعرف جيدا ماهي **تعهداته الانتخابية لصالح اليمين ، وأهمها: إطلاق يد الجيش واعطاؤه مطلق الحرية فى محاربة الفلسطينيين وقمع انتفاضتهم.**

فعندما تسلم السلطة ، فى مارس / آذار الماضى ، راحوا ينفذون سياسته ، بغض النظر أن كان طلب ذلك منهم أم لا .

لكن هذه الممارسات بدأت تحرجه . فهو يقيم تحالفا مع حزب العمل ، بزعامة **شمعون بيرس** ، ويريد أن يؤخذ هذا التحالف بالاعتبار . وهو يريد أن يكون مقبولا فى العالم ، وليس معينا بأن تبقى صورته مرتبطة بمجازر صبرا وشاتيلا . والإدارة الأمريكية من جهة وأوروبا الغربية من جهة ثانية زادتا من إحراجه ، عندما استقبلتاه بحفاوة بالغة ، وتعاملتا معه كما لو أنه المبشر بالسلام . فأعطته الشرعية الدولية التامة.

من هنا تطور الشعار الكاذب بأنه يدير سياسة ضبط نفس" وهو نفسه نفى أن تكون عنده سياسة كهذه . وقال أكثر من مرة عن أى ضبط نفس يتكلمون . فالجيش يعمل مايريد بمطلق الحرية.

وبالفعل ، الجيش يدير بنفسه سياسة القمع للفلسطينيين . ولايكترث لاتفاقيات وقف اطلاق النار . ويجر الفلسطينيين إلى عمليات ، يهدف منها توسيع نطاق الحرب وجعل ضرباتها أقسى . شارون يفاوض وبيرس يتحدث عن السلام ، والجيش يواصل عمليات الاغتيال للقادة الفلسطينيين ويشدد الحصار على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية . وإذا كان المتبع فى السياسة الإسرائيلية أن تكون الحكومة ووزراؤها الأساسيون ورئيسها شركاء فى قرارات الجيش الكبرى ، فانه فى عهد شارون ، لايتورع عن القيام بمبادرات خاصة بلا إذن الحكومة ورئيسها.

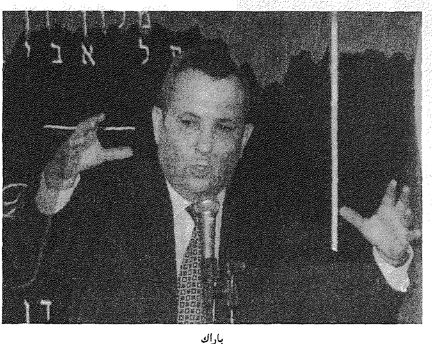
وهذا هو بالضبط ماحصل فى الشهر الماضى (١٧ يوليو / تموز) ، عندما فوجئ شارون بالنبأ (سمعه لأول مرة فى الإذاعة / بأن الجيش أرسل حشودات كبرى إلى المناطق الفلسطينية).

شارون بالطبع ليس معتدلا أكثر من الجيش ولا يتمتع بالمرونة الزائدة . فهو مازال ذلك القائد اليميني المتطرف الذى لايؤمن سوى بالحسم العسكرى . لكنه لايريد من الجيش أن يحرجه . فقد جاءت تلك الحشودات عشية مؤتمر الدول الصناعية الثماني الكبرى فى جنوا الإيطالية . فاتصل بشارون . الرئيس الأمريكي **جورج بوش** ، والعاهل الأردنى **الملك عبد الله،** وعدد من زعماء أوروبا يحذرونه من مغبة القيام بهجوم كبير على الفلسطينيين.

ويقال إن قرار هذا المؤتمر إرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة ، جاء بسبب الخوف من تلك الحشودات . فراح يصرخ فى جلسة الحكومة ويتهم الجيش بالتصرف بطريقة غير ملائمة . وقال:"**الشطارة ليس بأن تعلنوا الحرب على هواكم ، بل فى أن تديروا سياسة شجاعة تستطيعون بها أن توجهوا الضربات القاضية للارهاب الفلسطيني ، ولكن بوسائل لاتعطى الانطباع أننا محاربون وأننا نسعى للحرب".**

وقد رد **موفاز** بالقول أن هذه الحشودات جاءت بروح تصريحات شارون وقراره إطلاق ذات اليد.

وهكذا ، فالجيش كان ولايزال صاحب أكبر تأثير على المجتمع والسياسة . وهو فى كثير من الأحيان صاحب القرار أيضا.

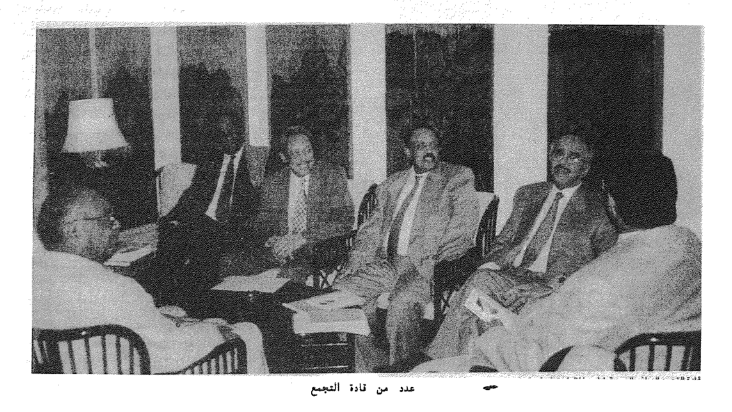


باراك

العرب

بعد المبادرة المصرية – الليبية للوفاق فى السودان

الكرة فى ملعب كل الأطراف



عدد من قادة التجمع

فى الوقت الذى ربطت معظم القوى السياسية السودانية ، فى جبهة المعارضة ، موافقتها على بنود المبادرة المصرية – الليبية المشتركة ، بعدد من التحفظات ، انفردت **الحكومة السودانية ، فى خطوة غير معهودة تتسم بالذكاء ، بالموافقة غير المشروطة ، على كل بنود تلك المبادرة** ، بعد فترة من التلكؤ سبقت إعلان تلك الموافقة، وبعد سيل من تصريحات قادة " الإنقاذ " قبيل وبعد تسلمهم الرسمى للمبادرة ، تعطى إشارات للوسطاء ولغيرهم ، بأن الوفاق ، لايعنى الغاء " الإنقاذ " ، أو تفكيك نظامه ، بل هو جر الأطراف الأخرى للاندماج فيه، مع الحفاظ على جوهره . الرئيس السودانى **" عمر البشير"** عبر عن هذا المعنى فى تصريحات صحفية ، حين قال : **نحن لن نعتذر عن الإنقاذ ، ولانعتقد بأننا نسير فى الطريق الخطأ** .. ونائبه الأول **" على عثمان محمد طه"** أكد المعنى نفسه بقوله : **إن تحويل " الإنقاذ " إلى نظام انتقالى والرئيس " البشير " إلى رئيس انتقالى أمر غير وارد .**

التغيير فى إطار ماهو قائم ، هو جوهر التصريحات ، التى توالت لمسئولى " الإنقاذ " ووزرائه ، لتكشف الحدود التى يقبلون بها للتوصل إلى الوفاق الوطنى" . وما أن أعلن **" التجمع الوطنى الديمقراطى"** المعارض قبوله لبنود المبادرة المصرية – الليبية ، مبديا عددا من التحفظات عليها ، حتى بادرت الحكومة السودانية باعلان موافقتها عليها دون قيد أو شرط ، لتبدو بذلك أمام الوسطاء والقوي الإقليمية والدولية ، أكثر مرونة من معارضيها ، وأكثر حرصا على التوصل إلى حل سلمى للأزمة السودانية.

أمينة النقاش

أثر مطلوب

أحدثت موافقة التجمع الوطنى الديمقراطى والحكومة السودانية على مشروع **" مبادئ وأسس الوفاق السودانى المقترحة من دولتى المبادرة**

**المشتركة " أثرا ايجابيا ، إذ جعلت تلك المبادئ هى محور النقاش الدائر الآن فى الساحة السياسية السودانية وسط وبين كل الأطراف ، حول أسس التفاوض للتوصل إلى مصالحة وحل سلمى يوقف الحرب الأهلية ، كما عجلت بدفع القوى السياسية المختلفة ، إلى تحديد موقفها.

حزب الأمة الذى انشق عن التجمع قبل نحو عامين ، وتجرى قيادات التجمع حوارا معه من أجل إعادته ، وافق على المبادرة ، ووصفها " **الصادق المهدى**" رئيس الحزب بأنها" **مشروع سلام عادل ومشروع تحول ديمقراطى ، وأجندة لملتقى الحوار**" ، لكنه طالب بسكرتارية دائمة لها لتفعيلها ، ووضع آليات تنفيذها ، وباشراك دول الجوار الإفريقى بها ، وتضمينها فقرة تؤكد فيها دولتا المبادرة أنهما مع حرصيهما على قضية وحدة السودان ، **تباركان مايجمع عليه السودانيون لانهاء الحرب ، فى إشارة إلى الحق فى تقرير المصير.**

الحركة الشعبية لتحرير السودان الفصيل الرئيسى فى التجمع ، رحبت بالمبادرة ، لكنها تحفظت على أنها لم تتضمن **النص على حق تقرير المصير ، ومطلب فصل الدين عن الدولة** ودعت إلى توحيد المنبر التفاوضى ، فى إشارة إلى مطلبها بالدمج بين المبادرة المشتركة وبين مبادرة " الايقاد".

وكان حزب " **المؤتمر الشعبى السودانى**" المعارض ، الذى يتزعمه **د.حسن الترابى**" الذى وضع قيد الإقامة الجبرية قد أيد المبادرة ، وقال فى بيان له ، إن الأفكار التى انطوت عليها « تمثل القضايا التى تجمع عليها القوى السياسية كافة » أو أنها تتيح « لأطراف الصراع السودانى فرصة تاريخية نادرة ، ينبغى اغتنامها ، والتعامل معها بصدق وتجرد لإنقاذ البلاد ، وأنها تمثل المخرج الأكثر قبولا واحتراما من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، التى تحيط بالسودان ، وتوشك أن تعصف بوجوده " وطالب حزب **المؤتمر الشعبى**، الحركة الشعبية بالموافقة على المبادرة ، وتأجيل إثارة القضايا الخلافية ، إلى حين عقد المؤتمر القومى الدستورى ، ودعا الحكومة السودانية إلى الشروع فورا ، فى تنفيذ البند



معمر القذافى

الخاص فى المبادرة بتشكيل حكومة انتقالية مهمتها عقد المؤتمر الدستورى والإعداد للانتخابات.

بعد موافقة الحكومة السودانية ، والقوى

الحكومة السودانية أعلنت موافقتها على المبادرة المصرية - الليبية دون قيد أو شرط لتبدو أمام الوسطاء والقوى الدولية والإقليمية اكثر مرونة من معارضيها .

الرئيسية فى المعارضة ، شرعت دولتا المبادرة ، فى السعى لتذليل العقبات أمام الخطوة التالية ، التى حددها وزير الخارجية المصرى " **أحمد ماهر**" فى مباشرة الاتصالات ، مع كافة الأطراف السودانية والمشاورات مع الحكومة الليبية ، لبحث الترتيبات الخاصة ، بعقد مؤتمر الوفاق والمصالحة السودانى .

أما الزعيم الليبى " **معمر القذافى**" فالتقى فى العاصمة الأوغندية " كمبالا" بالعقيد **جون قرنق**" وذهب بعدها مباشرة إلى الخرطوم ، فى مسعى لتقريب وجهات النظر ، وتسريع الخطوات نحو الخطة التنفيذية للمبادرة المشتركة ، موظفا بذلك علاقاته الحسنة ، مع كل أطراف المعادلة السودانية.

الاعتراف المتبادل

التطور المثير والمهم فى كل ذلك ، أن تلك هى المرة الأولى ، منذ انقلاب الإنقاذ فى يونيو عام ١٩٨٩ ، التى تعترف فيه أطراف الصراع فى الأزمة السودانية فى الحكم والمعارضة ، ببعضها البعض ، وتقبل أن تكون شريكا فى التوصل للحل السلمى ، وفى التفاوض الجماعى من أجله . كما أنها المرة الأولى - كما قال " **محمد عثمان الميرغنى**" رئيس التجمع - " التى تجتمع

فيها كلمة السودانيين على ورقة مشتركة"، كما هى المرة الأولى التى يعلن فيها الأمين العام للتجمع **" باقان أموم"** وممثل الحركة الشعبية - أننا " نقبل بالحكومة كشركاء، كما نقبل الترابى وحزبه "طرقت المبادرة المشتركة، الأبواب المغلقة فى الأزمة السودانية، لكن المؤكد أنها لم تفتحها بعد.

وفى الاجتماع المشترك لهيئة قيادة التجمع الوطنى الديمقراطى، وسكرتارية المبادرة المشتركة، الذى عقد فى القاهرة فى ٢٦ يونيو حتى الأول من يوليو، كشفت دولتا المبادرة للمرة الأولى« منذ إعلانها عام ١٩٩٩، عن البنود التسعة المحددة، التى تحمل تصورهما للحل السلمى للأزمة تحت عنوان **" مبادئ وأسس الوفاق الوطنى السودانى المقترحة من دولتى المبادرة المشتركة"** وتقضى تلك البنود، بأن تعلن الأطراف السودانية المعينة، تعهدها بالعمل من أجل تحقيق السلام والوفاق الشامل فى السودان، والذى يقوم على **وحدة السودان أرضا وشعبا**، وأن تكون **المواطنة هى الأساس فى** ممارسة الحقوق وأداء الواجبات، **والاعتراف بالتعدد العرقى والدينى والثقافى** للشعب السودانى، وضمان مبدأ **الديمقراطية التعددية واستقلال القضاء والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكفالة حرية التعبير والتنظيم وفقا للقانون.** كما تنص على كفالة الحريات الأساسية، وضمان حقوق ممارستها والالتزام برعاية حقوق الإنسان كافة وفقا للمواثيق الدولية المعتمدة والقيم السائدة فى المجتمع. وإقامة نظام حكم لامركزى فى إطار وحدة السودان، وبما يكفل تحقيق التنمية المتوازية والمتوازنة، والتوزيع العادل للسلطة والثروة، وقومية القوات المسلحة، وأمن المجتمع والمواطنين وانتهاج سياسة خارجية، تراعى تحقيق المصالح القومية للبلاد، وتؤكد على استقلال القرار الوطنى، وتحترم المبادئ والأسس الواردة فى المواثيق والعهود الدولية، بما فى ذلك مبدأ حسن الجوار. كما تتضمن كفالة الدستور والقانون للتعددية وللحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان، ولوحدة السودان أرضا وشعبا، **وتشكيل حكومة انتقالية تمثل فيها كافة القوى السياسية**، وتتولى تنفيذ كافة بنود الاتفاق السياسى، **وتنظيم انعقاد مؤتمر قومى لمراجعة الدستور**، وتحديد موعد وترتيبات الانتخابات العامة القادمة، وفقا لما يتم الاتفاق عليه فى المؤتمر الدستورى، **وتعهد الأطراف جميعا بالوقف الفورى والشامل للحرب**، ونبذ الاقتتال بكافة أشكاله، وذلك فى حالة الاتفاق على المبادئ السابقة.


عمر البشير

التجمع الوطنى طالب بأن تنص المبادرة على أن تكون الوحدة طوعية وإرادية يتوافق عليها جميع أهل السودان.

ترحيب" التجمع" بالمبادرة ثم موافقته عليها جاءت مشروطة بعدد من الملاحظات، أحالها إلى **" لجنة مبادرات الحل السياسى الشامل"** برئاسة مساعد الرئيس وعضو هيئة القيادة **" فاروق أبو عيسى"**، لإبلاغها وبحثها مع ممثلى دولتى المبادرة المشتركة، وهى ملاحظات تجمع بين مبادئ ينشد " التجمع" تضمينها ورقة المبادرة، وبين تعديل لبعض المصطلحات والصياغات منعا للبس، وقطعا للطريق أمام الاختلاف بشأن تفسيرها. **"فاروق أبو عيسى"** قال إن الملاحظات سلمت إلى الدولتين وأبديتا تفهمهما كاملا لبواعثها، وفى مقدمتها الانطلاق من قاعدة، أن يكون الحل السياسى شاملا يخاطب جذور الأزمة السودانية؟

وفى هذا السياق طالب " التجمع" **بضرورة أن تنص المبادرة المشتركة، على أن تكون الوحدة طوعية وإرادية يتوافق عليها جميع أهل السودان**، بعد أن جربوا الوحدة القائمة على الاحتراب والقهر، فاستنزفت البلاد واستمرت حتى اليوم الحرب الأهلية. وتفاديا لاستغلال الدين فى السياسة، أقترح " التجمع" النص على أن **المواثيق والعهود الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، تعتبر جزءا لايتجزأ من دستور السودان " قوانينه "**، وأى قانون أو مرسوم أو إجراء يصدر مخالفا لها يعد باطلا وغير دستورى. كما دعا لأن يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين، تأسيسا على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد، وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة، ويبطل أى قانون، يصدر مخالفا لها، ويصبح باطلا وغير دستورى. كما تراعى الدولة فى كافة سياساتها ميزة التعدد العرقى والدينى والثقافى لشعب السودان، وتعترف بهذا التعدد وتحترمه، وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش السلمى والمساواة والتسامح بينها، **وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان، وتمنع الإكراه، أو أى فعل يحرض على إثارة النعرات الدينية أو العنصرية**، فى أى منبر أو موقع، وتؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية القومية، على الالتزام بمواثيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

فى قضية حق تقرير المصير، الذى تتحفظ بشأنها دولتا المبادرة، أوضح" التجمع" أنه برغم أن الحديث عنه يثير مخاوف كثيرين، لكنه حق مشروع لكل الشعوب والقوميات، وتأتى المطالبة به،

منعا للآثار المدمرة للحروب ، حين تعجز المساعي السياسية ، والجهود السلمية ، عن تحقيق الاستقرار ، والتعايش السلمي بينها ، **مؤكدا أن التجمع بكل فصائله ، اتخذ فى معالجة قضية تقرير المصير ، منهجا يعزز وحدة السودان، فى إشارة إلى مقررات أسمرا ، التى اشترطت لإجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير ، استعادة الديمقراطية الفترة الانتقالية** ، التى تكون قد نفذت البرنامج المتفق عليه لإزالة المظالم ورفع الغبن ، لتأتى نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير ، معززة لخيار وحدة السودان . كما أقترح التجمع ، أن تحكم الفترة الانتقالية، وفق دستور انتقالى ، يتم الاتفاق عليه ، وأن تصبح مدة الفترة الانتقالية أربع سنوات ، لتكفل تنفيذ البرامج المعدة لها ، كما طالب بالنص على العمل من أجل **تكامل الجهدين العربى والأفريقى ، وصولا إلى منبر موحد للتفاوض** ، حتى لاتتجاذب القضية السودانية عربيا وأفريقيا ، على أن يتم الاتفاق على أطراف اقليمية ودولية تضمن تنفيذ الاتفاق.

ملاحظات " التجمع" على المقترحات المصرية - الليبية ، تستجيب لمطالب " **الحركة الشعبية"** ، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، الذى قبلت به كل القوى السياسية السودانية ، فى الحكم وفى المعارضة وفى الشمال وفى الجنوب ، وهى حقيقة ينبغى أن تضعها دولتا المبادرة فى الاعتبار ، وهما تقومان بدور الوساطة . وإذا كانت المبادرة المشتركة قد ركزت على النقاط المتفق عليها ، وتركت للحوار، ماهو مختلف بشأنه ، **فان ملاحظات التجمع تسد الطرق أمام التفسيرات المتباينة لبنودها وتوصد الأبواب لاحتمالات أن تصبح الموافقة عليها نوعا من التكتيك ، الذى يستهدف المراوغة وإضاعة الوقت ، والتهرب من الالتزام بكل بنودها.** كما تحقق الدمج بين المبادرة المشتركة العربية ، ومبادرة " الإيقاد " الأفريقية ، التى انفردت " الحركة الشعبية" بالتفاوض من خلالها مع الحكومة السودانية ، دون بقية فصائل المعارضة ، والتى تحظى بدعم أمريكى وأوروبى .

الخطوة التالية

الأبواب ليست مشرعة تماما ، أمام الخطوة التالية لقبول كافة الأطراف السودانية فى الحكم والمعارضة ببنود المبادرة المشتركة ، ليس فحسب بسبب الهواجس والشكوك التى تحيط علاقة جميع الأطراف بعضها البعض ، ولكن بحكم التفاوت فى فهم كل طرف لمقتضيات الحل السياسى ، الذى يفضى إلى تسوية دائمة وشاملة ، ولا يقتصر على تحقيق مكاسب سياسية محدودة .

مطلوب تكامل الجهدين العربى والأفريقى وصولا إلى منبر موحد للتفاوض

الحكومة السودانية تفهم الحل السياسى ، بأنه إدماج لمعارضيها فى تنظيماتها القائمة تحت قيادتها ، بينما تفهمه المعارضة فى إطار أن الاتفاق السياسى ، فى إطار المبادرة المشتركة ، ينبغى أن يؤدى إلى تشكيل حكومة انتقالية ، تشارك فيها كل القوى السياسية دون استثناء ، وتكون " الإنقاذ" طرفا من أطرافها ، وليست قيادتها ، تنفذ الترتيبات الخاصة بالفترة الانتقالية وإجراء الاستفتاء، حول حق تقرير المصير فى جو ديمقراطى حر ، وإجراء الانتخابات العامة، وعقد المؤتمر القومى الدستورى .

من بين العقبات التى تقف أيضا أمام الخطوة التالية ، **استمرار المعارك العسكرية بين الجيش الشعبى " وبين الجيش السودانى النظامى وغير النظامى** ، التى يحرز فيها " الجيش الشعبى" فى بحر الغزال انتصارات هائلة . الحكومة من جانبها تطالب بوقف المعارك والتوجه فورا للحوار والتفاوض فى مؤتمر الوفاق ، بينما تشترك " الحركة الشعبية" ، لقبول وقف القتال ، أن توقف الحكومة الضخ والتنقيب عن البترول بزعم أن الحكومة لاتستخدم عوائده لتمويل التنمية كما تقول ، بل هى تستخدم فى الانفاق الحربى ، وهو نفس الزعم الذى استند إليه ، قرار مجلس النواب الأمريكى ، بحرمان شركات البترول العالمية ، العاملة فى السودان ، من التعامل فى الأسواق الأمريكية ، مما يعنى أن مطلب الحركة تدعمه ، الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا فضلا عن أن التهديد الذى أطلقته " الحركة الشعبية" ، بقدرتها على وضع حد لانتاج البترول ووقفه ، تملك تنفيذه ، خاصة بعد الاتفاق الذى وقعته مع الجناح المنشق عنها فى" **الجبهة الديمقراطية السودانية"** ، بزعامة" **رياك مشار"** ، الذى فض تحالفه مع حكومة" الإنقاذ" وعادت معظم قواته التى تتمركز فى مناطق البترول ، إلى صفوف الحركة الشعبية. و" الحركة الشعبية" لن تقبل بوقف لإطلاق النار غير مشروط ، ولن تقبل بالربط بينه ، وبين القبول بالمبادرة المشتركة مع تعديلها ، ليس فحسب لأنها تحقق انتصارات عسكرية ، **ولكن لأنها تدرك أن حكومة " الإنقاذ" ماأن تسترد أنفاسها ، حتى تنقض العهود والمواثيق التى سبق أن وافقت عليها ، وقبولها باعلان مبادئ " الإيقاد" ثم العدول عنه ، ووصمه بأنه ينحاز للجنوبيين ضدها ، دليل لديها بين أدلة كثيرة على ذلك.**

تهيئة الأجواء للخطوة التالية ، لقبول الحكومة السودانية ومعارضيها المبادرة المشتركة ، هى مسئولية كل الأطراف . وليس صحيحا مايقوله مسئولو الحكومة السودانية ، وقيادات" التجمع" المعارض ، بأن الكرة، قد أصبحت فى ملعب الوسطاء المصريين والليبيين ، بل الصحيح أنها فى ملعب الجميع فالمبادرة المشتركة قد لاتلبى التطلعات السياسية الجذرية لكل طرف من أطراف المعادلة السودانية ، لكنها بالقطع تحوى ماهو مشترك بين تلك الأطراف ، وتفتح الباب للتفاوض والحوار حول ماهو مختلف بشأنه . والتوصل إلى ذلك يستدعى تقديم تلك الأطراف لتنازلات متبادلة ، تمد جسور الثقة فيما بينها ، وتبعد الهواجس والظنون بأن إعلان الالتزام ببنود المبادرة ، هو مجرد مناورة ، وهدف تكتيكى لإضاعة الوقت . كما يتطلب وقف الحملات الإعلامية المتبادلة ، والتحلى بروح المسئولية والواقعية ، التى تيسر دور الوسطاء ، وتساهم فى إنجاح جهودهم ، للإسراع بعقد " **مؤتمر الوفاق الوطنى"** فى القاهرة ، أو طرابلس ، لنقل الأزمة السودانية ، نقلة نوعية ، تضع حدا للدعوات المتسارعة من أجل تدويلها!

مخاوف المصالحة فى كردستان العراق

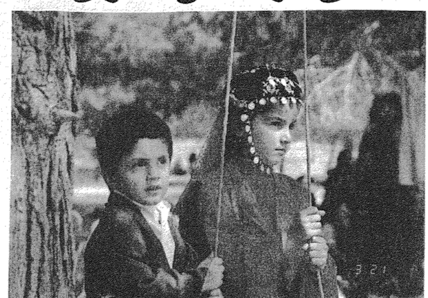
المشـهـد هو ذاته فى منطقـة بيله التى تقسم **كردستان العراق** إلى منطقتى نفوذ منذ عام ١٩٩٤ : جبلين متقابلين فوق كل منهما نقطة عسكرية تتجه بمزاغلها وفوهات البنادق التى تطل منها نحو الربيئة المقابلة ويخفق فوق واحدة من الربيئتين **العلم الأصفر للحزب الديمقراطى الكردستانى وفوق الثانية العلم الأخضر للإتحاد الوطنى الكردستانى .** بين الربيئتين رسم الفنان الكردى **إسماعيل الخياط** ملحمته الملونة(السلام) التى تغطى بألوانها الزاهية ورسومها الجميلة الصخور والقمم التى شهدت أقسى المعارك بين الحزبين . المواقع العسكرية باقية ، كذلك لوحة السلام التى لم تمسحها حرارة الشمس والثلوج والأمطار ، لكن فى هذه الأيام يبدو هذا المشهد أقرب إلى الرمز منه للواقع ، دلالة على فترة مضت ، فسيارات نقل المواطنين تمر بالإتجاهين بسهولة مع توقف روتينى عند نقاط التفتيش والفرق الرياضية والفنية سبقت السياسيين متنقلة بين المحافظات ، والمقاتلون تركوا مواقعهم المتقابلة ليشربوا الشاى عند سفوح التلال المطلة على الطريق.

المصالحة أكثر جدية من أى وقت مضى . ومصدر جديتها تأتى من **توصل الحزبين من خلال الدم بأن الخيار العسكرى لن يزيل الطرف الأخر ولن يفرض عليه إرادة لايريدها** ، ولذلك ماعاد الزبان لوساطة طرف ثالث خارجى واعتدا حل الصراع بينهما وبالح،وبالحوار . ومن تجليات هذا وقف الحرب الإعلامية بين الطرفين ، عمليات تبادل الأسرى جارية بين الطرفين وكذلك عودة العوائل المهجرة بسبب القتال الداخلى وتوفير مستلزمات إقامتها الجديدة ، تعهد الحزب الديمقراطى الكردستانى بدفع مرتبات العاملين فى مناطق نفوذ الإتحاد الوطنى ، والأهم من ذلك هو أن الطرفان يفاوضان الأمم المتحدة كوفد موحد . وبعد المؤتمر الأخير للإتحاد الوطنى الكردستانى حدث تقارب جدى فى المواقف السياسية بين الطرفين.

ضغط الداخل والخارج

لكن رغم ضغط الشارع وإصرار النخب السياسية والثقافية على المصالحة . فإن المصالحة السياسية رغم جديتها لاتمر بنفس السهولة التى تمر بها سيارات نقل المواطنين والبضائع فى منطقة بيله الفاصلة بين الطرفين

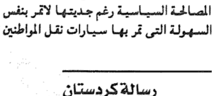
. العوائق داخلية وإقليمية . فالكوادر العسكرية التى احترفت القتال فى الجانبين لاتريد أن تفرط المفاوضات السياسية بما كسبته من أراض بالدم . وخلال القتال الداخلى سعى الطرفان لكسب أكثر مايمكن من الأغوات من رؤساء العشائر المحاربة . وخلال فترة الهدنة القلقة أصبح الأغوات وتجار الحرب هم (القطط السمان) فى كردستان .





احتفالات عيد النيروز فى كردستان العراق

رسالة كردستان



المصالحة والوضع القانونى الذى سيترافق معها سيضع الفساد الاقتصادى تحت رقابة الحزبين ويضع مصالح الأغوات قيد المراجعة .

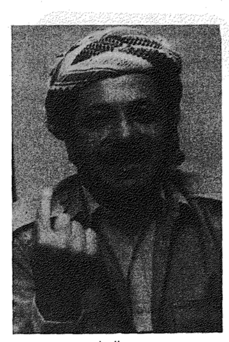
وخلال فترة الهدنة القلقة هذه تكرس فى منطقتى النفوذ وضعان مختلفان . **فالتجارة وهى النشاط السائد فى كردستان ارتبطت بالتحالفات الإقليمية للطرفين** حيث تغطى البضائع التركية منطقة نفوذ الحزب الديمقراطى الكردستانى **(أربيل ودهوك)** بينما تغطى البضائع الإيرانية منطقة **السليمانية** الواقعة تحت نفوذ الاتحاد الوطنى ، وبسبب التفاوت فى تركيبة وتفكير الحزبين حدث تفاوت فى القوانين والقرارات وبالتحديد تلك التى تمس وضع المرأة. كما أن سيطرة الحزب الديمقراطى الكردستانى على المرفق الاقتصادى الأهم فى كردستان وهو المعبر الحدودى **(ابراهيم الخليل)** الذى يقدر البعض دخله بمليونى دورلار يوميا أتاح تقديم انجازات هامة على مستوى مشاريع إعادة الإسكان والتعليم لاتتوفر للمنطقة الأخرى . وهناك صعوبات إجرائية فعودة المهجرين ، وهى أحد الشروط الأساسية للمصالحة ، تتطلب إعادة إسكان وتبادل سكن بين العوائل كما تحتاج إلى أجواء أمنية وقانونية تمنع عمليات الثأر . وقد وفرت فترة الاستقطاب لكل حزب أن ينفرد بمنطقة تحت سيطرته الكاملة ولذلك يبدو فتح المقرات للحزب الآخر أمرا مؤجلا أحيانا .

مخاوف الجيران

ومع المصاعب الداخلية ثمة ضغوط إقليمية ، فالمصالحة بين الحزبين تعنى وحدة كردستان وتشكيل مقومات دولة على أعقاب الجيتوات الحزبية ، وهذا يستثير الدول لإقليمية المجاورة التى تخاف من أن وضعا كهذا سيثير أكرادها . وخلال فترة وجودنا فى كردستان شهدت أنقرة مفاوضات صعبة بين السيد **مسعود البارزانى** والقيادة التركية، مفاوضات مليئة بالارتياب حيث **اتهمت أنقرة الحزب الديمقراطى الكردستانى بتسليح وتدريب قوات حزب العمل الكردستانى التركى** . وبعد الزيارة مباشرة هدد **بلنت أجويت** بالتدخل العسكرى إذا مالمست تركيا اتجاها إنفصاليا لأكراد العراق. والمشكلة هى أن الأطراف الإقليمية استغلت فترة الاحتراب بين الحزبين لتنمية مواقع نفوذها داخل كردستان العراق ، فالقوى الاسلامية الموالية لإيران والأحزاب التركمانية الموالية لتركيا تستند على الدعم الإقليمى لتشكيل سلطة ظل تقابل سلطة الحزبين الرئيسيين . ومن الجانب الآخر فرغم التقارب فى الموقف من السلطة المركزية فى بغداد واتباع سياسة تتجنب الصدام العسكرى وفتح جسور ثقافية وتجارية ، **إلا أن بغداد قابلت عملية المصالحة بتصعيدات وتحشيدات عسكرية على حدود أربيل** . فالخوف من استقرار هذه الديمقراطية المهددة داخليا وخارجيا سيقدم إمثولة أخرى تنفى إمثولة السلة التى تقول إن دمار الحرب الأهلية هو البديل الوحيد للدكتاتورية الحالية.

المثقفون والأحزاب

فى هذه الأجواء المتوترة شهدت كردستان خلال العشر هذه السنوات خلق قاعدة من المتعلمين يفوق ماحققته السلطات المركزية خلال عقود وخلال فترة الهدنة القلقة وإنشاء مقومات حكم محلى. **ارتفع دور النخبة المثقفة والمتعلمة التى عبرت عن موقفها الرافض للاقتتال الداخلى بالاعتصام داخل البرلمان لمدة أربعين يوما خلال فترة**

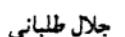


مسعود البرزانى

الاقتتال د داخل أربيل، ويتركز عمل هذه النخبة فى أجهزة الثقافة والإعلام والجامعات وفى مراكز الدولة الاختصاصية . ورغم عمليات الاستقطاب الحاد خلال القتال الا أن فترة الهدنة شهدت ميلا عاما لدى المثقفين للخروج من سلطة الحزب والتعبير عن الذات والرأى بشكل مستقل وينعكس هذا فى كثرة وتنوع المطبوعات فى كردستان ، ما من حزب ، مهما كان صغيرا ومامن أقلية أو جمعية ، إلا ولها مطبوعها.

ويصطدم صعود هذه النخب بمقاومة البيشمركه القدامى الذين يطرحون الإشكالية القديمة لحركات التحرر كونهم ضحوا بدمهم خلال سنوات الحروب بينما يحصد الأفندية ثمار السلطة ، فى حين يتهمهم الأفندية بأنهم يجيدون نسف الجسور ولا يجيدون بنائها.

خلال هذه السنوات العشر نشأ جيل جديد عمره الآن سبعة عشر عاما لم يعرف أبدا سيطرة السلطة المركزية وويلاتها ، وجيل آخر فى نهاية عشرينياته عاش صباه فى مخيمات اللجوء، وانتقل إلى كردستان وقد انسحبت منها قوات السلطة المركزية . بالنسبة للجيلين . فان الوضع الحالى أصبح أمرا واقعا لايمكن تصور غيره ، لكن بالنسبة للنخب السياسية التى تحكم كردستان ، وهى الأكبر عمرا من الجيلين ، فانها جربت صعوبات الوضع الإقليمى حربا وتحالفا وأدركت بالملموس محدودية القضية الكردية ، ولذلك تبدو حريصة أكثر من أى وقت مضى على التعامل مع المحيط الإقليمى وبالتحديد العربى بروح شديدة الإلحاح . وحين تخفق الدبلوماسية السياسية ستلجأ للدبلوماسية الثقافية للتذكير بتاريخية العلاقة بين العرب والأكراد .



جلال طلبانى



الأحداث السياسية تزيد سخونة شهر يوليو فى الأردن

شهر يوليو أو (تموز) كما يسميه الأردنيون ، واحد من أكثر الشهور سخونة ، ولكن شهر يوليو الماضى كان شهرا ساخنا بأكثر من معنى وخاصة على الصعيدين السياسي والاجتماعي . ،فقد شهد هذا الشهر أحداثا جعلت منه أسخن شهور السنة. ولم يقلل من هذه السخونة حل أزمة إبراهيم **غوشه** ،الناطق الرسمى باسم حركة المقاومة الإسلامية(حماس) فى مطلع الشهر ، فقد حلت هذه القضية التى شدت أنظار العالم لمدة أسبوعين بطريقة حفظت هيبة الحكومة ، على رغم التنازل الذى قدمته بقبولها بقاء **غوشه** عضوا فى حركة حماس ،وهو ما رفضته طوال أسبوعين ،**وبذلك فإنها لم تكسر هيبة غوشه تماما على الرغم من رسالة الاسترحام الخطية التى وجهها للعاهل الأردنى الملك عبد الله طالبا منه السماح له بدخول الأردن والإقامة فيه، متعهدا بأن يوقف أى نشاط سياسى له.**

وربما كان أسخن حدث شهده الأردن فى الشهر الماضى اتخاذ حكومة المهندس **على أبو الراغب قراراً** تجنبت حكومات قبله ،كما تجنبت حكومته نفسها فى أوائل عهدها اتخاذه لخطورته ،وكذلك «لعدم شعبيته» كما قال أبو الراغب نفسه وهو يعلنه ، ولم يكن هذا القرار سوى **إعلان زيادة أسعار بعض مشتقات المحروقات «لمعالجة العجز فى الموازنة العامة للدولة ومعالجة مشكلة مديونية البلديات»** ،كما قال **أبو الراغب** فى مؤتمر صحفى عقده فى العاشر من الشهر الماضى . ولم يتردد **أبو الراغب فى أن** يشير صراحة إلى أن **الزيادة جاءت بضغوط من صندوق النقد الدولى الذى يطبق الأردن بالتعاون معه برنامجا للتصحيح الاقتصادى مدته ثلاث سنوات** ،هو فى واقع الأمر «ملحق» لبرنامج تصحيح اقتصادى مدته ست سنوات انتهت فى العام ١٩٩٩.

وقال **أبو الراغب** إن خبراء الصندوق كانوا يريدون أن يتم رفع الأسعار بنسب تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمائة ، غير أن الحكومة قاومت هذه الضغوط ورفعتها بنسب تتراوح بين١٤ و١٥ فى المائة لبعض المشتقات ونحو ٤ بالمائة لبعضها الآخر .وكما هو متوقع فقد استدعت هذه الزيادة زيادة أخرى فى أسعار المواصلات

> **ثلاثة قرارات ساخنة اتخذتها الحكومة الاردنية الشهر الماضى .. واحد منها فقط كان كفيلا بإشعال المظاهرات فى الماضى**

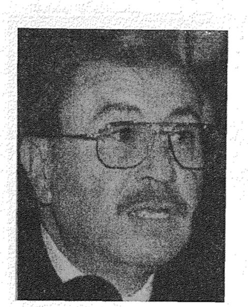
العامة والخاصة فرفعت أجور الأتوبيسات وسيارات الأجرة والتاكسى.

ووجه الخطورة فى اتخاذ قرار مثل هذا يعود إلى أن **تجارب سابقة من هذا القبيل أدت إلى مظاهرات وأعمال عنف وأسقطت وزارات لشخصيات قوية. ففى العام ١٩٨٩** رفعت الحكومة أسعار المشتقات النفطية فاندلعت مظاهرات وأعمال عنف بدأت فى مدينة **معان الجنوبية** وامتدت إلى **عمان** والزرقاء وباقى المدن الأردنية ،ولم تتوقف إلا مع عودة **الملك حسين** الذى أمر بوقف الزيادة وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه ،وحل حكومة السيد **زيد الرفاعى** التى كانت تدير شئون البلاد آنذاك. وكانت تلك بداية إنهاء الأحكام العرفية والعودة إلى الحكم المدنى والديمقراطية التى ما زال الأردن يعيشها حتى اليوم.

وفى العام ١٩٩٦ اتخذت حكومة السيد **عبد الكريم الكباريتى** قراراً برفع أسعار الخبز والقمح والطحين ،فاندلعت مظاهرات فى مدن الجنوب الأردنية أساسا ثم امتدت إلى عمان ،

رسالة عمان

صلاح يوسف



تبعتها اعتقالات لبعض النشطاء السياسيين وخاصة اليساريين منهم.

غير أن حكومة أبو الراغب التى واجهت انتقادات حادة لم تواجه مظاهرات عنيفة على القرار الذى ترددت فى اتخاذه عدة شهور .ومع ذلك فقد واجهت بعض الانتقادات من جهات كانت محسوبة تاريخيا على النظام مثل جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة صناعة **عمان** وبعض المحللين الاقتصاديين الذين لم تعرف عنهم انحيازات سياسية خاصة .وبالطبع فقد كانت هناك انتقادات حادة من جانب القوى السياسية اليسارية والإسلامية على حد سواء.

قانون جديد للانتخابات

الحدث الساخن الثانى كان الإعلان عن **ملامح قانون الانتخابات الجديد الذى سيحكم الانتخابات النيابية المقبلة** ،وهى الانتخابات التى كان مقررا لها أن تجرى فى شهر نوفمبر المقبل ، لكن قرارا لم يتخذ فى شأنها بعد وإن أشارت أقوال كثيرة إلى **أن إرادة ملكية سوف تصدر بتأجيلها لمدة عام آخر.**

ووجه الخطورة فى هذا القانون هو أنه قد **أبقى على الصوت الواحد، أى أن لكل ناخب صوتا واحدا يعطيه لمرشح واحدوهو القانون الذى أحتج عليه معظم الأحزاب السياسية وعلى خلفيته قاطع عدد من الأحزاب الأردنية ،وعلى رأسها جبهة العمل الإسلامى**

«الانتخابات التي جرت في نوفمبر من العام ١٩٩٧ .وقد تضمن القانون الجديد الذي لم يصدر رسميا بعد، بل عرفت ملامحه فقط ،بعض التعديلات المهمة مقارنة بالقانون السابق ،أهمها **زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ٨٠ مقعدا إلى ١٠٤ مقاعد توزع على محافظات المملكة الاثنتي عشرة.** ومن الواضح أن القانون الجديد لن يتضمن «**كوتا حزبية أو نسائية** ،أي تخصيص عدد من المقاعد للأحزاب السياسية وعدد آخر للنساء.

وقد كانت معرفة هذه «الملامح» ،لقانون قيل قبل صدوره أنه سيكون عصريا ومتقدما على القانون السابق ،مخيبة لآمال كثير من المراقبين السياسيين، وكذلك للأحزاب السياسية التي كانت **تأمل في تعديلات أكثر جدية ،في حين تأمل كثيرون أن تعود الحكومة عن مبدأ الصوت الواحد الذي رأت فيه محرضا على النزعة العشائرية القبلية على حساب العمل الذي** ما زال يعاني من ضعف بعد نحو ثلاثين عاما من الأحكام العرفية وأحد عشر عاما من الديمقراطية ،فعلى هذه الخلفية جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة التي أفرزت أضعف المجالس النيابية في تاريخ الأردن الديمقراطي.

الحدث الساخن الأخير الذي شهده الشهر الماضي كان الإعلان عن إشهار حزبين جديدين ينضمان إلى ساحة العمل الحزبي التي وجهت لها سهام النقد منذ أن بدأت العملية الديمقراطية قبل نحو ١٢ عاما .وإن كان من الطبيعي أن تشهد الساحة الأردنية بروز أحزاب جديدة حيث هناك سماح بتشكيل الأحزاب وهناك قانون يحكم تشكيلها ،فإن الجديد في أمر الحزبين هو طبيعة كل منهما وتركيبته المحتملة،فالحزب الأول الذي سيشهر قريبا هو«حزب الوسط الإسلامي» .وقد تنادى إلى تشكيل هذا الحزب بعض الشخصيات الإسلامية المعتدلة، بعضهم خرج من «**جماعة الإخوان المسلمين**» وبعضهم الآخر خرج من «**جبهة العمل الإسلامي**» ،وهي الذراع السياسي للجماعة،وغيرهم من الشخصيات الإسلامية المستقلة .وقد قطع هؤلاء شوطا طويلا على طريق إشهار الحزب، ونشرت بعض الصحف مسودة نظامه الأساسي التي تتضمن عددا من النقاط من بينها« أن الحزب لا ينظر إلى التراث نظرة قدسية إلا على الجانب المقدس فيه من قرآن وسنة مؤكدة» .ويلفت النظر أيضا **الحديث عن«الديمقراطية» وليس عن «الشورى»** كما درجت على ذلك التنظيمات الأخرى ذات المرجعية الإسلامية .ويرى الحزب أن



الكباريتي

الديمقراطية المستندة إلى الأصل الأول من منطلقاته هي ديمقراطية شاملة لمناحي الحياة» مع تطويرها لجعلها «نموذجا في المنطقة العربية خاصة إذا وصلت إلى التداول السلمي للسلطة التنفيذية».

وتحدثت مسودة النظام الأساسي للحزب عن عدد القضايا المهمة للأردن وفلسطين والعرب ، ولكن يلفت النظر ذلك الحديث عن الوحدة العربية التي يرى الحزب أنها «وحدة تاريخية مرتبطة بالمشروع الديمقراطي ومشاركة الجماهير العربية من خلال مساهمتها في صنع هذا المشروع»وليس هناك أي حديث **عن«وحدة إسلامية» مثلا ، ولم يرد تعبير«الأمة الإسلامية»**إلا لدى الحديث عن أن «**قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية**».

وفي حين رأى كثير من المراقبين أن من شأن هذا الحزب أن يؤثر على الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي ،فإن آخرين لم يروا ذلك بمن في ذلك المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن **عبد المجيد الذنيبات** الذي قال «إننا لا ندعي أننا وحدنا الذين نخدم الإسلام فنحن جماعة من المسلمين ،وإذا وجد من ينافسنا في عمل الخير فنحن نرحب به» .،ولم يستبعد الذنيبات أن يكون هناك تنسيق بين الإخوان المسلمين والحزب الجديد .وعموما فإن إعلان الحزب الجديد لقي ترحيبا من جانب الأحزاب الأردنية وإن رأى كثيرون أن ظهوره بعدد من الشخصيات التي كانت سابقا في صفوف الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي ، دليلا على فشل الجماعة والجبهة في استقطاب جماهير الإسلاميين في المملكة.

حزب العمال الأردني

أما الحزب الثاني فهو« **حزب العمال الأردني**» الذي أعلن عن نية تأسيسه السيد **مازن المعايطة** وهو الأمين العام للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن ومعه بعض الشخصيات النقابية الأخرى .وقد أعلن المعايطة أنه في صدد تأسيس حزب يصل ممثلوه «إلى مجلس النواب أسوة بتجارب الدول المتقدمة أمثال بريطانيا وكندا» .ودعا العمال المنضمين لأحزاب سياسية أخرى ولديهم رغبة في الانضمام إلى حزبه الجديد انسحابهم من هذه الأحزاب حتى يتم قبولهم فيه.

الطريف في أمر حزب العمال الأردني أن مؤسسه **مازن المعايطة** كان حتى ما قبل إعلانه عن تأسيس الحزب الجديد رئيسا للمجلس المركزي «للحزب الوطني الدستوري،وهو حزب وسطي تشكل من اندماج نحو عشرة من الأحزاب الوسطية، ويرأسه السيد **عبد الهادي المجالي** رئيس مجلس النواب الأردني لثلاث دورات متتالية ،وقد عرف بقربه الشديد من النظام ، مما جعل كثيرون يرون في تأسيسه الحزب نوعا من الاستعداد إلى أن يكون حزبه هو حزب الدولة، لكن حرص النظام على أن ينفي ذلك جعل بأكثر من طريقة كثيرا من مرشحيه في الانتخابات النيابية الأخيرة يخفون انتماءهم للحزب ويرشحون أنفسهم مستقلين .ومنذ ذلك الحين انسحبت أعداد غفيرة من أعضاء الحزب وقياداته ،وكان المعايطة آخر المنسحبين.

ولا يتوقع المراقبون أن يكون للحزب الجديد شأن يذكر .وقد علق الأمين العام للحزب الوطني الدستوري على انسحاب المعايطة من حزبه لتأسيس حزب عمالي بقوله **«إن المعايطة أثار هذه الضجة لأنه لم يكن الشخص الأول في الحزب الدستوري ،فذهب ليؤسس حزبا يكون فيه الشخص الأول».**

«والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن يضم ١٧ نقابة عمالية تضم بدورها نحو ربع مليون عامل وعاملة .وقد كانت قيادته منذ السبعينات قريبة من النظام،لكن بعض النقابيين اليساريين ارتقوا إلى مراتب عليا في هذه القيادة أخيرا ،ومنهم السيد **فتح الله العمراني** نائب الأمين العام الذي عرف نقابيا شيوعيا لسنين عدة قاد خلالها «نقابة عمال **الغزل والنسيج** »والدكتور **حيدر رشيد القيادي** في الحزب الشيوعي الأردني و«**الأمين العام لاتحاد عمال المصارف والتأمين**».

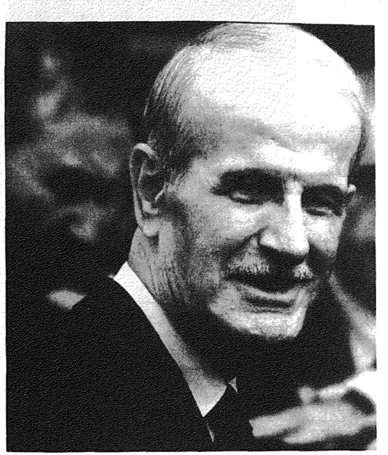
بعد سنة من ولاية الرئيس بشار الأسد

انتهت السنة الأولى من ولاية الرئيس **بشار الأسد**، وكانت مليئة بالأحداث والوعود والنوايا وشعارات الإصلاح وتقديم المقترحات وبتفعيل النشاطات غير الحكومية، ومحاولات تنشيط المجتمع المدنى، ومبادرات تطوير السياسة الخارجية السورية. وكانت الأحزاب السياسية بما فيها أحزاب الجبهة أو تلك التى خارجها، والشرائح المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية للشعب السورى، وتيارات المثقفين، وجماهير الشعب عامة متفائلة بقدوم الرئيس الجديد، ومنتظرة خطوات إصلاحية هامة وشاملة ومتنوعة. **وقد زادت آمالها عندما تضمنت كلمة الرئيس بشار الأسد التى ألقاها أمام مجلس الشعب عند أدائه القسم أفكاراً جديدة تستجيب لمطالب ومطامح الجميع، وأصبح خطاب القسم إطاراً عاماً للسياسة السورية الداخلية والخارجية** يعود إليه الجميع ويستشهد به الجميع. وفيه إعتراف واضح بأهمية الحريات وتعددية الآراء والمحاسبة والشفافية وإعادة النظر بمختلف جوانب نشاطات الدولة والمجتمع، فى إطار المحافظة على الاستمرارية.

فى ضوء هذه الأفكار والمفاهيم الجديدة نشط المثقفون وبدؤوا تأسيس منتديات كيفية، فكل من يمتلك بعض الشروط (بيت مناسب وعدد من الأصدقاء .. الخ) كان ينشئ منتدى ودارت حوارات فى هذه المنتديات لم يعهدها السوريون من قبل، انصب معظمها على المطالبة بالحريات العامة وحق التعبير والتعددية والديمقراطية وصولاً للمطالبة بالغاء الأحكام العرفية والسماح للمجتمع باقامة مؤسساته المدنية **ولهذا أطلق على هذه المنتديات (منتديات إحياء المجتمع المدنى) وأصدر المثقفون فى الوقت نفسه بيانين ووثيقة بعنوان (نحو توافق وطنى).**

فى الوقت نفسه باشرت الحكومة (التى كانت قد شكلت قبل رحيل الرئيس **حافظ الأسد**) **دراسة الواقع الاقتصادى والقوانين الاقتصادية استجابة لخطاب الرئيس، وأصدرت عدداً من القوانين والقرارات تتعلق بالاستثمار وتطوير القطاع العام والمناطق التجارية الحرة والعلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية،** وزيادة رواتب موظفى الدولة والقطاع العام، كما حاولت ملامسة قضية تطوير إدارة الدولة ومكافحة الفساد الإدارى والاقتصادى دون أن تكمل أو تنجح فى مسعاها نجاحاً يؤخذ بعين الاعتبار.

عبر الرئيس **بشار الأسد** عدة مرات فى مقابلات صحفية وكلمات أخرى عن نواياه الطيبة وآماله الواسعة ورغبته ومثابرته على



الرئيس الراحل حافظ الأسد

رسالة دمشق

حسين العودات

الإصلاح فى المجالات جميعها فى السياسة الداخلية والعلاقة مع الأحزاب خارج الجبهة ومع المثقفين وتجاه الحريات وحق التعبير والسياسة الإعلامية وغيرها، وفى السياسة الاقتصادية وخاصة مكافحة الفساد والإفساد وتطوير إدارة الدولة وتطهيرها، وإعادة النظر بسياسات التعليم والإعلام والثقافة وغيرها، وكانت هذه التصريحات والنوايا تزيد بعض الفئات السياسية والاجتماعية تفاؤلاً وإصراراً على الإصلاح. **إلا أن مسيرة النظام فى العام الأول من ولاية الرئيس الأسد لم تستجب فى الواقع إلى نواياه وأفكاره ولم تستطع الحكومة ومؤسساتها والحزب ومؤسساته برمجة هذه الأفكار والنوايا فى برامج واضحة محددة قابلة لتوضع موضع التنفيذ وتجد الالية اللازمة لتطبيقها وإنجازها والرقابة الشعبية والشفافية للإشراف على هذا**



الرئيس
بشار الأسد

التطبيق.

واجهت نشاطات منتديات إحياء المجتمع المدني ، التي التقطت ماجاء في خطاب الرئيس وتصريحاته وماعبر عنه من نوايا طيبة في مجالات الحريات والتعددية والديمقراطية ، رفضاً من النظام السياسي وخاصة من حزب البعث وبعض أجهزة الأمن ، واتهم الناشطون في هذه المنتديات بالغلو ومحاولة تدمير سورية ، وإثارة الفتن فيها ، والعمل لاستبدال النظام السياسي وإدانة ثلاثة عقود من حكم الرئيس **حافظ الأسد** ، ومنعت المنتديات من استمرار ممارسة نشاطاتها بحجة أنها مؤسسات فردية وليس لها مرجعية كالحزب السياسي (حتى لو كان معارضاً) أو كجمعية أو أي مؤسسة جماعية ، **واستثنى من المنع المنتديات ذات المرجعية كحزب الاتحاد الاشتراكي (جمال الأتاسي) وهو حزب معارض فبقى منتداه ناشطاً حتى الآن.** وعلى أية حال كان الانقضاض واضحاً والعداء مستحكماً من قبل مؤسسات النظام (وهو ماسمي بالحرس القديم) وقد أقنع الرئيس أو اقتنع بخطورة هذه المنتديات وتطرفها ولم يعد متساهلاً معها كما كان في البدء.

لاشك بوجود بعض الغلو لدى هذه المنتديات ، إذ حاولت أن تحل محل المجتمع المدني ، وتصرفت كأحزاب سياسية معارضة ، وكان من المفروض أن تطرح المطالبة بالحريات والتعددية والمنابر الإعلامية والثقافية والحوار مع النظام لتحقيق هذه الأهداف ، وليس من خلال رفض النظام بمجمله وتجاهل ظروفه بمجملها ، ولكن رد فعل النظام لم يكن في الواقع يتناسب مع هذه النشاطات ، فلم يؤسس المشاركون في المنتديات مثلا تنظيمات سياسية ولم يقوموا بمظاهرة ولم يطالبوا بالاستيلاء على السلطة ، وكانت نشاطاتهم تقتصر على الحوار في المنتديات وإصدار البيانات ، **وقد كان رد فعل السلطة مغالياً وغير مبرر ، مع أنه كان بامكانها التعامل مع الظاهرة بطريقة أفضل ،** ويبدو أن هناك الآن بعض التراجع عن المواقف السابقة سواء من قبل السلطة أم منه قبل أهل المنتديات.

لم يغير الأسد الحكومة التي شكلت أيام والده ويبدو أن هناك بعض التباين في مواقف أهل النظام ، إضافة لحجم الصعوبات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية التي تقضي معالجتها إعداد برامج جديدة ، والأهم أن آلية العمل الرسمية في الدولة والحزبية (لدى حزب البعث) بقيت نفسها ، وهذا ماأبقى نوايا الرئيس وتصريحاته وربما مطامحه دون برامج تنفيذ شاملة ودقيقة وقابلة للتطبيق ، **وبقيت الإدارة السورية الجديدة طوال العام بكامله تتلمس دراسة الواقع وطرق الإصلاح دون أن تصلح بما يتناسب مع حاجة التطور ومواجهة الصعوبات التي تعيشها سورية ،** وقد صار واضحاً للجميع أن الإصلاح تأخر ، وربما بدأ اليأس يتسرب إلى النفوس في إمكانية إصلاح جذري شامل تحتاجه البلاد فعلاً.

والآن يعتقد المراقبون أن النظام السياسي على أبواب بدء التغيير **ويقال أن الرئيس الأسد سيشكل حكومته الأولى خلال أيام ، ولكنه هذه المرة سيختار ذوي الكفاءة من جهة ويحدد مهمات هذه الحكومة بوضوح من جهة أخرى ،** ويقع على رأس هذه المهمات كما تسرب من أوساط عليمة :

١- **الإصلاح الإداري الجذري الذي يتضمنه إعطاء الوزراء صلاحيات واسعة لتزداد فعاليتهم ويمكن تقويمهم مستقبلاً بمنهجية ، ودمج بعض الوزارات ، وإعادة هيكلية الإدارات ، وإيجاد الشروط المناسبة لمكافحة الفساد وإعادة تغيير تبعية المكاتب والمراكز القومية وغير ذلك.**

٢- **الإصلاح الاقتصادي باعادة النظر بالقوانين الاقتصادية وتطوير القطاع العام** ودراسة التوازن بين الرواتب والأجور ، وتحقيق الإصلاح المالي ، وتنشيط التصدير والعلاقات التجارية بين سورية والبلدان العربية وبينها وبين السوق الأوربية المشتركة.

٣- يقال أن النظام السياسي السوري سيعيد النظر بقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون المطبوعات **ويختط سياسة جديدة تضبط العلاقة بين أحزاب الجبهة وبين النظام السياسي وأحزاب (المعارضة) ، وإجراءات أخرى عديدة . ومن المعروف أن النظام السياسي** سمح لأحزاب الجبهة باصدار صحفها علناً وبيعها في (الأكشاك) بعد أن كانت نصف علنية ، وقد صدرت فعلاً صحيفتان للحزبين الشيوعيين وواحدة للاتحاد الاشتراكي (قدسي) وستصدر بقية أحزاب الجبهة صحفها خلال الشهرين القادمين.

قد تكون هذه المقترحات معبرة عن مطامح الناس وآمالهم وغير واردة بالصيغة التي أشرت إليها في ذهن النظام أو في خططه المقبلة ، التي قد لاتتجاوز بعض التغييرات والإصلاحات غير العميقة مما يتناسب مع تباين أهل النظام وآرائهم ، وفي إطار التمهل والصبر والخطوات البطيئة ، ومهما كانت الخطة فلاشك أن هناك بعض الجديد في سورية بالسنة الثانية لولاية الرئيس بشار الأسد .

بسبب ضغوط التطور السكاني والاقتصادي

ألمانيا تتجه لفتح الباب أمام هجرة العمالة عالية التأهيل

هجرة القوى العاملة من البلدان النامية

يقلل من فرص النمو العامة ولا تعوضها تحويلاتهم

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

ألمانيا مقدمة على تطور سياسي واقتصادي واجتماعي هام. فبعد جمود ساد النظرة لموضوع الهجرة والمهاجرين ولمدة عشرات السنين في ظل حكم المحافظين وبسبب تردد حكومات يقودها الديمقراطيون الاجتماعيون أجبر التطور الاقتصادي العالمي والمحلي في ارتباط بالتطورالسكاني على أعمال الواقعية في بحث سياسات الهجرة ،وبعد أن كان المهاجرون إلى ألمانيا في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام وفي الخطاب السياسي لدى المحافظين «**عبئا**» بل «**خطراً على الهوية**» تنظر إليهم القوى السياسية الآن والإعلام على اختلاف اتجاهاته (كل من زاويته) كعامل تنمية ضروري بل وكشرط للنجاح في المنافسة العالمية المحتدة.

والنمو السكاني في ألمانيا يدق نواقيس الخطر منذ سنوات عديدة ، إذ تعاني ألمانيا **من ضمور سكاني وازدياد شيخوخة الكتلة السكانية . ولو استمر التطور الحالي على ماهو عليه سينخفض عدد السكان من ٨٣ مليوناً حالياً إلى أقل من ٦٠ مليون في سنة ٢٠٥٠- وسيؤدي هذا الانخفاض إلى تقلص عدد القادرين على العمل من ٤١ مليون إلى ٢٦ مليوناً في الفترة ذاتها.**

في نفس الوقت يزداد عالميا دور العلم والبحث العلمي والانتاج القائم عليه .هذا يزيد من الحاجة إلى القوى العاملة عالية الاختصاص .ويحتدم حالياً التنافس العالمي على القوى العاملة عالية التأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**والبلدان التي كانت تضع الحواجز ضد هجرة القوى العاملة إليها تضطر الآن لمراجعة سياساتها لفتح الأبواب امام هؤلاء الاخصائيين بالذات .** ولكن لن تنجح سياسات جذب الاخصائيين إن لم تتوفر للمهاجر ظروف حياة تضمن حقه في اصطحاب أسرته وتعليم أولاده وتمتعهم بحقوق متساوية في مجتمع الهجرة.

القضايا المشار إليها أعلاه هي موضوع تقرير نشرته«**اللجنة المستقلة لبحث قضايا الهجرة**» وهي لجنة استدعتها الحكومة الاتحادية الألمانية ، وتشكلت من شخصيات سياسية من اتجاهات متعددة، وعدد من الخبراء في مجالات الاقتصاد ،والعلوم الاجتماعية ،وممثلين للرأي العام. وتعمدت الحكومة أن تستدعي السيدة رنيسا سيزموت (من الحزب الديمقراطي المسيحي) وكانت رئيسة البوندستاج في عهد(**المستشار كول**) رئيسة للجنة لتأكيد طابعها غير الحكومي ،كان من إنجازات تركيب هذه اللجنة أن **ضاق مجال التحريض القومي أمام قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي وكانت تستخدمه أداة في المعارك الانتخابية كلما طرحت قضايا حقوق** المهاجرين أو حاجة ألمانيا إلى الهجرة.

التحديات العالمية والحاجة إلى مهاجرين

منطلق التقرير هو اختناقات سوق العمل وبخاصة الحاجة إلى اخصائيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوق ذلك تأتي المؤشرات الخطيرة للتطور الديوجرافي **لتحذر من تناقص متواصل في القوى العاملة بسبب كبر متوسط سن كتلة السكان القادرين على العمل ، وتناقصه عدد المواليد.**

ويقول التقريران « ثروة الأمم الصناعية الحديثة تقوم على حيازتها لقصب السبق في إنتاج التكنولوجيا والمعارف العلمية .**ويستمر ازدياد أهمية البحث والتطوير ، ويصير الإنسان أكثر فأكثر عامل الإنتاج الحاسم** ،وفي نفس الوقت يشح مصدر القوى البشرية في الدول الصناعية ويحتدم التنافس العالمي على القوى العاملة عالية التأهيل».

ويستنتج التقرير اتجاهات التطور المقبلة من ممارسة قوانين تطور الاقتصاد والعلم والموضوعية لفعلها فيقرر **أن ازدياد كثافة التجارة العالمية نتيجة اتفاقات التحرير سيتواصل بينما تظل ربحية السلع والخدمات التقليدية راكدة أو تتجه إلى الانخفاض بينما تنفتح أمام المنتجات المبتكرة فرص جديدة.**

ومع تسارع نمو الثروة العلمية التي تتضاعف حالياً كل ٥ سنوات يزداد التشابك العالمي حتى أن أكثر من نصف الناتج الاجتماعي في أكبر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(DECD) يقوم على أساس أبحاث علمية(١٩٩٦) .**التسارع المشار إليه يؤدي من ناحية إلى تقصير دورات تجديد الإنتاج والخدمات ، ويزيد من ناحية أخرى الأهمية الاستراتيجية للبحث والتطوير بالنسبة للمؤسسات.**

«التنافس على أذكى العقول»

هذه العبارة التي قالها المستشار الألماني في أحد تصريحاته منبهاً إلى إتجاه عالمي لا يجوز لألمانيا أن تتخلف عنه تمثل سياسة مرسومة .وقد رصدت وزارة التعليم والبحث العلمي نحو نصف مليار مارك لإجراءات جذب القوى العاملة المطلوبة. **وهناك ترتيبات خاصة لمد إقامة الخريجين الأجانب من الجامعات الألمانية عند توقيعهم لعقود عمل مع المؤسسات الألمانية.** وسيزداد تشجيع دراسة الطلاب المتفوقين من البلدان الأجنبية في جامعات ألمانيا .. أيضا كإجراء لسد النقص في مجالات تخصص معينة.

وينظر التقرير إلى عملية جذب القوى العاملة المتخصصة الأجنبية إلى ألمانيا باعتباره «**نقلا للمعرفة العلمية**» ويستنتج التقرير أن ضغط المنافسة العالمية سيواصل الارتفاع، وأن ألمانيا بأجورها العالية وبمستواها الاجتماعي المرتفع لن تستطيع أن تصمد في هذا المحيط إلا إذا بقيت قادرة

على المنافسة في المجالات الاقتصادية الحديثة. وهو يؤكد على الأهمية الخاصة والمتزايدة «للفروع الاقتصادية المنتجة للمعرفة».

«اكتشاف الأسرة جاء متأخرا»

وقد بدأ النقاش حول قضية الهجرة المستشار السابق أثناء افتتاحه لمرض **EXpo** في العام الماضي بحديثه عن الحاجة لخبراء تكنولوجيا المعلومات **(وراح أنهم سيأتون بهم من الهند)**. وقتها أثار الحزب المسيحي الديمقراطي ضجة زائفة بالقول **(نحن نحتاج لأطفال بدلاً من الهنود)** ولكن اكتشاف الأسرة واحتياجات دعمها وتشجيع الانجاب جاء متأخر جداً ..على الأقل بثلاثين سنة وتبين أبحاث السكان أن **ألمانيا الغربية (الكتلة الكبرى من سكان ألمانيا) قد عانت دائما من شحة الانجاب**.فقط في ألمانيا الشرقية نجحت السياسات الاجتماعية من١٩٧٠ حتى١٩٩٠ في زيادة عدد المواليد بشكل محسوس.

ولكن التقرير ينبه إلى أن الوقت أصبح متأخرا لادارة الدفة.**فجيل الآباء والأمهات المفترضين أصبح قليل العدد في بلد ذي هموم سكاني مقلوب (الشيوخ كثرة والأطفال والشباب قلة).**

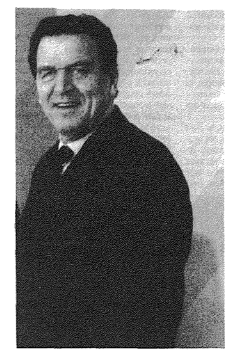
والآثار الاقتصادية للضمور والشيخوخة السكانية تمتد لعملية التنمية الاقتصادية وسوق العمل ومديونية الدولة وأنظمة الضمان الاجتماعي ومجالات هامة أخرى. منذ عشر سنوات قال أحد أخصائيي السياسة الاجتماعية **(هاينر جايسلر)** من الحزب الديمقراطي المسيحي إن **ألمانيا تحتاج سنويا إلى٣٠٠,٠٠٠ (ثلاثمائة الف) مهاجر لضمان تمويل صناديق الضمان الاجتماعي .الآن يوجد من لا يصم آذانه عند سماع هذا القول.**

ولكن هل بعد فتح ألمانيا (ودول أوربية غربية أخرى) أبوابها للهجرة الواسعة من البلدان النامية (وبلدان شرق أوروبا) خطوة للانفتاح على هذه البلدان تبشر بعالم يسوده التعاون والحق المتساوي في التنمية والتقدم والرفاهية؟.

الواقع يقول لا .. المنطلق الألماني متعلق بالمصلحة الخاصة ، بتنمية ألمانيا ذاتها ، ولاستيراد ١٥٠ أو ٢٥٠ ألف خبير من البلدان النامية له أثره العكسي على هذه البلدان.

مطلوب استراتيجية للدفاع عن مصالح العالم الثالث

إتجاه التطور واضح للعيان فنحن في مواجهة مرحلة متميزة في العلاقة بين البلدان



مستشار المانيا

الرأسمالية عالية التطور ومعظم بلدان العالم الثالث وكذلك بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا .أهم سمات هذه المرحلة هي الدور الرئيسي والطاغي الذي يلعبه احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا من قبل حفنة من الدول والاحتكارات العالمية الكبرى .الاتجاه الحالي لسلب عقول البلدان النامية بدلاً من تنمية طاقاتها البحثية في إطار اقتصادي عالمي قائم على التضامن يعني إعاقة تطور هذه البلدان ، بل وقد يصل إلى وضعها في حالة من التبعية لم تشهدها حتى في تاريخها الاستعماري القديم.

والتقرير الذي نعرضه يتعرض «**لفوائد ومثالب**»الهجرة من البلدان النامية ، فيكتب « **من حيث الأساس تهدد هجرة القوى العاملة المؤهلة من البلد كفاءته التكنولوجية ويمكن أن تؤدي إلى الاقلال من فرص النمو الكامنة.** ويمكن أن تكون للهجرة من البلد تأثيرات على الـ**Know How** الكامن فيه ،وعلى الانتاجية ،وأخيرا وليس آخرا على مجمل التطور الاجتماعي.. ويواصل التقرير « **وهناك خطر تدهور اقتصادي يتضاعف من نفسه ،حتى العجز عن أداء مهمات الدولة مما يؤدي إلى ازدياد الهجرة من البلد».**

ويعدد التقرير فوائد هذه الهجرة وهي اكتساب معارف علمية وعلاقات عالمية مفيدة لو استخدمت في البلد ، أي لو عاد المهاجر وواصل العمل في مجاله ، ويذكر التقرير تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية وعوامل ايجابية أخرى. ولكن كل هذه الفوائد هي في عداد «**الاحتمالات**» ،**ولا يمكن اعتبار التحويلات تعويضا عن خسارة البلدان النامية ،لأن الأمر يتعلق بفرص التقدم ،فرص اللحاق بالدول الصناعية عالية التطور.** هذه الفرص تنتهي وتنعدم في إطار عالم يقوم على الاحتكار والهيمنة والضغوط الأمر الذي لابد أن نستيقظ له هو أن **الخطر الماثل لا يقل بل يزيد عن خطر السيطرة الاحتكارية الأجنبية على مصادر المواد الخام** .فالأمر هنا يتعلق بعقل الأمة و بقدرتها على التفكير وعلى إنتاج مستقبلها» .أقل ما ينبغي أن تطلبه بلدان العالم المصابة بهذا التطور هو**عقد معاهدات دولية على أساس ضمان الحق المتساوي في التنمية والتطور حق الدول** في استخدام نتائج البحث العلمي ،في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في إطار عمليات انتاجية متكاملة.

العديد من الاقتراحات المتضمنة في أوراق اليونسكو ومنظمات دولية أخرى لم تحل دون أن تصرخ بلدان متقدمة مثل كندا واستراليا من نزيف العقول**Brain Drain** في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية **ولكن الخطر الذي يواجه البلدان قليلة التطور أكبر بكثير مما يواجه كندا واستراليا.**

لن تستطيع إجراءات المنع من السفر حماية المصالح القومية في هذا المجال فقد تعني العزلة عن العالم عن الجامعات الأوربية والأمريكية ،وعن الخبرة التكنولوجية المتقدمة **يحتاج الموقف الحالي تحركاً عالمياً كانت الدول النامية قد بدأته منذ سنوات عندما طالبت بمؤتمر عالمي حول قضايا الهجرة .**

وسنحتاج لتضامن الدول النامية والقوى المنتقدة للعولمة الرأسمالية في الغرب لطرح حلول تضع التعاون العالمي ،وضمان حق التنمية الشاملة فوق مصالح الاحتكارات الكبرى.

إن التطور الجاري الآن في ألمانيا له شبيهه في معظم دول أوروبا الغربية المتطورة ،من هنا يمكن توقع منافسة شديدة على «**أذكى العقول**» .الغرب الذي فرض حرية حركة الرأسمال عالميا دون حرية حركة القوى العاملة، يعدل الآن استراتيجيته لجذب ما يحتاجه من قوى عاملة دون مراعاة مصالح الآخرين .هذا الطور من العولمة يحتاج إلى استراتيجية خاصة للتصدي له.

جديد الاتحاد الإفريقى فى عصر العولمة والتكتلات



أعلن رؤساء ، دول وحكومات ثلاث وخمسين دولة أفريقية فى اجتماعهم السابع والثلاثين **بلوساكا (زامبيا)** فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ عن قيام التنظيم الجديد للوحدة الأفريقية باسم« **الاتحاد الأفريقى** » بديلا لمسميات مثل« الولايات المتحدة الأفريقية » أو « الدول الأفريقية المتحدة » كما شاءت الدوائر الطموحة فى مقدمتها ليبيا أن تسميها حين اجتمع هؤلاء ، فى اجتماع طارئ فى سيرت(ليبيا) فى سبتمبر ١٩٩٩ .وقد بدا للبعض أن ما حدث منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ٢٠٠١ من اعتماد للوثائق وصياغة اللوائح وتسمية المؤسسات مجرد تغيير شكلى ومسميات لا تحمل جديداً أو لا تعنى جديدا .ولذا أرى أن نبدأ هنا بتعريف القارئ العربى بأسباب عدم اعتبار ما حدث مؤخرا مجرد تطور طارئ فى الواقع الأفريقى رغم الضجيج الإعلامى فى بعض الدوائر الذى يجعل من الحدث وكأنه إبداع مفاجئ ، أو اعتباره فى دوائر معاكسة كأنه مظاهرة طارئة لخدمة أغراض عارضة.

والذين تابعوا التاريخ الأفريقى الحديث يعرفون أن **منظمة الوحدة الأفريقية** والتى قامت عام ٦٣/١٩٦٤ سبقتها مؤتمرات الشعوب الأفريقية فى **القاهرة وأكرا (غانا)** من ١٩٥٨ / ١٩٦١ . ثم **مجموعة الدار البيضاء** المعروفة بالمجموعة المتحررة أو التقدمية ١٩٦١ وقابلها **مجموعة منروفيا** المحافظة فى نفس العام حتى نجحت مساعى قيادات مثل **عبد الناصر ونكروما وهيلاسلاسى** وغيرهم فى الاتفاق على تنظيم موحد تأسس فى **أديس أبابا** فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ وعقد مؤتمره الأول فى **القاهرة** عام١٩٦٤ باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن خلال مراجعة السنوات السبع والثلاثين التى مضت على هذه المنظمة ،لابد أن نعترف أنه قد غلب عليها الطابع السياسى أو بالأحرى المطالب السياسية لشعوب القارة ممثلة فى التحرر من الاستعمار ،وتأكيد معنى الاستقلال القطرى رغم الانضواء تحت التنظيم الوحدوى .وفى هذا الإطار استقل أكثر من عشرين اقليما ،حتى العقد الأخير بسقوط النظام العنصرى بجنوب أفريقيا وتحوله إلى دولة ديمقراطية قوية بقيادة زعيمها **نيلسون مانديلا** بين عامى ٩١/١٩٩٤ . وطوال هذه الفترة تأكدت كثير من الصيغ بل والمبادئ السياسية .**فالرؤساء يجتمعون كل عام فى موعد محدد** (وهذا ما طبقته الجامعة العربية لأول مرة بعد خمسة وخمسين عاما من تاريخها) .**وأنشأ هؤلاء الرؤساء لجنة تحرير المستعمرات بمقر دائم فى دار السلام (تنزانيا)** تمد حركات التحرر بالتدريب والسلاح عبر الحدود إلى قلب المستعمرات لتصل ليد كوادر التحرير رغم أنف القانون الدولى ،وحتى فرضت ذلك على« الشرعية الدولية» نفسها فى اجتماع للأمم المتحدة بجنيف ١٩٧٢ أقر حق مساعدة الشعوب المستعمرة «لتصفية الاستعمار بكل الوسائل» إشارة إلى« الكفاح المسلح» .وأقر **هؤلاء الرؤساء أيضا مبدأ احترام حدود الدول كما أعلنت عند الاستقلال** ، بل وأقرت قبل تصفية المنظمة ومنذ سنوات مبدأ **عدم الاعتراف بنظم الانقلابات العسكرية** تأكيدا للتوجه الديمقراطى للحكومات التى تحضر « الجمعية العامة للرؤساء» وطبق ذلك فعلا على نظم انقلابية **فى ساحل العاج وجزر القمر** على سبيل المثال .وحتى مثال **اريتريا** الذى كاد استقلالها أن يخرق مبدأ وحدة أراضى الدول المستقلة ، صحبه احترام للمواثيق الدولية بموافقة « **أثيوبيا** » من جهة ومسارعة الرئيس **أفورقى** إلى إجراء استفتاء داخل اريتريا حول مبدأ الاستقلال حظى باجماع شعب اريتريا على الاستقلال واعتمدت أثيوبيا نفسها هذه النتيجة .

هذه بعض الإنجازات السياسية ،ولسنا فى حاجة لذكر الدلالات الكبرى لمقاطعة اسرائيل لفترة طويلة ثم رفض مقاطعة ليبيا بسبب قضية لوكيربى كقضايا سياسية ساخنة تخص العرب أيضا.

ولقد أثر انشغال المنظمة بالقضايا السياسية على هذا النحو على أدائها فى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تنشئ مثلا مجلسا اقتصاديا اجتماعيا على نمط الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية ،كما لم تنشئ جهازا ثقافيا مثل اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .. إلى غير ذلك من أشكال النقص فى منظمة إقليمية كبيرة وكفؤة مثل منظمة الوحدة الأفريقية.

من هنا لم تنشأ مبادرة **العقيد القذافى** عام١٩٩٩ لدفع فكرة الوحدة الأفريقية فى مسارها الجديد من فراغ ،فالعالم الذى راحت تنتظمه مؤسسات العولمة تباعا وتفرض نفسها على التجمعات الإقليمية نفسها بالتوجيه أو الايحاءات لإعادة ترتيب الأوضاع ،كان يلزمه مراجعة الأوضاع القائمة في عدد من المنظمات الإقليمية ،وتطلب ذلك مراجعة «الارادات السياسية» لنفسها ايجابا وسلبا. وحيث

حلمى شعراوى

كانت الارادة السياسية على المستوى الأفريقي قد حاصرت نفسها لفترة طويلة في القضايا السياسية للقارة، فقد بات ملحا أن تنظر هذه الارادات في أحوال «التنظيم القائم» تمنحه نفسا جديدا هو الذى صدر عقب اجتماع حيوى بالجزائر للقمة عام١٩٩٩ بقيادة **بوتفليقه** وبسمعته التاريخية ، ثم منح **القذافى** روحا دافقة فى سيرت وطرابلس فى نفس العام ليختار بين المسميات والأشكال صيغة **«الاتحاد الأفريقى».وكلنا يعرف النشاط الليبى الواسع الذى سبق هذه المبادرة لعدة سنوات ، دخلت فيها ليبيا طرفا لا ينكر مهما كان حجمه فى صراعات منطقة البحيرات الكبرى والقرن الافريقيى وليبريا وسيراليون ، وشهد مانديلا الباهر للعقيد بدوره التاريخى بل وشهد له أمام كلينتون أثناء زيارة الأخير لجنوب أفريقيا عام١٩٩٨.**

يمكننا القول هنا أيضا أن هذا الزخم التاريخى لمشروع الاتحاد الأفريقى الذى عرضناه هو الذى حجب منافسات وتحفظات هنا وهنالك على هذا التطور الذى بدا مفاجئا أو متسارعا! خاصة وأن الدعاية الليبية من حول «استقطاب المبادرة» يمكن أن تثير بالطبع هذه القيادة أو تلك، وقد لا يكون الأمر مجرد «الاحتراز الشخصى» وإنما هناك الاحتراز الأمريكى والفرنسى أيضا من تخيفهم «الدعايات كما تخيفهم الوقائع نفسها .وهذا ما نأمل أن تهدأ اندفاعاته على كل الأصعدة فى فترة تأسيس الاتحاد التى ستشهد بالطبع آثار بقية التنافسات أو لصارعات.

ما الجديد؟.

ثمة مسألتان لا تجعل من «الاتحاد » تغيرا شكليا مفاجئا ونتيجة طموح غير محسوب كما كانت توحى أحيانا البيانات والإعلانات الأولى عام ١٩٩٩ .فالاتحاد الجديد يقوم على بنية منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا ،ويواصل مهامها ، ثم أنه فى موجة التأسيس الاقتصادى الاجتماعى الجديد يستفيد من **اتفاقية «ابوجا» (نيجيريا)** الموقعة منذ عام ١٩٩٥ لتأسيس قيام السوق الأفريقية المشتركة بأبعادها الاجتماعية والسياسية ،وتعتبر وثائقها مرجعا أساسيا لكثير من مواد «الاتحاد الجديد» بما فى ذلك موضوع البرلمان والعملة والبنك والمحكمة وحرية التنقل ..إلخ .نحن إذن أمام مصدر آخر أساسى لتأكيد عدم مفاجأة الاتحاد!.

أما من الناحية العملية ،فإن الاتحاد بالإدارة السياسية الجديدة قد أعطى الدفعة الحقيقية لإمكان تنفيذ هذه المؤسسات وغيرها لمهامها تنفيذاً أكثر الزامية . ويمكننا هنا عرض الإضافات الحقيقية للمشروع الجديد وما يقترن بها من تحفظات أو عقبات لا تغيب عن متابعتها:

ملس ريناوى

١-جعل الميثاق الجديد اجتماع الرؤساء جمعية عمومية لاعتماد «أعمال مؤسسة تنفيذية أكبر اختصاصا هى المجلس الوزارى»،وكان الوضع السابق فى المنظمة يجعل المجلس الوزارى مجرد «تمهيدى» لاجتماع القمة . ومن هنا يبدو تسمية «المفوض العام» بديلا إيجابيا للسكرتير التنفيذى السابق الذى كاد يتوقف دوره عند تنسيق الأعمال لا تنفيذها . لكن هذه الدفعة التنفيذية نفسها قد تجعل عدم الالتزام الكامل- وهذا أمر متوقع -أكثر إخلالا ببنية الاتحاد.

٢- صار البرلمان مؤسسة تشريعية من مجلسين ، ويجرى بحث التمثيل بنسبة السكان أو بالتساوى ،حيث سيكون الخيار الأول أكثر ديمقراطية وتمثيلا ، وإن كان ذلك اقلق الدول الصغيرة التى تتمتع حاليا بالتمثيل المتساوى مع أكبر الدول فى القارة. وهنا يحتمل أن يركن إلى المجلس الأعلى (الشيوخ) لتعويضهم هذه المخاوف.

٣- ينص التنظيم الجديد على خطوات عملية للوحدة الاقتصادية تشمل مسائل خطيرة مثل« العملة» والبنك المركزى ..إلخ .وكان ذلك منصوصا عليه فى اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة . ولكن هذه الخطوة فى الاتفاقية كانت تصل لأهدافها على مراحل حتى عام ٢٠٢٥ تقريبا ويستحيل تنفيذها فى بضع سنوات وفق قواعد الاتحاد الجديد . لذا يرى البعض الالتزام بخطوات أبوجا ، ويرى آخرون محاولة الترفيق «بترتيبات وسط» لا تستغرق كل هذه السنين لكنها لا تتعجل الأمر أيضا خاصة وأن فى ذهن البعض حجم الارتباطات الاقتصادية بالأسواق الخارجية وخاصة الاستعمارية السابقة.

٤- ثمة توفيق بين مشروع محكمة العدل الأفريقية وبين آلية فض المنازعات الحالية التى قامت ولم تتحرك كثيرا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية . ويقتضى هذا تسليم أكبر مما هو فى الواقع بالحد من السيادة القطرية وتأكيد الالتزام بالهدف الخالص «للقانونية» على المستوى الأفريقى. والأمر يتعلق بمدى ديمقراطية الأوضاع داخل كثير من بلاد القارة واحترام القانون داخلها ووضع المواطنة والانتماءات «الوطنية» لا القبلية أو العرقية ..إلخ.

٥- يعطى الميثاق الجديد مساحة طيبة لدور المجتمع المدنى ومنظمات الشباب والمرأة فيه بوجه خاص ،وفرصة التعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الاشارة للأحزاب والتعددية السياسية.. الخ .والحق أن هذا الباب من إنجازات المشروع الجديد لم يشرع أى تنظيم أفريقى آخر فى هذا المجال ، وتتعامل فيه فقط منظمات الأمم المتحدة بأفريقيا مثل اللجنة الاقتصادية بأديس أبابا ،حيث لا يختلف خطابها فى هذا الصدد عن الخطاب الدولى أو العولمى المألوف.

٦- يمضى الاتحاد على تأكيد مبادئ هامة أقرتها منظمة الوحدة فى السنوات الأخيرة كما ذكرنا ،ومن ذلك عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية ، لكنه تقدم خطوة أخرى بتأكيد إمكانية التدخل العسكرى إلى جانب نظام إذا طلب ذلك لظروف داخلية خاصة . وهذا المبدأ قد يطرح مجالات جديدة للنزاع عند اتخاذ القرارات بهذا الشأن ، لأنه يفترض أوضاعا ديمقراطية حقيقية على مستوى القارة لا تتوفر فى الواقع ، ففى حالة الوضع الديمقراطى نتصور أن تمثيلا شعبيا حقيقيا هو مصدر الطلب بينما نعرف الكثير عن كيفية وصول الحكام والأحزاب الحاكمة فى القارة إلى السلطة وفى أطر «شرعية»!.

٧- هناك مشكلات أخرى كثيرة بالطبع لا يتسع المجال لذكرها تتعلق بالموقف من المنظمات الاقليمية السابقة على قيام الاتحاد مثل« الايكواس» غرب أفريقيا وسادك -جنوب أفريقيا وكوميسا -شرق أفريقيا.. ودول الساحل والصحراء، من شمال شرق.. إلخ وهذه التنظيمات تحكمها اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الاقليمى المبسط الذى يشير إليه ميثاق الاتحاد.

عن المقارنات والمستقبل

تجرى من حول مشروع الاتحاد مقارنات لامعنى لها وخاصة المقارنة بالاتحاد الأوربى وآلياته ، مرة للسخرية ، وأخرى للاحباط .وفى تقديرى أنه لا مبرر لهذه المقارنة ،فالاتحاد الأوروبى يحميه نظام رأسمالى متقدم ،خلق الدولة الوطنية القوية أولا ثم خلق آليات التوحيد والعولمة ، بينما التطور الاجتماعى والرأسمالى فى أفريقيا معوق تماما بسبب الاتحاد الأوروبى الأمريكى نفسه وعولمتهم المفروضة!.

مبادرة العقيد القذافى للوحدة الإفريقية لم تنشأ من فراغ بل سبقها دور ليبى مهم شهد له الجميع وفى مقدمتهم نيلسون مانديلا

وفى ظل آليات الرأسمالية العالمية المتوحشة يعانى الاتحاد الأوروبى نفسه الكثير من المتاعب مع الولايات المتحدة ونفوذها الاقتصادى والسياسى على السواء ،بل تدهورت أحوال أوروبا الاقتصادية فى سنوات الاتحاد/ المثال بأكثر مما تقدمت رغم الفارق بيننا وبينها لظروف تاريخية ،وتعانى أوروبا بسبب «عولمتها» مشاكل بدت عرقية وطائفية وانتهت بانفراد الاستبداد الأمريكى بها فى البلقان بما يشبه مشاكل أفريقيا العرقية ، بل وفى ايرلندا بما يشبه غيرها من مناطق الصراع الدينى .. إلخ .أما الاستبداد الأمريكى على ألمانيا وأوروبا الشرقية وغيرها فلا يحتاج لبيان كثير.

قد تكون المقارنة الأخرى مع الجامعة العربية، حيث تذكر سلبيات طموحات الوحدة وايديولوجيتها ، أو تذكر الخيبات رغم النزوع للوحدة .ولست فى حاجة لأن أزيد بدورى أنها ليست فقط خيبات الأيديولوجية وإنما العجز أمام الحقائق القومية التاريخية واللغوية والدينية التى كان من المفترض إن تدفع أكثر حركة التوحيد .ومع ذلك فإن وجود أكثر من نصف العرب على أرض القارة سكانا ودولا كفيل أن يجعلنا ننتظر نتائج المراجعة للسلبيات أو دفع الايجابيات ، بما لا يدفعنا لليأس ، قدر ما نتوقع تزايد المدركات الايجابية مثل دعم آلية التنفيذ باجتماعات القمة على الجانبين أو تزايد دور المنظمات الشعبية والمدنية والحقوقية لتصبح أداة مراقبة ودفع للتطور الاجتماعى الديمقراطى مثلما دفعت من خارج التنظيم- حركة التحرر الوطنى من قبل.

إن المشكلة الرئيسية الآن ليست مجرد النظر إلى التنظيم الشكلى للاتحاد الجديد أو الجامعة العربية ، وإنما المشكلة فى تجسدات العولمة الامبريالية ضد مثل هذه التنظيمات لو لم تكن قوية ذاتياً بقدر كاف على النمط الآسيوى على الأقل.

وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى عدة حقائق نرى من الواجب التنبيه إليها:

١-أن هناك مشروعا اقتصاديا طموحا تقدم به بخطة محددة الرئيس «**مبيكى**» رئيس جنوب أفريقيا باسم البرنامج الألفى للاصلاح الاقتصادى **MAP** متطلعا لأن يشبه «مشروع مارشال» لأفريقيا. وهناك مشروع آخر من قبل الرئيس **عبد الله وادى** (السنغال) باسم« **أوميجا**» مشابه للأول ولنفس التوجه . وقد قررت قيادة الاتحاد الجديد دمجهما ، والسعى بهما لدى« الكتل والمؤسسات العالمية» للحصول على التمويل المناسب لدفع «خطة أبوجا» الاقتصادية لمرحلة التنفيذ فى جو رأسمالى عالمى وقارى ،وفى ظروف أفضل للوجود فى إطار العولمة.

فإلى أى حد تتوفر النوايا الحسنة والعمل الجاد فى المستقبل القريب للاستفادة من هذه الخطط المستقبلية يعد ضمان قيام« **الشرعية الأفريقية» الخاصة للتنمية المستدامة** إن جاز التعبير؟ وكيف لا تصبح مثل هذه الخطط فضاء جديدا للتبعية الاقتصادية ثم السياسية باحتواء آليات العولمة لمضمونها والدول الأساسية فيها مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر والسنغال ومصر، المشرفين على هذه الخطة؟.

وهل نتوقع أن تلتفت دول الخليج مثلا لمثل هذا البرنامج الاستثمارى التنموى المنظم؟.

٢-ما الذى **يمكن أن يلتفت إليه العرب فى هذه الظروف باعادة طرح آليات التعاون العربى الأفريقى على أسس جديدة؟** وفى هذا الجو الأكثر شرعية والأكثر ديمقراطية على المستوى الأفريقى على الأقل ؟هل تؤدى الأسس الجديدة التى صيغت فى اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى بالجزائر قبل القمة الأفريقية إلى دفع هذه العلاقات العربية الأفريقية نحو مدركات أكثر تضامنا فى مواجهة آليات العولمة؟ أم ترانا مقبلين على عملية اندماج أكبر تحت طائلة النفوذ الأوروبى والأمريكى نتيجة سياسات المتوسطية والشراكة وقواعد منظمة التجارة العالمية الجارى تأكيدها من على الأرض العربية فى الدوحة قريباً؟.

لا أريد أن أضاعف احباطات القارئ بملاحظات أخرى تزيد من قلقه .فالطريقة الليبية فى معاملة هذا الموضوع قد تفجر تناقضات لا يتحملها المشروع ،وكثرة الدعاية والاعلام والاعلان والشخصنة كثيرا ما عوقت مشروعات ليبية أكثر تماسكاً من هذا الاتحاد الوليد ، لكنا نثق أن التحرك الليبى الذى لم يصدر عن فراغ أفريقى سوف يدرك الحقائق بالضرورة ،والخسارة المتوقعة لن تكون بسبب مجرد تأثير قطر واحد مثل ليبيا ولكن بسبب ضعف أساسى فى البنية الأفريقية نتيجة النفوذ الأجنبى الكثيف بالقارة . وتبدو بوادر ذلك فى تمويل الحروب الصغيرة وتجارة السلاح والماس ، والتفاف أمريكا على آلية التدخل وفض المنازعات لكسب مواقع أكثر للتدخل مثلما فى مشروع تدريب الجيوش الأفريقية الذى يمضى وحده رغم كل هذا العداء للتحركات الأمريكية ،ولهجة القذافى الآخذة فى التصاعد إزاء هذا «العدو الأمريكى».

ولن نتحدث أيضا عن عمليات الاحتواء الأيديولوجى بنشاط الفرنكفونية ،والكمنولث ، ومشروعات القيادات الجديدة فى القارة التى لا تمضى فى أى إتساق مع مشروع «الاتحاد الأفريقى» الجارى إقامته.

ومع ذلك فالذين اجتمعوا فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ لم يكونوا محبطين ولم ييأسوا من الوصول بحركة الوحدة إلى عام ٢٠٠١.

فيتنام خضراء وحمراء أيضا!

استطاع الحزب الشيوعي الفيتنامي أن يصحح مسيرة الاقتصاد الوطني معتمدا في الأساس على التمويل المحلي ،لم يعتبر أن آليات السوق والمنافسة هي سمة رأسمالية، وإنما نتاج الحضارة الإنسانية فحقق بذلك تقدما كبيرا يدل عليه عدم وجود بطالة تقريبا . ومع ذلك فما تزال تجربة الحزب الواحد وما يسمى باشتراكية السوق قيد الاختبار.

رسالة هانوي

فريدة النقاش

ليس من رأى كمن .. سمع .. هذا قول مشهور صار مثلا لكثرة ما تبين البشر أن التجربة الملموسة هي شئ يختلف كلية عن الكلام النظرى المجرد ، ولم يفت العرب الذين فتحوا البلدان وأنشأوا إمبراطورية واسعة ازدهرت في ظلها الحضارة العربية الإسلامية حين انفتحت على ثقافات الشعوب الأخرى، «لم يفتهم أن يقولوا بعد أن عرف رحالتهم بلدان العالم شرقا وغربا وشمالا وجنوباً في الأسفار سبع فوائد ».

فما بالنا لو كان هذا السفر إلى **فيتنام ذلك البلد الأسطورى في مخيلة جيلي وفي تجربته ، البلد الذى انتصر بعد كفاح مجيد ضد الامبراطورية الفرنسية القديمة في نفس العام الذى إندلعت فيه ثورة التحرير الوطني الجزائرى سنة ١٩٥٤ ودخلت معركة «ديان بيان فو»** في ذاكراتنا نحن الذين كنا قد بدأنا سنين المراهقة .. دخلت كملحمة من الملاحم الكبرى والإنجازات التاريخية العظمى،كما انتصر على الغزاة الصينيين واليابانيين.

وما أن خرجت فيتنام منتصرة من «ديان بيان فو» وطردت الفرنسيين إلا وكان عليها بعد ذلك بسنوات أن تواجه الاستعمار الجديد بكل عنفوانه ، وذلك بعد أن كانت أمريكا قد سجلت صك ملكيتها للقنبلة الذرية التى ألقت اثنتين منها على مدينتين يابانيتين مسالمتين بعد أن كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت فعلا وأعلنت اليابان استسلامها ، وجرت واحدة من أكبر المذابح الوحشية في تاريخ البشرية في مدينتي **هيروشيما ونجازاكي** اللتين ما تزالان تعانيان من آثار الإشعاع النووى حتى الآن **لا لشئ إلا لتثبت أمريكا كأى رئيس عصابة أنها البلطجي الوحيد في هذا العالم،ولتؤكد امتلاكها وحدها لهذا السلاح المدمر لتهدد به العالم.**



وهكذا كان على دولة صغيرة من الفلاحين أن تخرج من نصرها على فرنسا بعد تضحيات هائلة لكن ملهمة لكل الشعوب المستعمرة الأخرى إلى معركة جديدة مع الأمبريالية الأمريكية كانت بحق معركة عصرنا لأنها **شهدت في عام ١٩٧٥ انتصار فيتنام البلد الصغير بجماهيره الفقيرة من الفلاحين على هذه القوة الغاشمة.**

ولن ينسى أبدا الذين شاهدوا مثلى على شاشات التلفزيون وفي الأفلام التسجيلية **مشهد خروج الجنود الأمريكيين من سايجون حين التجأ آخر من بقى منهم على قيد الحياة، فلم يقتل أو يقع في الأسر إلى سطح السفارة الأمريكية ،وقد ارتسم الهلع على وجوههم وهم ينتظرون الطائرات المروحية لتلتقطهم من فوق السطح وتنقذهم من الأسروفى مدينة «هوشى**

منه» سايجون سابقا.. طلبت من مرافقنا زيارة مقر السفارة الأمريكية القديمة التى تحولت إلى قنصلية..

كانت الإمبريالية الأمريكية قد ارتكبت من الفظائع فى حق الشعب الفيتنامى ما لا يخطر على البال فألقت بقنابل النابالم والقنابل الفوسفورية المحرقة دولياً وحرقت مزارع الأرز الذى هو الغذاء الرئيسى للشعب الفيتنامى وأيضا المكان الذى كان يختبأ فيه الثوار ، وطورت أسلحة خاصة لمعرفة هذه المخابئ تستدل عليها برائحة البول ، ودمرت بيوت الفلاحين والمدن كبيرها وصغيرها ، وعذبت الأسرى تعذيبا وحشيا لتنتزع اعترافات حول خطط الثوار وتكتيكاتهم ..ولعبت كل من الصين والاتحاد السوفيتى فى ذلك الحين أدوارا كبيرة فى تمويل الثوار بالسلاح وتدريبهم **وكان تطويق الصين أحد الأهداف الكبرى لهذه الحرب الضارية التى شنتها الإمبريالية الأمريكية على الشعب الفيتنامى..**

ونشأت حركة تضامن عالمية هائلة مع الشعب الفيتنامى امتدت حتى إلى الشعب الأمريكى نفسه فنظم شباب الطلبة والعمال مظاهرات حاشدة وقام المجندون الأمريكيون للذهاب إلى فيتنام باحراق بطاقات تجنيدهم وقدمتهم السلطات إلى المحاكم، كان من أشهر هؤلاء الملاكم العالمى **«محمد على كلاى» والرئيس السابق «بيل كلينتون»..**

ولما كانت الحرب الفيتنامية قد بلغت أوجها فى ظل حرب الاستنزاف التى شنها الجيش المصرى بعد هزيمة١٩٦٧ على طول حدود سيناء ،فقد كانت انتصارات فيتنام هى انتصاراتنا وأفردت الصحف وأجهزة الإعلام المصرية مساحات واسعة لتغطية نضال الشعب الفيتنامى وإبراز البطولات الهائلة للطيارين والمقاتلين نساء ورجالا والطريقة التى نظم بها الشعب الذى امتلك إرادته حياته اليومية من أجل صمود طويل فى المدن والأرياف، بينما كانت هناك مزحة شائعة فى مصر فى ذلك الحين إذ يصف المقاتلون فى جبهة حرب الاستنزاف سكان القاهرة« بشعب القاهرة الشقيقة»، بسبب الانفصال الذى كان قائما بين الجبهة وحياة الناس البعيدين عنها وهذه قصة طويلة أخرى:

وحين مات **«هوشى منه»** القائد الثورى التاريخى لنضال الشعب الفيتنامى سنة ١٩٦٩ كتب الشاعر **أحمد فؤاد نجم** قصيدة شهيرة باسم هوشى منه» غناها فنان الشعب الراحل الشيخ **«إمام عيسى»** وتلقفها تجمعات الطلاب والعمال والمثقفين وكانت دائما بين «المضبوطات» التى يستولى عليها البوليس فى كل حملة اعتقال بعد أن اشتدت الحركة المطالبة بتحرير سيناء ومعاقبة المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧.



رئيس وزراء فيتنام يخاطب الجمعية الوطنية

أسوق هذه المقدمة الطويلة لأعرض لكم مشاهداتى بعد زيارة قصيرة لفيتنام، جنبا إلى جنب رؤية واحد من المناضلين العرب هو الطبيب الأردنى الدكتور« **نبيه أرشيدات»** المقيم فى سوريا والذى ناضل طويلا على أرضها عضوا فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى السورى وطبيبا لكل من احتاجه دون مقابل، وشعلة من النشاط فى أوساط الحركة الثقافية والسياسية ،و« قدم مساعدة فعالة لشعبنا الفيتنامى خلال سنوات طويلة، «كما أكد الأمين العام للحزب الشيوعى الفيتنامى وهو يرحب به .

قليلة هى الكتب العربية التى سجلت للتجربة الفيتنامية بعد الحرب وتوحيد شطرى البلاد سنة ١٩٧٥ لتقوم جمهورية فيتنام الاشتراكية .

كنت وأنا أتجول فى شوارع «هوشى منه» أسترجع ذلك التاريخ الحافل لنضال الفيتناميين ، وأحاول أن أتلمس تأثيره على تلك الأجيال التى شبت بعد الاستقلال وتوحيد شطرى فيتنام .وعلى طريقة العيش وأنماط الاستهلاك ومستوى المعيشة وتطلعات الشباب وأحلامهم..

ومثلما نقول نحن المصريين إن مصر هبة المصريين يقول الفيتناميون نحن صنعنا فيتنام ،التى لم تكن هدية من الطبيعة القاسية التى تغضب كثيرا فتكون الفيضانات والأعاصير المدمرة. وهم يواصلون الآن صنعها فى ظل المتغيرات العاصفة. فى الطريق من المطار إلى فندق **«ريكس»** فى وسط **«هوشى منه»** والذى كان القادة العسكريون الأمريكيون يعقدون فيه مؤتمراتهم الصحفية حول آخر تطورات الحرب ، **وجدت «أجانس» سيارات .. «سايجون فورد» ،وبعد قليل ..« نسلة فيتنام» فوجدت نفسى وجها لوجه أمام العولمة..** وكنت قبل ذلك بلحظات قليلة أقول لمرافقتى إننى فى غاية السعادة لأن «هوشى منه» واحدة من المدن الكبيرة التى زرتها مؤخرا ولم تهاجمنى فيها إعلانات **«ماكدونالدز»** فى كل مكان كما كان الحال مع موسكو التى زرتها قبل شهرين.

فيتنام بلد فقير ما يزال اقتصاده زراعيا فى الأساس إلا أن الحكومة نجحت فى تحقيق اكتفاء ذاتى فى الغذاء حتى تضمن أن يأكل شعب من ثمانين مليونا ، متوسط الأجر يقل عن أربعين دولاراً فى الشهر ، ويتقاضى معلم الابتدائى وأستاذ الجامعة الأجر نفسه أى أربعين دولارا فى الشهر ، والدولار يساوى ألف وأربعمائة دونج وهى العملة المحلية ،يكثر الباعة الجائلون فى طرقات المدينة بينهم أطفال لا يتسولون .. فلم أر متسولا واحدا إنما هم يبيعون أشياء صغيرة للسياح الذين يتزايدون بانتظام، لا فحسب لأن فيتنام بلاد جميلة ذات طبيعة ساحرة ومميزة، ولكن أيضا لأن الحكومة وجهت استثمارات كبيرة للسياحة ويتدفق السياح من سنغافورة وماليزيا بشكل خاص حيث يرتفع مستوى المعيشة فى هاتين الدولتين.

ورغم أن نمو الاقتصاد لم يحقق النسبة التى خططت لها الحكومة أى ٥ر٧٪ هذا العام فقد ارتفع مثلا معدل صيد الأسماك بنسبة ١٣٪ وارتفع الناتج الصناعى الاجمالى

بمعدل ١٤٪ ،وحقق قطاع الخدمات زيادة قدرها ٥ر٧٪ وقطاع السياحة ٩ر١٠٪ ، وإزدادت صادرات البلاد بنسبة ٢ر١٦٪ فتضاعفت صادرات الخضراوات والفاكهة مرتين ونصف وزادت صادرات البترول بنسبة ٨ر٢٦٪ ،ومع ذلك بقيت واردات فيتنام أعلى من صادراتها بنسبة ٥٪ عن نفس الفترة.

وتأسس ٦٦٠٠ مشروع استثماري مشترك وأينما ذهبنا فى أطراف المدينة الخضراء الشاسعة كان مرافقونا يشيرون لنا إلى المناطق الصناعية التى يقوم فيها استثمار مشترك وتنشأ حولها جامعات جديدة.

وفى مناطق الاستثمار المشترك والأجنبى يشتد الصراع بين العمال الوطنيين والمستثمرين ،وحين وصلنا إلى فيتنام كان هناك **ألف ومائتان من العمال المضربين فى مصنع يملكه مستثمر تايوانى** حين قرر صاحب المصنع زيادة ساعات العمل أربع ساعات إضافية فى اليوم دون زيادة فى الأجر ،فضلا عن أنه لم يكن قد وقع عقودا مع العمال أو اشترك مصنعه فى نظام التأمينات الصحية والحكومية.ومتوسط أجر العامل فى هذا المصنع يقل عن ثلاثين دولارا..

ولكن أهم ما فى هذا الصراع هو التدخل الحازم للاتحاد العام للعمال دفاعا عن حقوق العاملين وهو التدخل الذى أسفر عن دفع الرواتب والأجور الإضافية واشتراك المصنع فى نظم التأمينات ،وأكد خبراء صندوق النقد الدولى الذين كانوا يجرون مفاوضات مع الحكومة الفيتنامية أثناء زيارتنا أن **قوة الدفع الرئيسية لنمو الاقتصاد الفيتنامى تكمن فى قدرة الحكومة على تعبئة وتجديد الاستثمار المحلى أولا، أما التباطؤ فى الاقتصاد فإنه مرتبط بضعف الاقتصاد العالمى ككل فى هذه الفترة.**

وتخطط الحكومة الفيتنامية لتطوير المشروعات المملوكة للدولة أى القطاع العام وتجديدها مع الابقاء على ملكيتها ، وهى تدرك أنه من أجل تعظيم النمو الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر لابد من اتخاذ اجراءات تؤدى إلى مزيد من الاستهلاك المحلى للمنتجات الصناعية والزراعية. تمتلك مرافقتى مشروعا خاصا لخدمات الكمبيوتر والانترنت ومثل هذه المشروعات تتكاثر كالفطر بعد أن أطلقت الحكومة منذ بداية التسعينيات حرية العمل للقطاع الخاص.

وأثناء زيارتى التى استمرت أسبوعا كان آلاف الزائرين يتوافدون فى أيام التسوق لبرامج الكمبيوتر التى قدمت مائة وسبعين منتجا جديدا صممتها سبع وخمسون شركة فيتنامية لتكنولوجيا المعلومات.

وحين سألتها

-هل أنت عضو فى الحزب الشيوعى سارعت إلى الرد.

-لا ليس لدى وقت.

وهو الرد الذي سمعته بعد ذلك من آخرين حتى أننى أخذت أتساءل كما تساءلت بطلة رواية **صنع الله إبراهيم**« وردة » ألن يكون العالم فى حاجة بعد الآن للمناضلين الذين سيستبدلهم بالخبراء؟! ، يتطور عالم الأعمال الخاص بسرعة فى فيتنام لكنه التطور الذى يحدث حتى الآن فى ظل وجود مايسترو قوى هذا القطاع العام الذى تجرى عمليات دائمة لتحديثه وامداده بالتكنولوجيا المتطورة.

لقد واصلت فيتنام التمسك بخيارها الاشتراكى ودافعت عنه وجددت فى أساليب عملها دون أن تتخلى عن الهدف الأساسى وهو بناء الاشتراكية، ذلك الهدف الذى أخذ يبتعد لكنه لا يغيب أبداً، لأن ما يحدث هو تأمين المرحلة الجنينيــــة الأولى للبناء الاشتراكى.

خضراء أيضا

زار « أرشيدات» فيتنام فى العيد الوطنى الخمسين ،وهى ذكرى ذلك اليوم الذى أعلن فيه قائد الشعب الفيتنامى الرئيسى هوشى منه قيام جمهورية فيتنام الديمقراطية بعد انتصار ثورة آب« أغسطس» على المحتلين الفرنسيين واليابان سنة ١٩٤٦ والتى كانت أول ثورة وطنية ديمقراطية منتصرة فى آسيا فى هذا القرن، وفى بلد لم يعرف تاريخه أنه استعمر بلدا آخر.

وبعد قيام الجمهورية الوليدة بواحد وعشرين يوما فقط استأنف المستعمرون الفرنسيون عدوانهم عليها بهدف خنقها إلى أن تلقوا هزيمة نكراء فى ديان بيان فو» عام ١٩٥٤ ،وهو العام الذى بدأت فيه أمريكا عدوانها على فيتنام الذى استمر على مدى واحد وعشرين عاما ليسقط سايجون فى أيدى الثوار عام١٩٧٥ فى مشهد تاريخى بعد أن ألقيت على البلاد قنابل تفوق كل ما استخدم فى الحرب العالمية الثانية.

وأود أن أتوقف معكم أمام واحد من زوار فيتنام حكى عنه **أرشيدات** فى هذه المناسبة هو« **رويرت موللر**» الضابط السابق فى الجيش الأمريكى والذى ساهم مساهمة فعالة فى الضغط على الحكومة الأمريكية لرفع الحصار عن فيتنام وتحسين العلاقات معها .فقد كان كسب الأصدقاء من الشعب الأمريكى كله هدفا من أهداف الثورة الفيتنامية ،ووسيلة من وسائلها لمخاطبة الشعب الأمريكى الذى لم تطابق أبدا بينه وبين الدولة.

وهناك بيت شعر ذاع فى ذلك الحين لشاعر العامية المصرى **«عبد الرحمن الأبنودى»** الذى قال واصفا الثوار الفيتناميين فى قصيدة له تدعى« **بيوق العصر**».

صادقوا أمريكا شعباً حين حاربوا الدولة

فكيف إستطاعت فيتنام التى رآيتها وراها « أرشيدات» أن تنجو بنفسها من الانهيارات والتحولات الدرامية التى عرفتها بلدان أوروبا الشرقية فانتقلت هذه البلدان فى شهور قليلة من حالة لحالة وبدلا من الخيار الاشتراكى أصبح هناك خيار السوق والليبرالية الجديدة أى الرأسمالية الطليقة، يتوقف أرشيدات طويلا أمام **دور الحزب الشيوعى الفيتنامى الذى قرر فى مؤتمره السادس عام ١٩٨٦ أن يواجه الحقائق كما هى بعد أن وقعت البلاد فى أزمة كبيرة تعددت مظاهرها.فى بلد فقير لبيته من الفلاحين.**

فإذا كان الشعب الفيتنامى عامة يتصف بالبساطة والدماثة والتواضع فإنه والحزب الذى يقود حياته السياسية والاقتصادية يستلهمان نموذج قائد فذ هو« **هوشى منه**» ويتعلمان من سيرته التى تعلمت منها أيضا شعوب أخرى .

يقول أرشيدات « **زرت ضريح الرئيس هوشى منه**» ، وكذلك منزله المتواضع .فعندما حررت هانوى اختارت قيادة السلطة الثورية قصر الحاكم الفرنسى ليكون مقرا لرئاسة الدولة فى هانوى واقترحت على الرئيس هوشى منه أن يكون مقره فى جناح فى هذا البناء . ولكنه وهو الذى ظل عازبا ، لم يقبل بهذا الاقتراح ، وقال أنه لايحتاج إلى هذا الجناح الكبير وفضل عليه منزل الحارس الخشبى .وقد زرته وهو مؤلف من ثلاث غرف صغيرة ويقربها بحيرة ماء جميلة .وقد بقى فى هذا البيت الصغير حتى آخر يوم فى حياته!.

اشتراكية السوق تنهض أولا على تعبئة الموارد المحلية

ومثلما كان هوشى منه يرى الحقائق كما هى فعل حزبه الذى قدم برنامجا متكاملا للنهوض بالاقتصاد وبمستوى معيشة الشعب بعد أن قرر أن **فيتنام ما تزال تعيش فى المرحلة الأولية جدا للاشتراكية ولابد من إنعاش كل أشكال الانتاج سواء عن طريق القطاع العام أو التعاونى أو الخاص والفردى بشرط أن يحتفظ القطاع العام بقدرته على القيادة بعد تصحيح إدارته وتنظيمه على أساس اقتصادى** . وركز البرنامج على ثلاثة أهداف **توفير المواد الغذائية** إذ كانت فيتنام تستورد الأرز الذى هو الغذاء الرئيسى للشعب، وهى الآن تصدره وبضائع الاستهلاك والتصدير، ثم **تعزيز علاقات الانتاج الاشتراكية وأخيرا الاستخدام الصائب للعلاقات بين البضائع والنقد وربط الانتاج بالتسويق فى كل المجالات الاقتصادية.**

وقد أدت هذه الخطة إلى خلق مصادر للتراكم ولضمان العلاقة بين التراكم والاستهلاك حتى ينتعش الاقتصاد ككل مع التركيز على الزراعة.

وفى مجال السياسة شدد الحزب على الديمقراطية فى داخله وفى المجتمع على أن يكون أولئك الذين يصدرون القرارات مسئولين عن تنفيذها ، ولهذا يجب أن تكون تلك القرارات قابلة للتنفيذ فى الواقع ،وكذلك رفع القدرة الكفاحية والادارية للحزب.

وأدخلت الدولة والحزب تغييرا قويا فى بنية الاستثمار فأجلت بناء العديد من المشروعات التى كانت ستقام برأسمال خارجى وداخلى ،خاصة المشاريع التى تتطلب أموالا طائلة وزمنا طويلا لإنجازها وهكذا فإن المبالغ التى توفرت جرى توظيفها فى المشاريع المفتاحية والتى تخدم مباشرة البرنامج الاقتصادى الثلاثى أى توفير المواد الغذائية وبضائع الاستهلاك وتشجيع التصدير وحدث تقدم زراعى كبير وقفزات فى إنتاج المواد الغذائية.

واتخذت الحكومة اجراءات وتدابير لإيقاف التضخم مستخدمة سياسة السعر الواحد التجارى وربط الأسعار الداخلية بأسعار السوق العالمية ..وهو ما جعل التدابير للقضاء على السوق السوداء ممكنة فأخذت الزيادة الشهرية للأسعار بالتناقص فى السوق **وأصبح ممكنا أن تضع الدولة الفيتنامية برنامجا للتنمية والاستقرار الاجتماعى حتى عام ٢٠٠٠ وهو البرنامج الذى وضعه المؤتمر السابع للحزب عام ١٩٩١** . وقد تأسس البرنامج على فكرة مبدئية أساسية تقول إن التمويل الداخلى هو صاحب الدور الحاسم رغم أهمية التمويل الخارجى ،وهو مبدأ يدعو له الاقتصاديون الوطنيون فى كل بلدان العالم



الرعاية الصحية للفقراء

النامى حتى تتخفف من أعباء الديون أو الارتباط بالممولين الخارجيين ،وحتى الدول التى تصنعت حديثا والتى تتمتع بدعم مالى خارجى كان عليها أن **تحرك ما بين ٧٠-٨٠٪ من قدراتها ومدخراتها الداخلية فى المرحلة الأولى للتصنيع.**

سوق أشتراكى

ودلت التجربة الفيتنامية التى شرعت فى تنفيذ هذا البرنامج أن **آلية السوق التى تفوقت على آلية التخطيط المركزى ليست- أى آلية السوق- سمة خاصة بالرأسمالية بل هى النتاج المشترك لتطوير الحضارة الإنسانية** ،وتعتمد طبيعتها الاجتماعية ،على العوامل الاقتصادية السياسية للنظام الاجتماعى، وهو ما أسماه الصينيون بعد ذلك **باشتراكية السوق**» إن استخدام المقولات والقوانين الموضوعية للاقتصاد السلعى، مثل قانون القيمة والمنافسة والعرض والطلب والمكافأة والعقاب تهدف تماما إلى تحفيز المبادرة والديناميكية الاجتماعية وتحرص على الإبداع وتفتح المواهب وتخلق قوة محركة لتطور كبير للقوى المنتجة على أساس انجازات العلم والتكنولوجيا الحديثة ومن أجل القيام ببناء راسخ للقاعدة المادية والتكنيكية للإشتراكية» **وإنطلاقا من هذه النظرة أخذ الاقتصاد الفردى والاقتصاد ذو النطاق الصغير والذى يعمل عموما على شكل اقتصاد منزلى يتطور بسرعة ويلعب دورا كبيرا وفى نفس الوقت يجرى تشجيع ممارسى أنشطة الاقتصاد الفردى على الدخول فى تعاونيات بشكل حر والخروج منها إذا شاءوا.**

وأثناء زيارتى دعانا مضيفونا إلى مطعم على النهر فى دلتا الميكونج تملكه أسرة تعاقدت مع شركة السياحة الوطنية **«سايجون تورز»** التى تاتى بالسياح إلى المكان الساحر المزدحم دائما بهم.

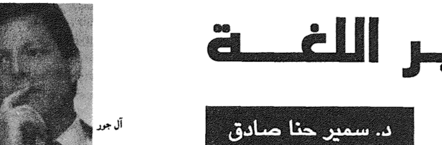
وأخذت حدة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية تخف بالتدريج وزاد الاستثمار **من١٥٪ من الناتج الإجمالى عام١٩٩١ إلى٢٥٪ عام١٩٩٤ ، وزادت نسبة الصناعة من٦ر٢٢٪ إلى٣١٪ بينما تحسنت نوعية الخدمات المقدمة للشعب.**

أما القطاع التعاونى الذى اهتز بشدة عندما دخل آلية السوق فقد حقق بعد ذلك نجاحا ملموسا وخاصة المزارع التعاونية ، وظهرت أشكال جديدة من الاقتصاد التعاونى فى المناطق الزراعية.

وأخذ الاقتصاد يوفر ما بين ٢ر١ إلى ٣ر١ مليون فرصة عمل سنويا، وهو ما يوازى الزيادة فى عدد طالبى العمل أى أن فيتنام لا تعانى من البطالة التى اجتاحت العالم كله لأن السياسات الاقتصادية كانت تضع الجانب الاجتماعى ضمن أهم أهدافها .

ذلك «أن فيتنام ليست حمراء فقط بل هى خضراء أيضا» كما يقول عنوان الكتاب الذى لم يتضمن أى نقد لا للبيروقراطية فى الحزب والدولة أو للقيود على حريات التعبير والتنظيم والحريات العامة بسبب سيطرة الحزب الواحد الذى أثبتت تجربته فى كل البلدان أن لها مثالب عديدة وأحيانا قاتلة .. ومن ضمنها ما شاهدناه من عزوف قطاع لا يستهان به من الشباب عن السياسة ،**وما آلمنى بشكل شخصى من معلومات مشوهة عن الصراع العربى -الإسرائيلى الذى رأى فيه البعض صراعا دينيا .. ذلك أن زمن التضامن الأممى والكفاح المشترك مع الشعوب التى ما تزال تعيش مرحلة التحرر الوطنى مثل الشعب الفلسطينى قد ولى وربما كنا نحن العرب مسئولين ضمنيا عن هذه الصورة بسبب هزال -إعلامنا الموجه للخارج.**

الوحوش التي نتعولم تحت قيادتها (٥)



آل جور

تزوير اللغة

د. سمير حنا صادق

يعد **جوبلز** وزير إعلام **هتلر** بأكاذيبه مجرد قزم صغير وطفل يحبو في مدرسة أكاذيب أجهزة الإعلام الأمريكية " فأين هو بحكاياته الساذجة من دراسات " الإعلام " و" الميديا" و الإعلان " في الجامعات والمعاهد الأمريكية ؟ **لقد أصبح تشويه وعي الشعوب علما تصرف عليه الملايين وتعطى المنح الدراسية وتقوم عليه أبحاث في الجامعات الأمريكية في أمريكا .. وفي مصر!!!**

ويدرس هذا العلم بتكنيكاته التي تذكرنا بكابوس **جورج أورويل** في روايته "١٩٨٤" - التي كتبها عن الدولة الشيوعية والتي تحققت في الدول الرأسمالية . ولعل أقذر هذه التكنيكات هي استعمال الوسائل السريعة التي لايحسها الوعي والتي تترسب في اللاوعي Subliminal. وقد استعمل الحزب الجمهوري» هذه الطريقة في حملتهم ضد **آل جور** في انتخابات الرئاسة الأخيرة وذلك بعرض سريع لكلمة Rats(فئران) مع كل ذكر للديمقراطيين.

وتستعمل أجهزة الإعلام في تشويه الوعي لغة خاصة :

- خذ مثلا كلمة " **الدفاع** " في لغة الأمريكيين والإسرائيليين . فقد **كان غزو فيتنام " دفاعا" ، وكان الجيش المجرم الذي تحركه إسرائيل لقتل الأطفال والنساء جيش " الدفاع"**.
- وخذ أيضا كلمة " **السلام** " . إن السلام الحقيقي المنطقي في الشرق الأوسط واضح المعالم وقررته الأمم المتحدة في كافة قراراتها ولكن" السلام Peace Process" **في لغة أمريكا يعني شيئا آخر معقدا يفهمه فقط الشعب الأمريكي المخدوع بإعلامه.**
- خذ مثلا آخر " **حقوق الإنسان** " . إن حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة تختزل في أجهزة الإعلام الأمريكية إلى حق عصابات أفاقة صينية في ممارسة عمليات دجل وخرافات ونصب في ميادين بكين في محاولة لهدم نظام الدولة التي حققت معجزات لحقوق الشعب الصيني في المعيشة الحرة الكريمة السعيدة بعد أن امتصت الرأسمالية الغربية دماءه بحروب الأفيون . أو حق مجموعات من شعب التبت في عبادة(نعم عبادة - في القرن الواحد والعشرين) الإله الدلاي لاما الذي حرض بسلطته كاله باقي الشعب على الانقلاب ضد طريق التقدم والحضارة . **وتتجاهل أجهزة الإعلام في نفس الوقت حق الإنسان الأفريقي الذي كبله ريجان والبنك الدولي ومؤسسة النقد بالديون في المعيشة كآدمي . أو حق الزمبابوي الذي نهب البيض أرضه في استردادها . أو حق الفلسطيني في المعيشة على مابقى له من أرض أجداده.**

ولعل أكبر عملية تزوير في هذا المجال هو الحديث عن" **الديمقراطية** " . فالديمقراطية بمعناها الذي نفهمه هي مساهمة كل فرد في المجتمع برأيه الذي يؤثر في اتخاذ القرار العام . ولكن أين هذا مما يحدث في أمريكا أم الديمقراطية المزعومة ؟

إن أمريكا دولة شركات Corpora-tionsويدير كل شركة من هذه الشركات شخص واحد يدعى المدير التنفيذي الرئيسي Chief Executive (C. E . O) Officer ولهذا المدير السلطة المطلقة في اتخاذ قرارات الرفد والتعيين والتعديل والتغيير أو الثبات والتجمد ولاراد لقراره إطلاقا . وهو يعطى عادة مرتبا يصل إلى الملايين سنويا ويعينه أو يقيله مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية.

وتصدر جميع القرارات في إتجاه واحد - من أعلى إلى أسفل . وتتخذ القرارات - كما هو منطقي - بهدف واحد هو المساهمة في ازدياد الربح . فاذا تناقضت زيادة الربح مع مصلحة الوطن أو مع القيم الإنسانية فلتذهب كل منهما إلى الجحيم . وتتضح خطورة هذا النظام في سياسات الدولة نحو الدواء ، فالبحث العلمي في هذا المجال يتجه أساسا نحو الربح . **فما يصرف على الأبحاث في مجال مستحضرات التجميل وأدوية الرشاقة وعلاج العنه الجنسية يفوق بمراحل مايصرف على أدوية الملاريا والتيفويد والسرطان وماتعرضه الشركات كأسعار لأدويتها لاعلاقة له بتكاليف الإنتاج .**

وكما نستخدم في مصر كلمة " **مستثمر**" بدلا من كلمة " **رأسمالي**" التي لابريق لها ، فانهم في أمريكا يستعملون كلمة En-trepreneurالتي تتمتع بهالة رومانسية جميلة ويختفي وراءها رأسمالي يهدف كالعادة إلى الربح حتى وإن تم على جثث البشر أجمعين.

ويختفي من وسائل الإعلام الأمريكي المختلفة كلمة Class (**طبقة**) . فقد قام الدكتور **فنسنت نافارو Vincente Na-varro**من مستشفى **جونز هوبكينز** بدراسة **عن الفروق في الأمراض المختلفة بين " الطبقات " المختلفة . ورفضت جميع المجلات العلمية الأمريكية نشرها إلى أن أرسلها إلى مجلة لانسيت البريطانية الهامة فنشرتها في الحال.**

***

نحن ننهي هذه المقالات بما سبق لنا أن بدأنا به وهو التأكيد على أنه:

أولا - لاعداء لنا بالشعب الأمريكي ، فهو ضحية مثلنا لطبقة الأثرياء من حكامه ولمعاونيهم الفاسدين.

ثانيا: إنه لامفر لنا من قبول العولمة ، ولكن علينا أن نعدل في شروطها حتى لاتصبح مجحفة لنا .

ثالثا- إنه علينا في هذا المجال التعاون مع كافة الشرفاء في أنحاء العالم لمحاربة هذه الطبقة المتوحشة التي تحاول أن تسيطر علينا.

أفكار «بليخانوف» الأخيرة

في نهاية عام ١٩٩٩ قام أستاذ الفيزياء النظرية والرياضية **نيكولاى إيفانوفيتش نيجيجوردوف** الذى يعمل بجامعة بتسوانا بالكشف عن واحدة من أهم وأخطر الوثائق الخاصة بالثورة البلشفية فى روسيا . وتكمن أهمية الوثيقة وخطورتها ليست فقط فى الأفكار المطروحة ،وإنما أيضا فى الشخصية التى طرحت هذه الأفكار فى بداية عام ١٩١٨ م،أى فى بداية الثورة وبداية التشكيل الجديد الذى سار عليه العالم طوال ما يقرب من قرن كامل على المستويين الاجتماعى والجيوبولوتيكى.

الوثيقة هى الوصية السياسية لأحد أهم الشخصيات البارزة فى الحركة الاشتراكية العالمية ،وفى الحركة الفكرية الاشتراكية فى روسيا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .ولعل **جيورجى فالنتينوفيتش بليخانوف**-صاحب الوصية- هو أحد الآباء الروحيين للأفكار الاشتراكية فى روسيا ،هذا طبعا إن لم يكن على رأسهم ،الأمر الذى يعطى هذه الوصية صفة الوثيقة التاريخية الخطيرة ،خاصة وأنها قد تضمنت العديد من الأفكار الهامة والمركزة بخصوص ما حدث طوال هذا القرن ،وما يحدث الآن،وما سوف يحدث لسنوات طويلة قادمة.

وإذا كان انهيار الاتحاد السوفيتى يمثل واحدا من أهم أحداث القرن العشرين ،بالضبط مثل قيامه .وإذا كان قيامه ببداية الثورة البلشفية عام١٩١٧ م قد غير وجه الخريطة السياسية والجيوبوليتيكية للعالم، فهو فى المقام الأول قد غير الخريطة الاجتماعية للعالم طوال القرن .وبمجرد انهياره وسقوطه تغيرت الخريطة الاجتماعية والجيوبوليتيكية مرة أخرى وبشكل حاد تماما مثلما حدث فى بداية القرن، فهذه الوثيقة الهامة فى إطار ما يطرح اليوم من أفكار حول انهيار التجربة السوفيتية والعولمة وتلاشى الأيديولوجيا وصراع الحضارات تمثل وجهة نظر هامة للغاية.

الغريب أن مكتشف الوثيقة لم يقم حتى الآن بتسليم الجزء الأخير منها إلى الحكومة الروسية (وذلك بناء على عبارة بليخانوف الأخيرة أو وصيته:«فى النهاية أقدم بعض الأسطر التى يجب ألا تنشر ،وإنما تنقل إلى السلطة الديمقراطية القادمة فى روسيا» نظرا لأنه يرى أن شرط بليخانوف لاينطبق عليها!.

أشرف الصباغ



لينين

شهادات القرن
الوصية السياسية:

أنا **جيورجى فالنتينوفيتش بليخانوف** ،الذى أعطى الحركة الثورية فى روسيا وأوروبا كل حياته الواعية ،والذى يعتبر ليس فقط شاهدا ومشاركا ، بل ويرأى الكثيرين ، مذنبا مباشرا فى أضخم الأحداث مأساوية فى الوطن ، لا أستطيع أن أرحل من الحياة من دون أن أعلن عن علاقتى بهذه الأحداث . فبعد أن قام البلاشفة بحل المجلس التأسيسى ، صوبت نحوى العديد من الاتهامات المريرة من جميع الجهات .وعلى الرغم من إننى أرى أنه لا داعى للتبرير ، ففى كل الأحوال ينبغى الإشارة إلى أن ذنبى ليس هكذا كبير كما يعتقد **ف. تشيرنوف** وأنصاره(١) .وكما لا يجب إدانة بروميثيوس لأن الناس يسيئون استخدام النار، لا يجب أيضا إدانتى لأن لينين يستخدم أفكارى بشكل ذكى من أجل تأكيد صحة استنتاجاته الخاطئة وتصرفاته السيئة.

من أجل أن أبدأ بطرح أفكارى الأخيرة ، أرى إنه من الضرورى أن أسبقها بملاحظتين:

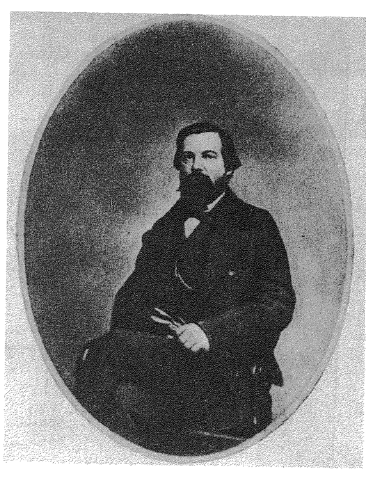
الأولى لقد استخدمت فى مؤلفاتى ،وكقاعدة ، كلمة **«نحن»** لأننى كنت أكتب دوما باسم رفاقى . ولكن فى هذه الوثيقة يجب أن يكتب كل شئ بضمير المتكلم الفرد **«أنا»** ، إذ أن مسئولية أفكارى التمردية يجب أن تقع على عاتقى وحدى أمام التاريخ ،وليس على عاتق أى أحد آخر.

ثانيا: لقد رفضت النضال إلى جوار البلاشفة -أسباب الرفض ستأتى لاحقا- وبالتالى لا يجب نشر وصيتى طوال وجودهم فى السلطة.

١-عدة كلمات عن نفسى

إن طريق الإنسان ونشاطاته وتصرفاته تتحدد عن طريق الأهداف الموضوعة، وتتلون بالصفات الأصيلة والمكتسبة .أما عن صفاتي المكتسبة ،فلا معنى للتوقف عندها- هي واضحة من مؤلفاتي .أما عن طابعي ، فينبغي قول عدة كلمات. طابعي صعب ومتناقض ،وهو الأمر الذى عانى منه فى كثير من الأحيان أقربائي وأصدقائي . ورثت عن أمي الإحساس العالي بالعدل ،والثقافة ، وحب الطبيعة، والتواضع ،والخجل .وفى الحقيقة ، فسرعان ما تخلصت من الصفة الأخيرة حينما كنت طالبا في السنوات الأولى بكلية **فوورونيج الحربية** -شكراً لنيكولاى(٢) .وعن الأب -الصلابة وقوة الإرادة، والقدرة على العمل ،والشعور بالكرامة ،والواجب والمسئولية ،والحسم والتصميم .وبسبب صعوبة طابعي تحديدا **كثيرا ما كنت أبدي حدة في مناقشاتي** .ورغم اعترافي بذلك ، أود على أية حال تكرار أنني كنت أحترم الخصم دائما، ولم أكن أخرج عن أطر اللياقة الأدبية، ولم أكن أنحدر ، مثل لينين ،إلى مستوى ألفاظ وشتائم الفلاحات الإيطاليات ،ولم أكن أهجو الشخص، وإنما وجهة نظره .وبالتالي ،فأنا واثق من أن الذين أغضبتهم «سوف يغفرون لي».

لقد منحت أكثر من أربعين عاما من عمري فى خدمة العمل الثوري ، بادئا الطريق من **نارودنيك** مفتونا بأفكار **باكونين** * إلى ماركسي ديالكتيكي صلب .وفي حينه شاع رأي بأنني ابتعدت عن النارودنيكيين لسبب واحد فقط ألا وهو أن العنف كأداة للنضال السياسي لم يكن مقبولا بالنسبة لي .ولكن الأمر ليس كذلك. لقد **كنت أجيز إمكانية ممارسة العنف- كإجراء استثنائي- إذا كان يخدم الظرف الاجتماعي** .ولحسن الحظ أنه لم يقتل أحد من خصومنا بمشاركتي أو موافقتي .بيد أن ذلك كان ممكن الحدوث- ثلاثة أعوام لم أفارق المسدس والقبضة الحديدية(٣).إنني «خنت» **النارودنيكيين** لسبب آخر :فأيديولوجية النارودنيتشيستيفو ، المبنية على روح العصيان والتمرد الباكوني ، سرعان ما خيبت أملي .وكان السير. على مبادئ **نيتشايف*** -الصيغة المشوهة للبكونية -أمرا كريها بالنسبة لي. ولم تكن ترضيني أيضا مبادئ **بلانكي** * التى كان يميل النارودنيكيون إليها تدريجيا .كل ذلك إلى جانب بعض الظروف اضطرني إلى الهجرة فى بداية عام١٨٨٠ م. وليست هناك ضرورة لإثبات أنني ابتعدت عن النارودنيكيين ،ولكنني لم أخنهم كما فعل خصمي اللدود



فريدريك انجلس

ليف تيخوميروف(٤) -الثوري «الذي تراجع ،والباكوني بوجهات نظر بيوتر تكاتشيوف* ،والكارثة أيضا . ولكن الخروج من النارودنيتشيستفو لم يتوافر لي هكذا بسهولة .فقد ظللت طوال ثلاث سنوات فى تفكير مجهد ،وتوتر عصبي ،وفي إيجاد حلول وسط ،وفي نقاشات ساخنة مع الأصدقاء، فى منظمة **«إعادة التقسيم الأسود»** ، ومع المهاجرين من منظمة **«الارادة الشعبية»** ، وفى محادثات ومكاتبات مع لافروف .وكان لافروف ،الصديق القريب جدا من تشيرنشيفسكي فى الماضي ،فى تلك الفترة معروفا جدا وله مكانته الهامة التى دعمتها جهوده الثورية النشطة وأعماله الشهيرة ومشاركته الفعالة فى **كومونة باريس** والأممية الأولى، والصديق القريب **لكارل ماركس وفردريك إنجلز** .كل ذلك إلى جانب بعض الاختلافات الطفيفة فى العلاقات الشخصية اضطرني إلى الإنصات إلى آرائه وتأجيل صياغة آرائي الماركسية.

فى البداية حاولت العثور على الحقيقة النهائية كما فعل كل من **بلينسكي وتشيرنشيفسكي فى زمنهما** .**ولكن لحسن الحظ سرعان ما أدركت أنها غير موجودة ولا يمكن أن تكون موجودة** .ولكن **الحقيقة هي أن تخدم فى اللحظة الراهنة العمل الثوري** ،وهي كل ما يتفق ومصلحة الشعب .وتوصلت بشكل نهائي إلى الموقف الماركسي فى منتصف عام١٨٨٣ فقط ، وذلك عندما اكتسبت فكرة عملي الماركسي الأول والأصيل «الاشتراكية والنضال السياسي» ملامحها الحقيقية .على هذا النحو كانت مدة خبرتي كثوري- ماركسي قد تجاوزت العقد الرابع منذ زمن . وأنا مدين بتكويني الماركسي ، قبل كل شئ إلى، أعمال ماركس وإنجلز .بيد أن الذى لعب دورا هاما فى هذه العملية أيضا **هو جول جيد** الذى تعرفت عليه ،إذا لم تكن قد خانتني الذاكرة ، فى نهاية عام١٨٨٠م، والذى ربطتني به فى المستقبل وجهات النظر وعلاقات الصداقة(٥).

إذا قام ، فيما بعد ، أي كاتب سيرة غير عميق التأمل بتحليل الفترة الماركسية لنشاطاتي ، سوف يقسمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (١٨٨٠م-١٨٨٢م) -**بليخانوف الماركسي** «الذي يشك» ، وذلك عندما حاول فهم بأية درجة يمكن تطبيق

تعاليم ماركس في الظروف الروسية.

المرحلة الثانية(١٨٨٣م-١٩٠٥م) -بليخانوف الماركسي «الأرثوذكسي» الذي ، بناء على ذلك، ناضل ضد نقاد ماركس ، ولكن ليس دائما بنجاح .ذلك حقيقة!).

المرحلة الثالثة: بداية من عام ١٩٠٦ م إلى أن قمت بإدانة انتفاضة موسكو المسلحة- بليخانوف الذي انحدر تدريجيا إلى صفوف «المحبطين»، وابتعد رويدا رويدا عن النضال الثوري النشط.

يبدي البلاشفة رد فعل محدد ومعروف على المرحلة الأخيرة -**«خان البروليتاريا وذهب إلى معسكر البرجوازية»**. ولقد أوردت التعريفات الثلاثة بين أقواس لأنها جميعا بعيدة عن الحقيقة . بالنسبة للمرحلة الأولى كل شئ واضح : لا يجوز الشك فيما لم يدرس أو يفهم بشكل كاف. وبالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة يمكنني أن أقول شيئا واحدا فقط : إنها غير صحيحة .فأنا لم أكن أبدا ماركسيا أرثوذكسيا ،وبالتالي لم أحبط أو يخيب أملي أبدا .وعليه ،فمن أجل أن أظل ماركسيا -دياليكتيكيا منطقيا، كنت أساند في كل مرحلة زمنية محددة واحدة من تلك الجماعات الاشتراكية -الديمقراطية التي كانت أكثر قربا من أفكار ماركس، وتتفق في ذات الوقت مع وجهة نظر جماعة «تحرير العمل» (٦) .وبالطبع ،فقد كانت علاقتي بماركس تتغير تدريجيا- فما المدهش هنا إذا كان حتى أصحاب هذه النظرية ذاتهم كانوا أحيانا يغيرون وجهات نظرهم مع تغير الظروف .ومع ذلك لم يمنعني لا ارتقاء وجهات نظري ولا اختلافي مع ماركس وانجلز في تقدير دور العنف في الحركة الثورية في روسيا ببداية الثمانينات (٧) من التأكيد على أنني كنت وسأظل دوما حليفا مخلصا لأساتذتي.

أما في حياتي،فأنا مثل أي إنسان ، ارتكبت عدداً غير قليل من الأخطاء . ولكن خطئي الرئيسي الذي لا يغتفر -هو لينين ،فأنا لم أقدر جيدا إمكانياته ،ولم أمعن النظر في أهدافه الحقيقية وإصراره الذي ليس له مثيل ،وكنت أنظر إلى تطرفه بعين العطف والسخرية .لقد أدخلت لينين إلى دوائر الاشتراكيين الديمقراطيين الأوربيين المؤثرين والمعروفين ، ورعيته ،وقدمت إليه كل ما استطعت من عون ، وبذلك مكنته من الوقوف على قدميه زد على ذلك: ففي عام ١٩٠٣ م وقفت إلى جانب لينين في خلافه مع مارتوف في مؤتمر حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي وهو الأمر الذي أدى إلى ولادة البلشفية .آنئذ بدا لي أنه من الممكن أن أعمل تدريجيا على تليين موقف لينين ، وأن أؤثر على الجانب المرغوب فيه لدى مارتوف ومن ثم أحافظ على وحدة الحزب . ولكن سرعان ما أدركت أن الوحدة مستحيلة لأن كل ما كان ليس على هوى لينين ، لم يكن يمتلك الحق في الوجود .كان لينين مع الوحدة ،ولكن تبعا لمبادئه ، وبما يتماشى مع أهدافه وتكتيكاته وشعاراته . بيد أن **البلشفية الوليدة سرعان ما استجمعت قواها ، أحيانا بسبب جاذبية تكتيكاتها وشعاراتها بالنسبة للبروليتاريا الروسية المتخلفة ،وأحيانا أخرى بسبب التصميم غير العادي للينين وقدرته الجبارة على العمل** .عندئذ كان قد مضى الوقت وأصبح إصلاح الخطأ أمرا غير ممكن. وهذا هو السبب في أن تأكيد **تشيرنوف** بأن البلاشفة- أولادي ، وأن مزحة **فيكتور** آدلر بخصوص «أبوتي» للينين ، كانت أمورا غير خالية من الصحة(٨) .إن خطئي هذا قد كلف روسيا ،وسوف يكلفها ثمنا باهظا . واتضح لي أنه كان خطأ قاتلا بالنسبة لي أنا أيضا .وليس هناك شك في أنه في حالة وصول البلاشفة الفعلي إلى السلطة ،فسوف يلطخون اسمي ثم يدفعون به إلى النسيان .ولكن لحسن الحظ لن يحدث ذلك. فأنا أدرك بوضوح مكانتي في التاريخ الروسي .أنا لست بروميثيوس ،ولاسبينوزا ، ولا كانت ،ولاهيجل ،ولا ماركس .أنا لم أهب الناس النار ،ولم أؤسس فلسفة جديدة ، أو تعاليم اجتماعية جديدة . ولكنني مع ذلك أسهمت بقدر ما في قضية تنوير البروليتاريا الروسية ،وفي قضية تطوير الفكر الاجتماعي الروسي .ولذا يمكنني أن أتجاسر على التفكير بأن التاريخ والأحفاد سوف يحاكمونني برحمة.

٢- حول الماركسية والرأسمالية

إن **الماركسية** كنظرية متناسقة تجمع بشكل عضوي بين كل من المادية الدياليكتيكية والاقتصاد السياسي والاشتراكية العلمية- هي أعظم منجزات الفكر البشري .وظهور **«البيان الشيوعي»** (المانيفستو)في نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر هو ظاهرة طبيعية .فمنذ **لحظة ظهور الرأسمالية على الساحة التاريخية لم يكن قد حدث إطلاقا في السابق وأن وصل استغلال طبقة البروليتاريا إلى تلك الدرجة التي وصل إليها في أوروبا في تلك الفترة** .كان الفكر الاجتماعي الأوروبي يفور ،وأخذت الثورات التي كانت تتوالى واحدة بعد الأخرى تهز المجتمع البرجوازي ، ولكن حركة البروليتاريا ظلت عفوية وغير مفهومة .كان الأمر في حاجة إلى ذلك الشخص الذي يمكنه أن يضع في يد البروليتاريا سلاحا رهيبا -نظرية اجتماعية جديدة ترفع الطبقة العاملة إلى مستوى فهم دورها التاريخي وتمنحها أفاقاً مستقبلية .وبالفعل دفع التاريخ بهذا الشخص .ولعب «البيان الشيوعي» دورا هائلا في قضية تربية البروليتاريا وتنظيمها ،وفي التقدم الاجتماعي أيضا .**وقامت البرجوازية المرعوبة من المنطق الحديدي «للبيان الشيوعي» و«شبح الشيوعية» بتقديم تنازلات** من ناحية ،ولكنها من ناحية أخرى حاولت بشتى الطرق التشهير بنظرية ماركس والحط من قيمتها .وبالتالي لم يكن هناك أي قصور إطلاقا في الانتقادات التي توجهها الماركسية ، خاصة وأن هذه الانتقادات قد تزايدت منذ نهاية التسعينيات .أما نقد أولئك السادة ،فلم يكن شريفا، إضافة إلى أنه لم يكن إبداعيا .ففي البداية قاموا عن وعي ،أو عن سوء فهم بتشويه ماركس على المستوى الشخصي ،وبعد ذلك راحوا «يصححون» ما فعلوه بعين العطف .وتم توجيه النقد إلى جميع جوانب نظرية ماركس ، ولكن الجانب الأكثر حدة من هذا النقد كان موجها على الدوام إلى نظرية التطور الاجتماعي ،وخاصة إلى«البيان الشيوعي». وهذا ليس مصادفة ،إذ أنه بمرور خمسين عاما صار «البيان الشيوعي» مقتحما ومجرحا في جوانب عديدة منه .فالتحليل الموجود في«البيان الشيوعي» والصحيح تماما بالنسبة لعصر التصنيع البخاري .أخذ يفقد أهميته مع دخول الكهرباء ،كما أن التطور الاجتماعي للمجتمع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد أخذ يسير ببعض الانحرافات والانعطافات رغم أنها لم تكن هامة جداً أو مؤثرة ، عن الاستنتاجات التي وردت في«البيان الشيوعي» ،وهو الأمر الذي كان على أية حال ملحوظا أثناء حياة مؤلفيه ومعترفا به من قبلهما .ولكن الفكرة الأساسية التي تخللت «البيان الشيوعي» كله بقيت صحيحة إلى يومنا هذا. تلك الفكرة تتلخص في الآتي . درجة الإنتاج المادي تحدد التركيبة الطبقية للمجتمع: طريقة تفكير الناس ،وإدراكهم ، وأيديولوجيتهم ،ونشاطهم الذهني .. إلخ والصراع الطبقي الذي تعتمد حدته على درجة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، يعتبر المحرك الرئيسي للتقدم الاجتماعي.

قام منتقدو **ماركس** في تعاضد يبعث على الحسد بممارسة محاولات لدحض ونفي فكرة **ديكتاتورية البروليتاريا**. إلا أنه من

البديهى أن الطبقة العاملة التى تقود النضال ضد البرجوازية وتدافع عن مصالحها مثل أية طبقة أخرى ،تمتلك أيضا حقها فى الديكتاتورية خاصة وإذا كانت هى الأكثر عدداً. إضافة إلى أن ذلك أمر مطلوب فى المرحلة الانتقالية من أجل كبح مقاومة البرجوازية .ولكى لايثرثر السادة نقاد ماركس كثيرا ، مهما كانت حججهم وذرائعهم ودلائلهم ، يجب الاعتراف على أية حال بأن المجتمع إلى وقتنا هذا يتطور فى الأساس طبقا لتعاليم ماركس.-إن عدد البروليتاريا يتزايد- على الرغم من عدم سرعة هذا التزايد كما قال ماركس . وتزداد حدة فقر الجماهير -إن لم يكن بشكل مطلق ،فبشكل نسبى -.وتتنامى عملية الافقار ،والجريمة ،وكافة العيوب والنقائص الأخرى للرأسمالية . وإذا كان الصراع الطبقى فى حالة خمود أو كلل ، فهذا لبعض الوقت فقط .ولقد بدأت أزمات عملية إعادة الإنتاج تظهر بحدة ووضوح . فهل كومونة باريس ، ثورة عام١٩٠٥ فى روسيا ،والحرب العالمية التى ما زالت مستمرة حتى الآن، لا تثبت صحة استنتاجات ماركس ؟ لا ،أيها السادة نقاد ماركس ،ومن السابق لأوانه إلغاء أو استبعاد التعاليم الاجتماعية لماركس! وبالطبع فقد كان لدى السيد برنشتاين والسيد ستروريف(٩) والنقاد الآخرون بذور منطقية ولكنها ضاعت فى قشور انتقاداتهم التى كانت ترى كل شئ على نحو سيئ .وكانت مهمتهم الرئيسية ليس تطوير الماركسية ، بل دحضها ونفيها .وقد ألحق ذلك ضررا هائلا بالحركة الثورية لأنه قاد البروليتاريا إلى الموافقة مع البرجوازية على رفض الصراع الطبقى ،وأدى إلى الانشقاق فى صفوف الاشتراكية الديمقراطية الأوربية ،وفى نهاية المطاف قاد إلى الحرب العالمية :حيث قامت البروليتاريا الألمانية ، التى تم تضليلها بمساندة نشطة للطموحات الاقتصادية والعسكرية للبرجوازية الألمانية والروح الحربية لها.

أنا ،الآن، كماركسى -ديالكتيكى ،سأسمح لنفسى لبعض الوقت أن أكون «ناقدا» لماركس. ودون أن أتخلى عن أو أتبرأ من أى شئ كتبته فى الماضى ، سأفصح عن«حماقة» لا تغتفر من وجهة نظر البلاشفة. وأعتقد أن وجودى بين الماركسيين لسنوات طويلة يمنحنى الحق فى ذلك .أما لماذا قمت بوضع كلمة« ناقد» بين الأقواس ، فهذا ما سيصبح واضحا فيما بعد، خلال الأشهر الأخيرة التى أظهرت بصراحتها أن أيامى قد أصبحت معدودة(١٠) ، أمعنت التفكير كثيرا ،وفى النهاية قررت صياغة ما كان يقلقنى منذ زمن بعيد بحداثته ،ويحيرنى لعدم وجود إثباتات .أنا **أعتقد أن ديكتاتورية الطبقة العاملة بمفهوم ماركس لن تتحقق أبدا -لا الآن ولا فى المستقبل** ، وها هو السبب . فبقدر تغلغل وترسيخ آلات الإنتاج الجديدة المعقدة المصممة على العمل بالكهرباء ، **،وعلى ضوء إنجازات العلم التالية ، سوف تتغير التركيبة الطبقية للمجتمع ليس فى صالح البروليتاريا ، بل وستصبح البروليتاريا نفسها طبقة أخرى . وسيبدأ تعداد البروليتاريا ، تلك التى ليس لديها ما تفقده ، فى التقلص ،ومن ثم ستحتل الانتلجنسيا المركز الأول من حيث التعداد ومن حيث الدور فى عملية الإنتاج.** لم يقم أى أحد بعد بالإشارة إلى هذه الامكانية على الرغم من أن الاحصائيات الموضوعية تتحدث عن أن صفوف الانتلجنسيا منذ بداية القرن العشرين تتزايد فى علاقة تناسبية أسرع من صفوف العمال.وعلى الرغم من أن الانتلجنسيا تبقى ،إلى وقتنا هذا، مجرد «خادمة» «للبرجوازية، إلا أنها فى ذات الوقت تبقى أيضا تلك الطبقة المميزة والتى تمتلك مهمة تاريخية لها خصوصيتها .فالانتلجنسيا باعتبارها أكثر طبقات المجتمع تعليما وثقافة مكلفة بحمل مشعل التنوير والأفكار الإنسانية والتقدمية إلى الجماهير .إنها -شرف وضمير وعقل الأمة .وأنا لا أشك إطلاقا بأنه فى أقرب وقت ممكن سوف تتحول الانتلجنسيا من خادمة «للبرجوازية إلى طبقة لها خصوصيتها وتأثيرها بشكل خطير من حيث تعدادها الذى ينمو باطراد ،ومن حيث دورها الذى سيتركز أثناء عملية الإنتاج فى توصيل قوى الإنتاج إلى حد الكمال : ابتكار آلات جديدة ، وأدوات جديدة ،وتكنولوجيات جديدة، ،وخلق عامل رفيع التعليم والثقافة.

إن تنامى دور الانتلجنسيا فى عملية الإنتاج لابد وأن يؤدى إلى تخفيف التناقضات الطبقية ، خاصة وأن تلك الحدود التاريخية الاجتماعية الفلسفية، مثل الأخلاق والعدالة والمبادئ الإنسانية والثقافة والحق التى تنطوى على جانبين : عام وطبقى ، هى حدود قريبة إلى الانتلجنسيا بالذات. وإذا كان الجانب الثانى كوظيفة للتناقضات الطبقية يمكنه أن يتعرض إلى طفرة ثورية وتشكيل مبادئ مسيطرة ،فالأول يتحدد كليا وبالضبط بدرجة الإنتاج المادى .وبالتالى يتطور بصورة متزايدة وارتقائية .ونظرا لأن هذا الجانب يعتبر إنسانياً عاماً من حيث الطابع- حيث الانتلجنسيا بالذات هى المنوطة به بدرجة كبيرة- فسوف ينعكس بصورة مفيدة على جميع طبقات المجتمع ، ويخفف من التناقضات الطبقية، ويلعب دورا متناميا باستمرار .وعلى هذا النحو ستكون إحدى النتائج الرئيسية للتقدم المادى هى تقليل دور الجانب الطبقى للحدود المذكورة وزيادة دور جانب المبادئ الإنسانية العامة .وعلى سبيل المثال ، ففى المستقبل لابد وأن تتسع أطر المبادئ الإنسانية (كحد من الحدود السابقة) ، التى تفهم فى أيامنا هذه كمنظومة التصورات حول قيم الإنسان ومصلحته وحقه ،إلى مفهوم ضرورة الاهتمام بكل ما هو حى ، وبالطبيعة المحيطة ،وهذا هو تطوير وتقوية دور الجانب الإنسانى العام لهذا الحد .**ولعل التطور الشديد لقوى الإنتاج ،وتزايد عدد الانتلجنسيا سوف يعملان بشكل مبدئى على تغيير الطرف الاجتماعى** .والعامل المطلوب منه معرفة أكثر من أجل توجيه الآلة المعقدة سوف ينتهى دوره كزائدة إضافية أو كذيل لها. وسوف يتزايد من كل بد ثمن قوة العمل ، وبالتالى أجر العامل ،لأنه من أجل إعادة إنتاج ذلك العامل يتطلب الأمر مصروفات أكبر .وسوف يتم الاستغناء عن استغلال جهد الأطفال نتيجة لتعقيد الآلات . **وعلى ضوء التعليم ومستوى الثقافة والأفكار سوف يرتفع العامل إلى مستوى الانتلجنسيا .وستكون ديكتاتورية البروليتاريا فى هذه الحالة نوعا من أنواع العبث**. ما هذا؟ هل هو ابتعاد أو انحراف عن الماركسية ؟ لا ،وألف لا! أنا واثق :أن ماركس مع هذا الانعطاف للأحداث ،وحدوث ذلك أثناء حياته ،كان سيرفض على الفور شعار ديكتاتورية البروليتاريا.

وبقدر التغير النوعى لقوى الإنتاج سوف تتشكل طبقات جديدة ،وعلاقات إنتاج جديدة ،وسيجرى الصراع الطبقى بشكل جديد ،وستتغلغل الأفكار الإنسانية بعمق فى جميع طبقات المجتمع .وسوف يتعلم المجتمع ،حتى الذى بقى منه رأسماليا من حيث الجوهر، تجاوز أزماته .وستعمل الأفكار الإنسانية والإنتاج الضخم على تحييد عملية الإفقار . إننى أحيانا أفكر فى الفترة الأخيرة أنه حتى نظرية ماركس التى ولدت فى ظروف الحضارة الأوربية ،من المشكوك فيه أن تصبح نظاما عاما لوجهات النظر ،لأن التطور الاجتماعى- الاقتصادى للعالم يمكن أن يسير على نمط المراكز المتعددة .فى سياق ما ورد أعلاه ليس من المستبعد أن تكون بعض أفكار السيد **توجان بارانوفسكى** غير خاطئة كما كنت أعتقد . ولكننى أطمئن الماركسيين الحاليين..

لن يحدث ذلك في القريب العاجل. وسوف يظل اسم ماركس ، الذي صنع الصراع الطبقي ،منقوشا لفترة طويلة على رايات الثوريين.

إن التقليل من قيمة إسهامات ماركس أمر غير ممكن .فإن يعيش العمال الانجليز في الوقت الحاضر ، رغم الحرب ، بشكل أفضل ، ويملكون حريات سياسية أكبر مما كانت عليه في منتصف القرن الماضي -فهذا إسهام ماركس !وإن عمال الزمن القادم.، بدون أي شك ، سوف يعيشون أفضل بكثير وفي مجتمع أكثر ديمقراطية من مجتمع اليوم- فهذا إسهام ماركس ! وحتى الرأسمالية ،والرأسماليون أنفسهم سوف يتغيرون إلى الأفضل (البلاشفة وحدهم هم الذين لا يرون ذلك) -هذا أيضا إسهام ماركس!.

لقد أدرك الرأسمالي المعاصر منذ زمن أن الأكثر منفعة له هو التعامل مع العامل المكتفي الراضي أكثر من الجائع الساخط(١١) .**ولذلك فلا أعتقد كثيرا ،وكثيرا لأسباب أخرى ،أن الرأسمالية ستدفن قريبا فمتابعاتي لتطور الرأسمالية في أوروبا ،والتي قمت بها منذ بداية رحيل ماركس وخاصة من بداية هذا القرن،** تدل على أن الرأسمالية شكل اجتماعي مرن يبدي ردود أفعال على النضال الاجتماعي ، يتغير ويتحول ويتكيف ، يتأنسن ويتحرك في اتجاه فهم وإدراك وتكييف أفكار متفرقة من الاشتراكية . وإذا كان الأمر كذلك ، فهي إذن ليست في حاجة إلى حفار قبور .**وفي كل الأحوال فالرأسمالية لديها مستقبل يبعث على الحسد .وها هي المراحل الممكنة أو المتوقعة لتطور الرأسمالية -الرأسمالية القومية المتوحشة الرأسمالية الدولية المتوحشة ، الرأسمالية الليبرالية بعناصر ديمقراطية ، الرأسمالية الليبرالية -الديمقراطية ، الرأسمالية الإنسانية- الديمقراطية بمنظومة متطورة للتأمينات الاجتماعية .وأنا لا أرى ضرورة لمحاولات التنبؤ أو التكهن بملامح** محددة بالضبط للمرحلة الأخيرة التي يمكن أن تسير فيها عناصر الرأسمالية والاشتراكية جنبا إلى جنب ولمدة طويلة : ستتنافس في أمور ما، وستكمل بعضها البعض في أمور أخرى ومن الممكن في المستقبل أن تموت الرأسمالية من تلقاء نفسها ،في بطء وبدون مرض، ولكن ذلك يحتاج إلى قرن على الأقل ،وربما ليس إلى قرن واحد. فهل هذا يعني إنني تراجعت عن الطفرات الثورية ؟ لا ، إطلاقا ! فسوف تكون موجودة بالطبع .فأي تغير نوعي لعلاقات الإنتاج -حتى غير الملحوظ -يعتبر ثورة .وإذا سارت الأمور

الفكرة الأساسية التي تخللت «البيان الشيوعي» كله بقيت صحيحة إلى يومنا .. هذا

• درجة الإنتاج المادي تحدد التركيبة الطبقية للمجتمع : طريقة تفكير الناس، وإدراكهم ، وأيديولوجيتهم ، ونشاطهم الذهني ..إلخ.

• والصراع الطبقي الذي تعتمد حدته على درجة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يعتبر المحرك الرئيسي للتقدم الاجتماعي

بالشكل الذي أفترضه ، فما هو الشعار الذي يمكن أن ترفعه الثوريون الجدد ؟ ديكتاتورية الانتلجنسيا ؟ بيد أن سلطة الشغيلة -هو الشعار الذي لن يفقد معناه وسيظل صحيحا! فمن يعيش على عمله وجهده ، هو الذي يجب أن يقرر ما ينبغي أن يكون عليه البناء السياسي والتشريعي. هذا الشعار كررته أكثر من مرة في العام الماضي قاصدا به تحالف جميع القوى الحية التي تهمها مصالح القوى العاملة عمالا كانوا أو فلاحين أو انتلجنسيا.

حول البلاشفة وتكتيكاتهم وأيديولوجيتهم

إن البلشفية كتيار يساري متطرف في الاشتراكية -الديمقراطية الروسية ، التي ولدت عام ١٩٠٣ م صارت أقوى بكثير في سنوات ما قبل الحرب ،تعتبر في الوقت الحاضر أكبر القوى التنظيمية والأيديولوجية والسياسية المؤثرة .ولقد كانت الأسباب الموضوعية لظهور وازدهار البلشفية في روسيا هو تخلف البروليتاريا الروسية ،وكثرة العناصر اللاطبقية ،والأمية وانعدام الثقافة لدى الروس(١٢) .أما الأسباب الذاتية فقد أوردتها سابقا .بيد أن البلشفية ليست شيئا ما جديدا بصورة مبدئية .فالأفكار البلشفية كثيرا ما دارت في رؤوس الثوريين منذ زمن بعيد .**فاليعقوبيون* وبلانكي وباكونين(١٣)** وأنصارهم والكثيرون من المشاركين في كومونة باريس بشأن قضايا التكتيك والأيديولوجية كانوا عمليا بلاشفة .**وكما أن الثورات الدموية هي دلائل الرأسمالية المتخلفة ،فأفكار البلشفية كانت دوما دلائل البروليتاريا المتخلفة ، والفقر ، وانعدام الثقافة ،والوعي المتخلف للشغيلة** .لقد كتب الكثيرون ،وأنا من ضمنهم ، عن البلاشفة ،وتكتيكاتهم وأيديولوجيتهم ،ولذلك سأكون موجزا جدا في الكلام عنهم.

البلشفية تكتيك له خصوصيته ،وأيديولوجية لها خصوصيتها .وهي موجهة إلى البروليتاريا الرثة* .وهذا الشعار مستعار من **سان سيمون والفوضويين** -النقابيين،إنه علم الاصطلاح الماركسي.

تكتيك البلاشفة، هو تكتيك بلانكي مضافا إليه العنف الطبقي غير المحدود بأية أطر .وأيديولوجية البلشفية، هي أيديولوجية باكونين التي تم «إثراؤها» بأفكار الفوضويين -النقابيين ، تلك الأفكار التي يعتبر **دوميلا نيوينهيوس** (١٤) الأب الروحي لها ،وهي موجهة ، على حد تعبير باكونين ، إلى **البروليتاريا الجائعة المتوحشة** ، وإلى «عامة

العمال الجامحين» .إن تثمين حكمة الشعب عاليا ،ومبادراته وقدرته على التنظيم الذاتي ،والثقة في قدرة البروليتاريا على الإنتاج الذاتي والرقابة الذاتية- كل تلك الأمور كانت أمراض باكونين والفوضويين -النقابيين.

«السلام» العمل ! ،«السعادة!» ، «المساواة!» ،«الأخوة!» -هي شعارات الطوباويين. **«سوف نحول الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية !»** (الشعار الذي أخذه القوميون الانهزاميون من أجل التسلح) ، **«المعامل والمصانع -للعمال!» ، «السلام -للشعوب!» ،«الأرض للفلاحين !** -هي شعارات الفوضويين النقابيين. **«ديكتاتورية البروليتاريا» ،«الديمقراطية البروليتارية» ،التلاشي التدريجي للدولة -هي أفكار ماركس .على هذا النحو ،فالبلشفية -هي بلانكية ممتزجة تماما بالفوضوية -النقابية المنضوية تحت راية الماركسية .وهي اقتران دوجمائي توليفي (أو اصطفائي) لأفكار بلانكي وباكونين والفوضويين** -النقابيين وماركس. **وهي ماركسية مشوهة ،لأن مؤسسي الاشتراكية العلمية كانا خصمين مبدئيين و منطقيين لبلانكي وباكونين وللفوضويين الآخرين** .لقد تم طرد البلانكيين والباكونيين من الأممية الأولى ،والفوضويين -النقابيين من الثانية .وهكذا فالأب الروحي للينين في مجال التكتيك هو بلانكي ،أما في مجال الأيديولوجيا -باكونين ودوميلا نيوينهيوس .وأفكار الأخير التي أخذت من أجل تسليح «الانهزاميين» انعكست بشكل قاتل على روسيا .**إن دوميلا نيوينهيوس وجوستاف إروي** (١٥) **وروبرت جريم(١٦) ولينين** هم سلسلة النسب لأي أممي انهزامي هو في جوهر الأمر فوضوي نقابي.

ولكن ما هو الجديد في البلشفية ؟ شئ واحد فقط- العنف الطبقي الشمولي غير المحدود .بيد أن العنف الطبقي ،وخاصة غير المحدود ،تم رفضه وإدانته منذ زمن بعيد من قبل الاشتراكية الديمقراطية الأوربية .إن العنف الطبقي الذي يميل إليه البلاشفة كطريقة لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا يخفي وراءه خطرا هائلا ،لأنه من **الممكن أن يحول إلى عنف شمولي تمارسه الدولة في ظل الظروف الحالية لروسيا** ولقد كنا نؤكد دائما -ليس فقط نحن ،وإنما أيضا خصومنا -أن الاشتراكية هي مجتمع العدل الاجتماعي والإنسانية ، ولذا لا يجوز بناؤه على أساس القوة والعنف .وكما أن الخير المبني على الشر يحمل بداخله جنينا أكثر شراً ،فالمجتمع المبني على الخداع والعنف يحمل في جوانبه الشر والكراهية ، وبالتالي ينطوي على شحنة فنائه الذاتي.

لا يوجد أي معنى للتوقف عند شعارات الطوباويين .فشعارات «السلام للشعوب!» و«المعامل والمصانع للعمال»! و«الأرض للفلاحين !- شعارات جذابة ولكنها مضللة في جوهرها وليس على الإطلاق ماركسية . وبدلا من السلام الداخلي يقوم البلاشفة بتعريض روسيا لحرب أهلية بالغة القسوة ولعنف طبقي ليس له نهاية ، فها هي الحرب تدق الأبواب ، وسوف تراق فيها أنهار من الدماء .إن الحرب الأهلية الدموية عديمة الرحمة أمر ضروري للبلاشفة ،لأنه لا يمكنهم الحفاظ على السلطة وترسيخها إلا على هذا الطريق .ومع ذلك فالبلاشفة لا يمكنهم تأمين السلام الخارجي .ففي حالة انتصار روسيا البلشفية ، ستصبح وسط دائرة من الدول الرأسمالية التي لن تتوانى عن محاولات القضاء على البلاشفة الذين يصيحون في جنون بحتمية الثورة العالمية.

سوف يتحول العمال في ظل الاشتراكية **اللينينية من عمال يستأجرهم الرأسمالي إلى عمال تستأجرهم الدولة الإقطاعية .أما الفلاحون الذين سيتم انتزاع الأرض منهم بشكل أو آخر ،والذين سيتم حتما إلقاء كل ثقل تصنيع البلاد على عاتقهم -سيصبحون عبيدا لدى هذه الدولة الاقطاعية .فإلى أي شئ قاد شعار لينين «سلام بدون الحاق قسري أو تعويضات حرب!** والجميع يعرفون جيدا فضيحة «سلام برست» وعاره والإلحاقات القسرية التي تمت ،والتعويضات الضخمة التي دفعت .لقد فعل لينين كل ما بوسعه من أجل تفكيك الجيش الروسي ثم تسريحه بعد ذلك. والآن من أجل أن يقنعنا بضرورة «سلام برست» ويصيح متعجبا في حرارة :«افهموني ! ليس لدينا جيش قادر على الحرب ! ولكن إذا كان قد ظل لدى لينين ولو ذرة وطنية ، فعليه أن يصلي للرب ليلا (أو للشيطان ، فلا أدري أيهما يعبد) من أجل أن يتم دحر ألمانيا- وسوف تفقد روسيا في أسوأ الأحوال استقلالها الاقتصادي ، بل وربما السياسي أيضا ،وسيصبح الحاكم الأوحد الذي تم تنصيبه مجرد دمية ألمانية . ولكن كيف تم تحقيق مبدأ الاشتراكية الديمقراطية الأوربية «حق الأمة في تقرير مصيرها »في التجربة البلشفية ،خاصة وأننا نعرف جيدا مرسوم استقلال فنلندا الذي منحه لينين للرجعي السفاح بـ سفينهوفود(١٧) دون حتى أن يسأل عن رأي العمال والفلاحين الفنلنديين في ذلك. فلماذا ؟لأن ذلك كان ضروريا للينين ولأسباب تكتيكية .**فمن أجل تحقيق بعض الأهداف السريعة يتم التضحية بكل شئ على مذبح التكتيك: الضمير والأخلاق الإنسانية العامة ،ومصالح الوطن.**

إن تعداد حزب البلاشفة يتزايد في الفترة الأخيرة بشكل مطرد .بيد أن ذلك لا يعني تزايد الجزء الواعي فيه، لأن الأغلبية المقهورة التي انضمت إلى الحزب لا تعرف حتى مبادئ الاشتراكية العلمية .**فالجزء الذي صدق أفكار لينين ووعود البلاشفة سوف يصبح منفذا أعمى لإرادة زعيمه ،والجزء الأخر الذي انضم إلى الحزب لكي يختطف نصيبه من «الكعكة الثورية» في الوقت المناسب ، سوف يكون مؤهلا فقط للتصويت ب «نعم» ،وسيتحول هذا الجزء في المستقبل إلى بيروقراطيين حزبيين أسوأ من الموظفين القيصريين ،لأن الموظف الذي يقود الحزب سيتدخل في كل شئ ولن يكون مسئولا إلا أمام «الرفاق الحزبيين».**

إن تصرفات البلاشفة أصحاب الكلام المعسول تبرهن على أن شقاء صاحب العقل ليس شقاءهم .فشقاؤهم بسبب الجهل ،وبسبب الإيمان الأعمى بلينين وب «اكتشافاته النظرية العبقرية » التي يصدرها في مراسيم وقرارات دون حتى أن يرى ضرورة لدعمها ولو حتى بأبسط البراهين . ولكنهم من دون حتى أن يعرفوا أي شئ عن الاشتراكية العلمية ، سوف يرتكبون الجريمة وراء الأخرى دون أن يشكوا في أن العنف الثوري هو أمر غير شرعي.

إن عملية نزع الملكية التي يمارسونها ،على سبيل المثال ،ما هي إلا دليل صارخ على عدم الشرعية ،وعلى التخريبية واللصوصية (مثلما يحدث مع البنوك الخاصة) .إن عملية نزع الملكية هذه سوف تقود حتما إلى فوضى اقتصادية شاملة ،وستخلق طبقة واسعة من الناس الذين بدلا من أن يعملوا ، سوف يقومون «بسلخ الرقاب» ،وسيلجأون إلى البنادق والشعارات الثورية ويبدأون في انتزاع آخر دجاجة لدى الفلاحين.

بعد أن قام لينين بانقلابه معلنا أنه ثورة اشتراكية ، سوف يبدأ في توجيه التاريخ الروسي إلى طريق خاطئ مسدود .ونتيجة لذلك سوف تتخلف روسيا في تطورها لسنوات طويلة ، بل وربما لعشرات السنين .وعموما فليس هناك لا وقت ولا قوة لإثبات ذلك بشكل دقيق وصارم .إلا أنه إذا أخذنا في الاعتبار أهمية هذه الحقيقة ودراية الروس المتدنية جدا وخاصة في قضايا الاشتراكية

العلمية ،ينبغي لي على أية حال أن أقوم بصياغة بعض المقدمات المنطقية ، لقد قمت أكثر من مرة بتحذير البلاشفة ،وكل من يميل إلى مصطلحاتهم وتعبيراتهم وشعاراتهم المضللة ،من العجلة وروح المخاطرة في العمليات الثورية .ولقد **أكدت وما زلت أؤكد : روسيا ليست جاهزة للثورة الاشتراكية** ، لا بمستوى تطور قوى الإنتاج ، ولا بتعداد البروليتاريا- ثقافة الجماهير ووعيها .ولذلك فالتجربة الاشتراكية التي اخترعها لينين لن يكون مصيرها إلا الفشل «يسألني أحد اللينينيين أو «أنصاف اللينينيين» (١٨) : «ألا يجوز ، في ظروف سلطة البروليتاريا ،القضاء على الأمية ، ورفع مستوى ثقافة الشغيلة ، وزيادة عدد العمال بسرعة ،وتطور قوى الإنتاج؟(١٩) وأجيب : لا ، لا يجوز ! **أولا ، لا يجوز تخطي القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي لأن ذلك لن يبقى بلا عواقب . ثانيا ، ثقافة الجماهير ووعيها-،عنصر اجتماعي يعتمد كليا على درجة تطور قوى الإنتاج ،على الرغم طبعا من وجود علاقة عكسية (٢٠) ، ثالثا ، بالرغم من أن لينين قد أقر علاقات الإنتاج الاشتراكية ،فقد أبقى على قوى الإنتاج في المؤخرة ، وبذلك صنع وضعا ثوريا عكسيا** .في المجتمع لا توجد تناقضات متعادية إلا في تلك الحال التي تكون فيها علاقات الإنتاج الموجودة متوافقة مع مستوى تطور قوى الإنتاج . بيد أن عدم توافق مثل هذه العلاقة ينتج تناقضات جديدة في الرأسمالية الموجودة في الوقت الحاضر . رابعا ، **السلطة في تلك المرحلة من تاريخ روسيا لا يمكن أن تكون ولن تكون في يد البروليتاريا** .ففي أكتوبر عام ١٩١٧ لم يساند لينين بشكل نشط سوى١٪ من الروس .وبالتالي فكل من ولو حتى على دراية بتكتيك بلانكي ، سيوافق على أن ثورة أكتوبر هي ذلك الانقلاب البلانكي الذي، على حد تأكيد انجلز ، يقر بحتمية ديكتاتورية منفذية. **بيد أن أية ديكتاتورية لا يمكن أن تتوافق مع الحريات المدنية والسياسية** أنا لا أريد أن أكون أعلى من ألكسندرا *،ولكنني على أية حال أؤكد بأن مراحل تطور سلطة البلاشفة ستكون على النحو التالي : **سرعان ما ستتحول ديكتاتورية البروليتاريا على الطريقة اللينينية إلى ديكتاتورية الحزب الواحد، وديكتاتورية الحزب الواحد إلى ديكتاتورية قائده الذي سيدعم سلطته في البداية بالعنف الطبقي ثم بعد ذلك بالعنف الشامل للدولة. فالبلاشفة لا يمكنهم إعطاء الشعب لا الديمقراطية ولا الحرية ،لأنهم إذا فعلوا ذلك سيفقدون السلطة** . لينين يدرك ذلك جيدا .

ولكن إذا كان الأمر على هذا النحو ، فالبلاشفة ليس لديهم طريق آخر سوى طريق العنف ،والخداع ،والترويع ،والإكراه . ولكن هل من الممكن تطوير قوى الإنتاج بسرعة وبناء مجتمع عادل عن طريق العنف والخداع والترويع والإكراه ؟ . لا طبعا ! هذا ممكن فقط في ظروف الديمقراطية وعلى أساس العمل الواعي والحر والذي يتوخى المصلحة . ولكن عن أية ديمقراطية يمكن أن يدور الحديث إذا كان البلاشفة في أقل من ستة أشهر قد أغلقوا قدرا من الصحف والمجلات أكبر مما أغلقته السلطة القيصرية طوال حكم أسرة رامانوف كله .وعن أي حرية وعمل يتوخى المصلحة يمكن الحديث إذا كان قد تم إقرار «احتكار الخبز» ، ووضع قضية السخرة وجيوش العمل للمناقشة»(٢١).

إن البلاشفة بسعيهم إلى التغيرات الجذرية والتعجيل غير المسئول للأحداث يتطرفون بشكل جامح إلى اليسار ، ولكنهم بسيرهم في دائرة سياسية مغلقة سوف ينعطفون حتما إلى أقصى اليمين وسيتحولون إلى قوة رجعية سلبية(٢٢) .من النادر أن يقدر الناس تصرفاتهم على ضوء كل الآثار الممكنة المترتبة عليها، ولينين بأعماله هذه قام بإلحاق ضرر هائل بروسيا ،وأخشى أن يصل حجم هذا الضرر خلال بعض مراحل حكم البلاشفة إلى نقطة حرجة .وإذا كان **لينين والسائرون على دربه سوف يرسخون سلطتهم لفترة طويلة، فسوف يكون مستقبل روسيا محزنا.. ينتظرها مصير إمبراطورية الإنكيين** (٢٣) .**إن« المفوضين الشعبيين». الذين استبدلوا أنفسهم بـ «مخربي قرطاجنة القساة» يخربون ليس العالم القديم ، بل وطنهم .** وسوف يتضح أن «**أدوية موريسون**» (٢٤) الشافية التي يعدون بها ما هي إلا مجرد عقاقير سامة، وأن «مدخلهم الإبداعي إلى الاشتراكية ما هو إلا نزع الثقة منها والتشهير بها وتشويهها . إن تأكيد لينين بإمكانية انتصار الثورة الاشتراكية في بلد واحد -بلد مثل روسيا -لا يمكن أبدا أن يكون مدخلا إبداعيا إلى الماركسية وإنما هو انحراف عنها. وقد توصل لينين إلى هذا الاستنتاج ليس بمحض المصادفة: فقد كان بحاجة ماسة إليه من أجل أن يلهم البلاشفة.

إن حسبة لينين بأن البروليتاريا الغربية سوف تقوم باستلهام الثورة في روسيا مجرد حسبة خاطئة ، فلا يمكن أن يحدث أي شئ جدي في أوروبا ، لأن البروليتاريا الغربية تقريبا بعيدة اليوم أيضا عن الثورة الاشتراكية كما كانت في زمن ماركس.

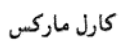
إن طريق البلاشفة ، مهما طال أو قصر ، سوف يوصم بتزوير التاريخ ،والجرائم ،والتضليل والديماجوجية ،والتصرفات غير الشريفة ، والآن يمكن للشخص المطلع أن يميز كمية اللحظات المثيرة للشك في الفترة القصيرة لوجودهم في السلطة . فعلى سبيل المثال ، لماذا جاء أصدقاء لينين إلى بطرسبورج في واحدة من أحرج اللحظات حينما كانت سلطة البلاشفة معلقة بشعرة- فريتس بلاتين و «ك». لماذا كان لينين في حاجة ماسة إلى« تأميم» البنوك الخاصة؟ هل من المعقول من أجل أن يختلف مع حلفائه الوحيدين- حزب الاشتراكيين الثوريين- قبل انعقاد المجلس التأسيسي بقليل ؟ لماذا قام لينين بشكل سريع ومثير للدهشة بمنح فنلندا الاستقلال وسحب الجيش منها؟ من الذي كان من مصلحته اغتيال لينين قبل انعقاد المجلس التأسيسي بعدة أيام؟(٢٥) . يمكنني مواصلة طرح مثل هذه الأسئلة ، ولكن بما إنني لا أملك إمكانية في حالتي هذه لإعطاء إجابات مقنعة ،فسوف أكف عن ذلك . فكل ما قيل عن البلاشفة وتكتيكاتهم وأيديولوجيتهم ومدخلهم إلى عملية نزع الملكية وعنفهم غير المحدود- يجعلني أؤكد بثقة على: الفشل الحتمي للبلاشفة ! فالعنف الذي يعتمد عليه البلاشفة هو- قوة الحراب- . ولكن الجلوس على الحراب كما هو معروف أمر غير مريح أيضا .القرن العشرون ..قرن الاكتشافات العظيمة ، قرن التنوير ،والأنسنة ، سوف يرفض البلشفية وينبذها . وثمة فكرة يمكنني التصريح بها هنا ،ألا وهي أن لينين باعتماده على العنف الشامل ،سوف يخرج منتصرا من الحرب الأهلية التي كان يسعى إليها بتصميم شديد في هذه الحالة سوف تصبح روسيا البلشفية في عزلة سياسية- اقتصادية ،وستتحول حتما إلى معسكر حربي حيث سيروعون المواطنين بالإمبريالية ويطعمونهم الوعود . **ولكن ،إن عاجلا أو آجلا ، سيأتي الزمن الذي تصبح فيه أفكار لينين الخاطئة واضحة للجميع ..عندئذ ستنهار الاشتراكية البلشفية مثل بيت من الكارتون إنني أبكي مصير الروس ، ولكنني مثل تشيرنشيفسكي ،أقول :«ليحدث ما يحدث، ولكن شارعنا سيكون فيه عيدا»(٢٦).**

لماذا تخليت عن النضال إلى جانب البلاشفة

إن رفضي النضال إلى جانب البلاشفة بعد أحداث أكتوبرأثار حيرة الكثيرين . فالبعض

، من الذين لا يعرفونني جيدا ، يعتقدون أن قراري هذا نتيجة لعملية التفتيش الخشنة التي تعرض لها منزلي ، والتي قام بها البلاشفة بعد عدة أيام من انقلاب أكتوبر .هذا خطأ .،فالتفتيش الذي قاده ، على حد ظني ، البحار **س. كوكوتكو** (٢٧) لم يرهبني زد على ذلك أنه لم يكن سببا في تدهور صحتي كما كتبت بعض الصحف . والبعض الآخر ، من الذين يعرفونني بشكل أفضل ، يرون أن ذلك نتيجة التفاقم الحاد لمرضي . ولكن هم أيضا ليسوا على صواب . على الرغم من أن صحتي فعلا سرعان ما ساءت مع حلول الخريف حتى إنني أصبحت في شهر يناير ١٩١٨ م غيرقادر على الإمساك بالقلم .ومع ذلك فلم يكن مرضي ليمنعني لو كنت قد رأيت هناك معنى للنضال :فإذا لم تكن هناك قوة على الكتابة ، فمن الممكن الإملاء . ولكنني رفضت النضال لعدة أسباب موضوعية:

١- وجهة نظري المبدئية بالنسبة للحرب، وانتقاد البلاشفة وأنصاف اللينينيين، وعدم الرغبة في اللعب مع البروليتاريا الرثة أو حثالة البروليتاريا ،ورفض تعميق الثورة ،والعلاقة المخلصة للحكومة المؤقتة -كل ذلك قد فعل فعله ضدي .فقد كنت أرى كل ذلك ، ولكنني لم أكن أريد أن أكون مثل ، على سبيل المثال ، **تسريتيل وتشيخيدزه وأفكسينتيوف** (٢٨) ،وآخرين ضحوا بمبادئهم وتنازلوا للينين من أجل الحفاظ على شهرتهم .وبعد أحداث يوليو أخذت تقوى ،وبشكل يومي ، حدة الحقد الطبقي والشراسة التي ضخها البلاشفة إلى جانب الصمم السياسي والعماء .وقد ظهر كل ذلك على وجه الخصوص في اجتماع موسكو(٢٩) ،فعندما كنت أتوجه إلى اليمين ،إلى طبقة التجار والتصنيعيين ،كان الجانب الأيمن يصفق والأيسر يصمت. وعندما كنت أتوجه إلى اليسار ، إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ، كان الجانب الأيسر يصفق والأيمن يصمت .وكانت النتيجة أنه لم يفهمني لا أولئك ولا هؤلاء .أما **الحل الوسط ،الذي كان هو الطريق الوحيد لإنقاذ روسيا ،فقد تم التضحية به بسبب الغطرسة السياسية .و البلاشفة قبل أي أحد آخر السبب في ذلك** . ولكن كانت هناك أسباب موضوعية لذلك : عدم نضج البروليتاريا (والبرجوازية أيضا)! وأمية الجماهير ،والفقر الحاد والإجهاد المضني لدى الشعب ،والحرب القائمة ،وانقسام الاشتراكيين الديمقراطيين الأوربيين والروس ،وخمول الحكومة المؤقتة وعدم منطقيتها كانا التربة الخصبة التي نمت فيها سريعا البذور الفوضوية اللينينية والعداء الطبقي .في مثل هذا الوضع الاجتماعي الذي تشكل بصورة موضوعية ،كان مواصلة النضال إلى جانب البلاشفة أمرا ليس له أي معنى.



كارل ماركس

٢- لقد وهبت حياتي كلها من أجل النضال في سبيل تحرير الطبقة العاملة. والآن ،عندما وصلت السلطة إلى أيدي أعضاء السوفيتات من العمال الفلاحين ، لا أستطيع النضال إلى جانب من اعتبرتهم ،وما زلت أعتبرهم إخواني على الرغم من إنهم ،أولئك الذين يخدعهم قادتهم الملتوون ، يرتكبون خطأ قاتلا ونتائج هذا الخطأ سوف تكون مأساوية للغاية بالنسبة للبروليتاريا الروسية قبل أي أحد آخر . ولكن دع البروليتاريا الروسية- مهما كان ذلك مؤلما -تقطع هذا الطريق الشاق الذي رسمه لها التاريخ ،وتنضج وترتفع إلى مستوى إدراك مهمتها.

٣- هناك أيضا أفكار أخرى منعتني من النضال .فإذا فشل البلاشفة الآن ،فسوف ينشأ رد فعل عميق وطويل المدى ، ستكون نتيجته خسارة الاشتراكية الديمقراطية الروسية والغربية على حد سواء .أما انتصار البروليتاريا ،فسوف يضيع هباء . ولكن إذا حافظ البلاشفة على السلطة ولو حتى في السنوات القليلة القادمة ، فسوف تخسر روسيا ومواطنوها ،ولكن الاشتراكية الديمقراطية الدولية لن تحقق سوى المكاسب : سوف تقوم البرجوازية الغربية المرعوبة من الأحداث في روسيا بتقديم تنازلات جدية للطبقة العاملة .إنني أتألم من أجل روسيا ، ولكن إذا كنت سأختار بين ذلك وبين كوني أمميا منطقياً ،فسوف أختار الثانية.

٥-كيف يصمد البلاشفة طويلا في السلطة؟

هذا السؤال يثير في الوقت الحاضر قلق الكثيرين .يطرحه خصوم البلاشفة ،والبلاشفة أنفسهم إنه سؤال يهم كل روسي مبال بمصير الوطن .والاجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تكون أبدا فورية أو بسيطة أو ذات مدلول واحد لأنها تتوقف على العديد من العوامل الموضوعية والذاتية ، بل وحتى الصدفوية .التنبؤ-أمر غير لائق .ولذا فسوف أؤسس تنبوءاتي في إطار تلك الحدود التي يمكن أن يكون فيها ذلك الأمر ممكنا .بالإضافة إلى إنني مضطر إلى عمل ذلك على اعتبار إنني كنت وما زلت أرى: أن المستقبل ،وفي أبعد الأحوال المستقبل القريب ، لا يمكن أن يكون

غـيـر واضح أو مـحـدد . زد عـلى ذلك إنني تحدثت أكثر من مرة بأن الشخص الذى فـهم الماضى وأحسن التصرف مع الحاضر ،والذى يرى العـلاقـة الجـدليـة بين تعـاقب الأحداث التاريخية وسببيتها ،قادر ببعض الثقة على استشراف المستقبل .فالظروف التاريخية الموضوعية التى تراكمت فى روسيا إلى هذه اللحظة الراهنة ،ومنطق تطور الأحـداث ،وتصرفات البلاشفة التى تمليها تكتيكاتهم وأيديولوجيتهم- كل ذلك يسمح لى بالتأكيد على أنهم سوف يصطدمون بأربع أزمات على طريق إرساء سلطتهم ،وهذه الأزمات مرتبة ترتيبا تصاعديا من حيث الصعوبة .وستكون فترة وجودهم فى السلطة مرهونة بأى واحدة منها سيتعثرون.

الأزمة الأولى ،القريبة عديمة الرحمة ،القادمة- هى أزمة المجاعة .إذا لم يتخلص لينين من التحالف مع الاشتراكيين الثوريين الذين يلتزمون بالعنف الطبقى (على سبيل المثال ،مع السيد **بوريشكيفيتش**)(٣٠) ويقفون بشراسة ضد فرق التموين والأغذية ،فسوف يفقد البلاشفة السلطة فى خريف هذا العام(عام١٩١٨م- أ. ص) حينما يبدأ الفلاحون بدفن القمح فى الأرض بينما تتهدد البلاد مجاعة لم تحدث من قبل .وسيأتى إلى السلطة الاشتراكيون الثوريون والكاديت والمناشفة. ولكن إذ أزاح البلاشفة الاشتراكيين الثوريين اليساريين من المؤسسات الحاكمة من أجل أن تتحرر بذلك أياديهم ، سيمكنهم اجتياز الأزمة القادمة .إلا أن لينين يفهمه ذلك جيدا وإدراكه له، فسوف ينتهز أول فرصة لانتزاع الثقة من حلفاء الأمس وسحقهم مع كل التناقضات التى نشأت وتطورت منذ لحظة حل المجلس التأسيسى .إن حتمية ذلك لا تتطلب براهين وإثباتات .فرفض الاشتراكيين الثوريين اليساريين منذ فترة غير بعيدة بالتوقيع على معاهدة العار« سلام برست» ،وخروجهم من مجلس المفوضين الشعبيين، وعدم رضائهم عن« احتكار الخبز» الذى أعلنه لينين- كل ذلك يفصح عن أن أزمة العلاقات بينهم وبين البلاشفة قد وصلت إلى ذلك الحد الذى سيعقبه انفجار كامل ، وهذا الأمر مرهون بالأشهر القادمة . إن قيام البلاشفة بتأليب العمال المتخلفين وأولئك الذين -على حد تعبير البحار أ . **الكسندروفسكى** (٣١) الدقيق-كتبوا على راياتهم «انتزع»! ، ضد الفلاحين الميسورين ومتوسطى الحال ، سوف يصمدون عاما أو أثنين إلى أن تصبح عدم قدرتهم على إعادة الإنتاج أمرا واضحا تماما ، وبالذات للعمال أنفسهم.

ومع ذلك فهم يستطيعون اجتياز تلك الأزمة أيضا- أزمة الانهيار -فى حالة إذا ما قاموا بإشعال حرب أهلية طويلة الأمد ، ثم باستخدام العنف الطبقى غير المحدود وقوانين زمن الحرب ،**يبدأون فى إبادة كل من لا يتفق معهم بشكل فعلى . وسوف تسمح لهم الحرب الأهلية بفرض حالة الحرب على جميع أنحاء روسيا وإلقاء تهمة الانهيار على الأعداء الخارجيين والطبقيين** .وبالمناسبة ،فبمجرد أن تبدأ الحرب الأهلية سوف يحارب جزء كبير من الفلاحين فى صفوف البلاشفة .فالرجل الروسى ،مهما كان أميا ، يدرك جيداً إنه : إذا خسر لينين فسوف يكونون مضطرين إلى إعادة الأرض إلى أصحابها السابقين . لكن بعد كسب الحرب الأهلية ، ثم إعادة عملية الإنتاج بأى شكل ،لو حتى بتدابير إجبارية ، على سبيل المثال تشكيل كتائب السخرة ، سوف يصمد البلاشفة، فى السلطة خمس وعشر سنوات أيضا طالما لم تتفاقم التناقضات بين الطابع الاشتراكى لإنتاج المعامل والمصانع وبين الطابع الرأسمالى الخاص للإنتاج الزراعى .فروسيا منذ زمن بعيد ،وإلى وقت قريب أيضا ، ستظل دولة متخلفة فى العلاقات الصناعية حيث تشكل المنتجات الزراعية الجزء الأكبر من الدخل القومى .ولكن بعدم إمكانية التحكم فى هذا الجزء وتوزيعه والتصرف فيه ، سيفقد البلاشفة السلطة إن عاجلا أو آجلا.

إن اتحاد الطبقة العاملة مع الفلاحين ،والذى يتحدث عنه دائما لينين ، أمر غير ممكن .فالفلاح فى حاجة إلى الأرض، وليست له مصلحة فى الاشتراكية ،إذ أن العملية الزراعية بطبيعتها تجعل الفلاح أقرب إلى الرأسمالية منه إلى الاشتراكية .ومن حيث المبدأ ،فهذا الاتحاد كان من المقدر له أن يكون ممكنا فى ظروف الديمقراطية والمساواة السياسية والتبادل العادى للسلع ،ولكن ليس أبدا فى ظل زعامة البروليتاريا فزعامة البروليتاريا تهين الفلاحين عن عمد ،وترى أن دورهم مجرد دور تابع . تلك النظرة إلى الفلاحين من جانب البلاشفة تعطى الأزمة الاقتصادية المشار إليها ظلالا سياسية.

حينما قام البلاشفة عام١٩١٧ م بتقديم تنازلات إلى الاشتراكيين الثوريين اليساريين وضعوا بذلك تحت أنفسهم قنبلة موقوتة: جعلوا الأرض مشاعا على الرغم من أن برنامجهم منذ البداية كان يتضمن تأميمها .ومن أجل اجتياز هذه الأزمة الأخطر- أزمة الطابع السياسى الاقتصادى -**فالبلاشفة مضطرون إلى إعلان حرب شاملة على الفلاحين وإبادة الجزء الأفضل منهم- أولئك الذين يستطيعون ويريدون العمل** . وسوف على الموقف الدولى والداخلى ،وكذلك درجة فصل طبقات الفلاحين عن بعضها البعض والتى ستظهر فى تلك الفترة ، على البلاشفة الشكل الذى يمكن أن يتم فيه عمل ذلك.

باجتياز الأزمة الثالثة يمكن للبلاشفة أن يصمدوا سنوات كثيرة إلى أن تحل الأزمة الرابعة- الأزمة الايديولوجية ،حينما تبدأ السلطة البلشفية فى التحلل من داخلها . ولكن عملية التحلل يمكن أن تمتد لعشرات السنين ،ولأن **روسيا لم تعرف أبدا الديمقراطية ،فسوف يتقبل الروس السلطة المطلقة التالية -سلطة البلاشفة- فى صبر وإذعان .هذه السلطة يمكن أن تكون مدعومة بديماجوجية ذكية وحاذقة وبجهاز متطور للقمع والترصد.**

تنبؤ هذه بطبيعة الحال معرضة للتصحيح من قبل كافة المواقف المحتملة والممكنة فى المستقبل ، تلك المواقف التى لا يمكن استباقها أو التنبؤ بها ،والتى تتعلق بصاحب الجلالة -الظرف .وعلى سبيل المثال ،عندما يتم دحر ألمانيا- وأنا لا أشك إطلاقا فى أنها ستندحر -فعلى أية صورة ستكون أوروبا ما بعد الحرب؟ ومن سيخلف لينين فى حالة وفاته ..إلخ أنا لا أستثنى أيضا إمكانية أن لينين كشخص مرن تكتيكيا وعارفا جيدا بالماركسية ، يمكنه فى مراحل معينة إجراء تعديلات هامة فى اتجاه الابتعاد عن التحولات الاشتراكية المقررة ،وهو ما سوف يستدعى عدم رضاء حثالة البروليتاريا .بيد أن **البلاشفة بأيديولوجيتهم الموجهة إلى العناصر المنفصلة عن طبقاتها سوف يفشلون فى نهاية الأمر**- وهذا ما لا شك فيه . ذلك مسألة وقت لا أكثر .فلا أحد يمكنه أن يغير مسار تطور التاريخ ! والشخصية البارزة لا يمكنها إلا أن تعجل أو تبطئ من هذا المسار .ولينين سوف يبطئ من حركة التاريخ الروسى ،ومن ثم فسوف يدخله بنفس العلامة التى دخله بها لجيديترى(٣٢).

٦-حول لينين والقادة الآخرين الملتوين

أعترف بأننى كنت أشك فى إمكانية الكتابة عن لينين ،إذ أن كل واحد من أنصاره يمكنه أن يرى فى أول سطر سلبى «انتقام من العالم الآخر» . ولكن لينين -تلميذى الذى لم يتعلم منى أى شئ سوى أن يكون خصمى الذى ستكتب عنه المجلدات فى المستقبل .ولذا كان من الممكن أن يبدو الأمر من ناحيتى مجرد جبن أو تخاذل إذا ما صمت عن

الحديث في هذا الموضوع .من الصعب في مثل تلك الحالات أن يكون الإنسان موضوعيا .ومع ذلك من الممكن أن أعتبر إنني قد خنت نفسي لو تراجعت الآن عن الحقيقة.

لينين-بلا شك شخصية بارزة وعظيمة والكتابة عنه أمر صعب: فهو متعدد الأوجه ، ومثل الحرباء يغير لونه وقت الضرورة. هو من الانتلجنسيا مثقف ،ومع العمال ، «عامل» ،ومع الفلاحين فلاح .هو قانوني وصدفوي ،منطقي وغير منطقي ، بسيط ومعقد ، ثابت على مبادئه ومنحرف عنها ، «ماركسي» وشبه ماركسي ..إلخ وسوف يكون هناك ثمة إنحراف من جانبي لو اتهمته بعدم معرفة الماركسية ، وسيكون هناك كذلك خطأ ولو قلت إنه دوجمائي . لا ،فلينين ليس دوجمائيا .إنه يعرف الماركسية . ولكنه ،مع الأسف ، يطورها «بإصرار يستحيل على الفهم في إتجاه أحادي-في اتجاه التزييف وبهدف واحد- بهدف إثبات صحة استنتاجاته الخاطئة .ففي الماركسية لا يلائمه فقط أنه من الضروري الانتظار إلى أن تنضج الظروف الموضوعية من أجل الثورة الاشتراكية.

لينين نصف الدياليكتيكي الذي على قناعة تامة من أن الرأسمالية سوف تقوى وتتطور في اتجاه إبراز عيوبها ومثالبها وأخطائها .ولكن ذلك خطأ كبير .ففي إطار عملية تطور قوى الإنتاج ظهرت ليونة نظام الرق ،وخفت حدة الإقطاع ،وبدأت الرأسمالية أيضا . ويمكن إرجاع ذلك إلى الصراع الطبقي والنمو المتواصل للثقافة ووعي كل طبقات المجتمع بذاتها.

لينين المغرض الذي يرى هدفه ويسعى نحوه بثبات خارق دون أن يتوقف أمام أي عقبات .هو ذكي بشكل غير عادي ،ونشيط ،ولديه قدرة غير عادية على العمل ،وليس متعجرفا وليس سوقيا (ميركانتاليا) ،ولكنه مفرط الأنانية بشكل مرضي ،وليس لديه أية قدرة على تحمل النقد» فكل ما لا يتوافق مع ما يراه لينين -مصيره اللعنة!» -هكذا أفصح ذات مرة مكسيم جوركي(٣٣) .كل من لا يتفق معه- عدو محتمل لا يستحق التعامل بأبسط قواعد اللياقة والأدب.

لينين -الزعيم النمطي الذي يقمع إرادة المحيطين به ويخمد فيها غريزتها على البقاء .هو جرئ، وحاسم ، ولا يفقد أبدا رباطة جأشه ، وصلب ، وحذر ، ومرن في أساليبه التكتيكية ،وهو في الوقت نفسه لا أخلاقي ،وقاس ،ولامبدئي ومغامر بطبيعته .بيد أنه من الضروري طبعا الاعتراف بأن لا أخلاقية لينين وقسوته لا تنبع من لا أخلاقيته الشخصية وقسوته ،وإنما من جراء قناعته بأنه على حق . إن لا أخلاقية لينين وقسوته- هما المخرج الخاص من شذوذه وتفرده عن طريق اخضاع الأخلاقيات والمبادئ الإنسانية للأهداف السياسية .فلينين قادر على إهلاك نصف الروس من أجل أن يسوق النصف الثاني إلى المستقبل الاشتراكي السعيد. وهو من أجل الوصول إلى أهدافه يمكنه أن يفعل أي شئ حتى التحالف مع الشيطان إذا كان ذلك ضروريا ولقد قال الراحل بيبل* :«سأتحالف ولو مع الشيطان ، بل وحتى مع جدته(٣٤) ، لكنه كان يضيف أن مثل هذه الصفقة ممكنة فقط في حالة إذا ما استطاع أن يسرج الشيطان أو جدته ،وليس العكس .بيد أن تحالف لينين مع الشيطان سوف ينتهي بأن ينقض عليه الشيطان مثلما حدث في يوم ما عندما انقضت الساحرة على خوما(٣٥).

هناك رأي شائع بأن السياسة -أمر قذر. ولكن مع الأسف ،فأعمال لينين وتصرفاته الآنية تؤكد ذلك بصورة لا تخطئها العين .فالسياسة بدون أخلاقيات- جريمة .والإنسان الذي يتولى السلطة أو السياسي صاحب النفوذ يجب أن يلتزم في تصرفاته وأعماله بالمبادئ الأخلاقية الإنسانية العامة قبل أي شئ آخر، لأن القوانين اللامبدئية والنداءات اللاأخلاقية والشعارات يمكنها أن تعود بمأساة على الدولة والشعب .ولكن لينين لا يفهم ذلك، ولا يريد أن يفهم.

إن لينين يقوم بذكاء ومهارة بمعالجة اقتباسات ماركس وإنجلز معطيا إياها في كثير من الأحيان تفسيرات مغايرة تماما . ولكن على ضوء مؤلفاتي حول الشخصية الفردية والجماهير في التاريخ ،فلينين لم يستوعب إلا أمرا واحدا فقط: فهو يمكنه كشخصية «استدعاها» التاريخ أن يفعل معه كل ما يريد .لينين مثال الشخص الذي حينما يعترف بحرية الارادة ، يرى تصرفاته مزينة تماما في اللون الناصع للضرورة .فهو مثقف بشكل كاف بحيث لا يعتبر نفسه نابليون ،أما إن «المصير قد اختاره» ، فهو بلا شك ما يؤمن به لينين .ومن وجهة نظر قوانين التطور الاجتماعي والضرورة التاريخية ،فقد كان لينين ضروريا فقط حتى فبراير ١٩١٧ م، هو في هذا الإطار كان يعتبر أمراً طبيعياً .وبعد ثورة فبراير التي تجاسرت على القيصرية وازالت التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ،سقطت الحاجة التاريخية إلى لينين .ولكن الكارثة تتلخص في أن الجماهير لم تكن تعرف ذلك ،ولا تعرفه حتى الآن .فلقد حصلت الجماهير على حريات سياسية أكبر مما في أوروبا الغربية .إلا أن أنصاف الجوعى والفقراء ،مع ذلك ،مضطرون إلى مواصلة الحرب دون أن يلاحظوا هم أنفسهم ذلك .ولو كانت الحكومة المؤقتة قد أنهت الحرب ربيع عام ١٩١٧ م، وحلت قضية الأرض بلا إبطاء ،لما ظلت لدى لينين أية فرصة للقيام بالثورة الاشتراكية ،ولكان اسمه قد شطب تماما من صفوف الذين يستدعيهم التاريخ .وهذا هو السبب في أن انقلاب أكتوبر ووجود لينين في الوقت الحاضر أمر غير طبيعي ، وإنما مصادفة قاتلة.

لينين منظر ،ولكن أعماله بالنسبة للاشتراكي المثقف غير مثيرة للاهتمام :فهي ليست مدعومة بالأسلوب الرفيع ،ولا بالمنطق ،ولا بالفكر العميق ، ولكنها بلا شك تترك انطباعا قويا لدى الإنسان قليل التعليم بتركيباتها البسيطة وجرأة الإقناع والثقة بصحتها وشعاراتها المثيرة والجذابة.

لينين الخطيب الجيد والمجادل المتمكن الذي يستخدم جميع الوسائل من أجل إرباك منتقديه وخصومه وإجبارهم على الصمت ، بل وحتى إهانتهم .ورغم سوء النطق لديه إلا إنه قادر على طرح أفكاره بوضوح ،وعلى تملق الجمهور وإثارة اهتمامه ، بل وحتى على تنويمه مغناطيسيا .وإلى جوار ذلك، فهو قادر بشكل مدهش وسريع على تكييف حديثه بحيث يتناسب مع مستوى المستمع متناسيا أن النضال من أجل قضية عادلة لا يعني تملق الجمهور والنزول إلى مستواه.

لينين ذلك الإنسان الذي لا يعرف «الوسط الذهبي» .«من ليس معنا- فهو ضدنا!» -هذه هي عقيدته السياسية .إنه في سعيه للقضاء على خصمه ينزل إلى مستوى الإهانات الشخصية ،ويصل إلى حد التجريح الخشن ،ليس فقط في المناقشات وإنما أيضا على صفحات الأعمال المطبوعة التي« يخبزها» بسرعة غير مسموح بها .ولقد كان العبقري بوشكين يعيد الكتابة على ورق أبيض بما في ذلك حتى الرسائل .وكان ليف تولستوي العظيم يقوم بتصحيح رواياته أكثر من مرة .أما لينين فلم يكن يتقيد إلا ببعض التعديلات الطفيفة.

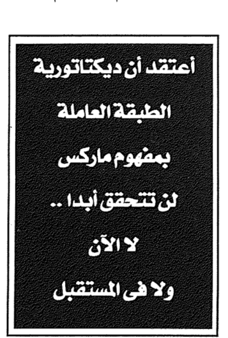
لينين الذي يرفض ،أو يفسر بمفهوم سلبي ،العديد من المفاهيم الإنسانية العامة التي يعترف بها كل إنسان متحضر. فالليبرالية ،على سبيل المثال - بالنسبة لأي إنسان متعلم-هي منظومة إيجابية لوجهات النظر ،ولكنها بالنسبة للينين ،ما هي إلا مجرد «دناءة ليبرالية» .والديمقراطية البرجوازية بالنسبة لأي إنسان متعلم هي ، وإن كانت

ناقصة ،-هى على كل حال ديمقراطية ولكنها بالنسبة للينين «نفاق» ، بينما العنف الطبقى غير المحدود هو« ديمقراطية بروليتارية» على الرغم من أن الديمقراطية -أى سلطة الشعب -من حيث المبدأ لا يمكن أبدا أن تكون برجوازية أو بروليتارية ،لأننا إذا أخذنا البرجوازية والبروليتاريا كل على حدة -سيكونوا مجرد جزء صغير من الشعب.

إن **تولستوى** صاحب المبادئ الإنسانية الأعظم والذى كان يرى أن العظمة الحقيقية غير ممكنة بدون الحب والخير والبساطة ما كان يعترف أبدا بعظمة لينين .فهل هو على حق ؟ إن نابليون أيضا لم يكن يتميز لا بالحب ولا بالخير ولا بالبساطة ،ولكنه بلا شك كان محاربا عظيما .ولقد عرف التاريخ شعراء عظماء ،وموسيقيين عظماء،وعرف أيضا مجرمين عظماء .**إذن فمن هو لينين** ؟ .

لينين -هو روبسبير القرن العشرين . ولكن إذا كان الأخير قد قطع رؤوس عدة مئات من الأبرياء ،فلينين قطع رؤوس الملايين .فى هذا الإطار يحضرنى واحد من اللقاءات الأولى مع لينين والذى تم ، على ما أعتقد فى صيف عام ١٨٩٥ م فى مقهى لاندولتlandolt ،وكان الحديث يدور حول أسباب سقوط ديكتاتورية اليعقوبيين فقلت مازحا أنها أنهارت لأن المقصلة كثيرا ما قطعت رؤوسا أكثر من اللازم. رفع لينين حاجبيه وقال فى جدية تامة :لقد سقطت الجمهورية اليعقوبية لأن المقصلة نادرا ما قطعت رؤوسا أكثر من اللازم .إن الثورة يجب أن تكون قادرة على حماية نفسها! عندئذ ابتسمنا فقط (حضر هذا اللقاء **ب لافارج(٣٦) وجول جيد** ،وعلى ما أعتقد أيضا **ش .لونجيه**(٣٧) لتطرف السيد **أوليانوف** .بيد أن المستقبل أثبت أن ذلك لم يكن مظهرا من مظاهر الشباب والحماس ،وإنما كان انعكاسا لوجهات نظره التكتيكية التى كان قد صاغها بدقة إلى هذا الحين . إن مصير روبسبير معروف جيدا ،ولن يكون مصير لينين أفضل منه :فالثورة التى قام بها سوف تكون أشرس من **ثورمينوس** * ،وستأكل ليس فقط أبناءها ،وإنما أيضا آباءها .ومع ذلك فأنا لا أتمنى له مصير روبسبير .فليحيا فلاديمير إيلتش إلى ذلك الوقت الذى سيفهم فيه بوضوح عدم صحة تكتيكاته.

الشخصية الثانية بعد لينين ،من حيث القدرات والترتيب فى حزب البلاشفة ،هو **تروتسكى** :«يهوذا» ، **«أدنأ وصولى وأخس نفعى وانشقاقى» ،«الخبيث النذل»** «الأسوأ من كل الانشقاقيين الآخرين» -هكذا وصفه لينين ،وكان فعلا على حق .فقد كتب لينين فى أحد أعماله :«هناك لمعان شديد وضجيج كثير فى عبارات تروتسكى ،ولكنها لاتنطوى على أى مضمون فى هذا التقويم يكون لينين أيضا على حق .فأسلوب تروتسكى -أسلوب الصحفى النشط ذى اللسان الزلق -أكثر بساطة وسطحية من أن يكون عميقا ومعبرا .تروتسكى شخص متعجرف للغاية ،وأنانى ،ولامبدئى ،ودوجمائى حتى أظافره .وقد كان تروتسكى **«منشفى» و«خارج الانشقاق» ،ولكنه الآن- صار« بلشفيا»** .وفى الواقع ،فقد كان وسيظل فى قرارة نفسه اشتراكيا ديمقراطيا .إنه على الدوام موجود حيث يوجد المتقدمون والرابحون .ولكنه مع ذلك لا يتراجع أبدا عن محاولاته فى أن يصبح الشخصية الأولى، تروتسكى -خطيب رائع ،ولكن أساليبه نمطية ومتشابهة ،مجرد قوالب .ولذلك فمن الممتع الاستماع إليه مرة واحدة فقط .إنه يمتلك طابعا متفجرا ،وفى حالة النجاح يمكنه أن يفعل الكثير فى وقت قصير . ولكن فى حالة الفشل يمكن أن يصاب باللامبالاة ، بل وحتى بالارتباك والحيرة والتردد .وإذا اتضح أن الثورة اللينينية محكوم عليها بالفشل ،فسوف يكون أول من يغادر صفوف البلاشفة ، ولكن إذا اتضح أنها ستنجح ، فسوف يفعل كل ما بوسعه من أجل إزاحة لينين .ولينين نفسه يعرف هذا ،ومع ذلك فهما معا فى معسكر واحد ، لأن لينين بحاجة إلى ديماجوجية تروتسكى وأفكاره حول الثورة المستمرة .بالإضافة إلى أنه أستاذ ماهر بقدرته على تجميع كل من يرغب تحت رايته .إن لينين- زعيم البلاشفة -لم يكن أبدا ليوافق على أن يكون زعيم أية مجموعة أخرى .أما **بالنسبة لتروتسكى فأهم شئ لديه هو أن يكون زعيما ،ولا يهم زعيم أى حزب ، ولعل هذا الأمر سيكون السبب فى حتمية الصدام بين لينين وتروتسكى فى المستقبل(٣٨).**



إلى جانب **تروتسكى** يمكن وضع **كامينيف ثم زينوفيف وبرخارين .كامينيف يعرف الماركسية ولكنه ليس منظراً** .وهو من حيث أفكاره ومعتقداته -منشفى متردد بين المناشفة والبلاشفة ،ولا يمتلك الإرادة الضرورية لأداء دور الشخصية السياسية المؤثرة .لهذا السبب تحديدا يسير وراء البلاشفة رغم انه لا يتفق معهم فى الكثير من الأمور .أما **زينوفيف-فهو بلشفى بدون اقتناع نهائى أو قاطع .وبالرغم من شكه الدائم فسوف يظل فى صفوف البلاشفة ما لم تتوفر الإمكانية على الانتقال إلى معسكر آخر بامتيازات . زينوفيف ،مثل كامينيف** ، لا يمتلك **الشخصية القوية ،ولكنه من أجل أن يقوى وضعه الشخصى ،قادر على تنفيذ أى أمر للينين . بوخارين -بلشفى مبدئى وراسخ العقيدة** ،وليس مفتقدا للمنطق والرأى الخاص وإمكانيات المنظر . لم يتفق فى كثير من الأحيان مع آراء لينين بشأن العديد من القضايا .ومن الممكن أن يصبح بوخارين بالذات- فى حالة وفاة لينين- هو الشخصية القيادية لديكتاتورية البروليتاريا . ولكن ليس من المستبعد ،وأثناء حياة لينين أيضا ، أن تقوم القافلة الثانية من البلاشفة بالتخلص من بوخارين والشخصيات الأخرى المذكورة مثلما فعل الجيرونديون فى زمنهم ،وهذا هو الأمر الذى لن يعترض عليه لينين أبداً.

٧-حول الدولة والاشتراكية ومستقبل روسيا

إننى أتفق مع فانديرفيلد فى أن كلمة «الدولة» يمكن تفسيرها بمفهوم ضيق وواسع .وأتفق أيضا فى أن ماركس وانجلز قد أسهما فى تفسير هذه الكلمة فى إطار المفهوم الضيق عندما تحدثا عن تلاشى الدولة . ولكن من غير الممكن أن ندينهما فى هذا الأمر :فالحديث عن الدولة بالمعنى الواسع للكلمة كان من الأمور السابقة لأوانها فى زمنهما .ولكن الدولة ما زالت إلى وقتنا الحاضر هى أداة سيطرة طبقة على أخرى .ووظيفة الدولة كمعبر عن المصالح المدنية العامة،وكمنظم عام ، لم ترتسم ملامحها بشكل واضح إلا فى السنوات العشر الأخيرة فقط .أما الدولة كنتيجة لعداء التناقضات

الطبقية ،وكجهاز للهيبة السياسية ،وكأداة لقهر طبقة لأخرى ، سوف يبطل مفعولها .وسيأتي زمن تتلاشى فيه الطبقات وتنمحى الحدود. ولكن الدولة كشكل من أشكال تنظيم الشعب -مواطنو الكرة الأرضية في المستقبل -سوف تبقى . زد على ذلك أن دورها سوف يتنامى باستمرار كنتيجة لتنامي القضايا والمشاكل العالمية أو الكونية :التضخم السكاني على الأرض ،استنزاف الموارد الأرضية ،ندرة الطاقة ،الحفاظ على الغابات والأراضي المزروعة ،تلوث الكرة الأرضية والمياه والجو،الصراع مع الكوارث الطبيعية..إلخ.

بالقدر الذي ستتلاشى به الدولة بالمفهوم الضيق ، سوف يلعب العلماء الدور الأكبر في توجيه هذه الدولة وإداراتها ،أي أن البناء السياسي الفوقي سوف يتحول تدريجيا إلى بناء فوقي «للنفوذ العلمي». ولكن كل ذلك سيكون في المستقبل . أما الآن **فمن الضروري السعي في اتجاه أن يعكس البناء السياسي الفوقي مصالح الشغيلة وهو ما لا يمكن تحقيقه بالكامل إلا في ظل الاشتراكية . وبالتالي فالثورة الاشتراكية بهذا المفهوم هي الهدف الذي تسعى إليه البروليتاريا** . وينبغي أن نتذكر أثناء ذلك عدم وجود ولو ثورة واحدة قادت في نهاية المطاف إلى تغييرات راسخة ومتطورة على شكل طفرات في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية ،وكل ما في الأمر أنها سرعت من تطورها .في هذا الإطار تعتبر مقدمة إنجلز لطبعة «المانيفستو» باللغة الانجليزية عام ١٨٨٨ في غاية الأهمية .حيث شدد على الدور المميز لعمليات التدرج الطبيعي للتطور الاجتماعي .الهام أيضا هو أن هذه الطبعة التي تمت ترجمتها من اللغة الألمانية إلى الانجليزية تحت إشراف إنجلز المباشر ، انتهت بشعار «يا شغيلة العالم، إتحدوا!» وهو الشعار الذي لا يتساوى أبدا مع شعار «يا عمال العالم، اتحدوا»(٣٩)!.

إن الثورة الاشتراكية المنوط بها القضاء على الاستغلال والطبقية ، لن تفعل لا هذا ولا ذاك في المرحلة الأولى . زد على ذلك أن **الثورة الاشتراكية السابقة لأوانها تنطوي على آثار سلبية خطيرة** .إن أي شخص يعرف قوانين نفي النفي يمكنه بسهولة استنتاج أن دور البناء السياسي الفوقي يتغير بصورة وردية ومن شكل إلى شكل ،فأحيانا يقوى ،وأحيانا أخرى يضعف .**والجميع يعترفون بأن دور البناء السياسي الفوقي في ظل الاشتراكية يجب أن يتزايد نظرا لأن الدولة ستأخذ على عاتقها وظائف تنظيمية إضافية: التخطيط والرقابة والتوزيع ..إلخ** وبهذا المفهوم يكون البناء السياسي الفوقي في ظل الاشتراكية ، والذي ينفي البناء السياسي الفوقي الرأسمالي ،أكثر قربا إلى البناء الفوقي للإقطاع الاستبدادي منه إلى البناء الفوقي للرأسمالية .هذا الأمر يهدد بالخطر في ظل عدم وجود الديمقراطية -وهي لن تكون موجودة كما أشرنا في ظل الاشتراكية اللينينية -ويمكن أن تتحول الدولة إلى اقطاعي أكثر شراسة وفظاعة من الحاكم الأوحد المستبد ،نظرا لأن الأخير-إنسان كان أو دولة- هو آلة قاسية وبلا شخصية .إنني **على يقين من أن الدولة الاشتراكية اللينينية سوف تكون بالضبط ذلك الإقطاعي ،وخاصة في السنوات العشر الأولى** ، هذا طبعا إذا استطاع البلاشفة التغلب على الأزمات الثلاث الأولى التي تحدثت عنها أعلاه.

بعد قمع مقاومة البرجوازية ،وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق بسهولة وبدون عنف إذا كانت البروليتاريا تشكل أغلبية السكان، يجب على ديكتاتورية البروليتاريا مساواة جميع الطبقات في الحقوق ،والوصول إلى سيادة القانون والعدالة وتحقيقهما .أما تلاشي الطبقات، فهذا أمر يتعلق بالمستقبل البعيد . ولذلك يجب على الدولة الاشتراكية قبل كل شئ تأمين السلام الطبقي والدفاع عن مصالح الشغيلة . ولكن في روسيا المتخلفة التي لم تعرف أبدا الديمقراطية ،والتي يسود فيها الفقر والجهل والأمية ، لن يتمكن البلاشفة من تأمين لا هذا ولا ذاك.

إن التغييرات الثورية للتكوين الاجتماعي في روسيا أمر غير ممكن إلا في ظل التغيير الثوري لثقافة جميع طبقات المجتمع ووعيها .في ظل هذا الظرف فقط يمكن تطوير قوى الإنتاج بصورة سريعة. بيد أن ذلك قد أصبح من المستحيلات :لأن ثقافة الشعب ووعيه هما وظيفة قوى الإنتاج وليس العكس .وفي حالة إذا ما قام البلاشفة بتعبئة الانتلجنسيا ، يمكنهم بالطبع التخلص من الأمية سريعا . ولكن ،وهذا أولا ، أن يتعلم الناس القراءة -فهذا لا يعني أنهم سوف يصبحون مثقفين .ثانيا ، أن يتعلم الناس القراءة ،فأول ما سيفهمونه هو ماهية ديكتاتورية البروليتاريا على الطريقة اللينينية(٤٠)

سوف يتحدد مستقبل روسيا بالفترة التي سيقضيها البلاشفة في السلطة . وإن عاجلا أو آجلا فسوف تعود إلى الطريق الطبيعي للتطور . ولكن كلما طال وجود الديكتاتورية البلشفية ،أصبحت هذه العودة أكثر صعوبة.

المجتمع الاشتراكي في مفهوم ماركس وانجلز ليس مجرد أمر يمكن إنجازه في قرن واحد حتى في الدول الغربية ،فما بالنا بروسيا .ولذلك **ففي المرحلة التاريخية الآنية في روسيا يجب تنمية قوى الإنتاج وتوسيع الحريات والحقوق السياسية ،وتشكيل التقاليد الديمقراطية ، ورفع ثقافة المواطنين ،ونشر عناصر معينة من المبادئ الاشتراكية وترسيخها** .ومن الضروري إجراء تغييرات تدريجية لمؤسسات الدولة على أن تكون مصحوبة بتأثير دعائي سياسي اقتصادي على جميع طبقات المجتمع بهدف إثراء المواطنين الروس وجعل المجتمع الروسي ديمقراطيا ومؤمنا بالمبادئ الإنسانية . إن الدولة لا يمكن أن تكون عظيمة ما دام مواطنوها معدمين ! ففي ثراء المواطنين -ثراء الدولة! والعظمة الحقيقية للدولة لا تتحدد بمساحتها ، ولا حتى بتاريخها ،وإنما بالتقاليد الديمقراطية ومستوى معيشة المواطنين . وطالما سيظل المواطنون معدمين ،وما دامت الديمقراطية ستبقى غير موجودة ، فلن تأمن الدولة الهزات الاجتماعية ، بل وحتى الانهيار والسقوط.

روسيا دولة ضخمة تمتد آلاف الكيلومترات .ولذا فمن أجل التقدم السريع ، يجب تطوير خطوط السكك الحديدية وخطوط النقل البحري في البلاد كلها. وقد قال **مولتكه**(٤١) :«ليس هناك داع لتشييد القلاع ، ولكن مدوا خطوط السكك الحديدية!» «وإذا كانت طرق السكك الحديدية هامة بالنسبة لألمانيا ، فهي أمر ضروري ولا غنى عنه بالنسبة لروسيا . بل ومن الممكن أن تكون السيارات والطائرات ذات أهمية بالغة في المستقبل ،ولذا يجب توجيه اهتمام خاص إلى تلك المجالات التقنية .من الضروري تطوير وسائل الاتصال ، ووصول الكهرباء إلى كل مكان . فبدون الاعتماد على الكهرباء لن يمكن رفع انتاجية العمل.

روسيا بحاجة ماسة إلى إيديولوجيا تقدمية قائمة على أفضل التقاليد القومية ،وعلى تصورات حديثة حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . ولن يضمن لروسيا الثبات والرسوخ والتطوير الطبيعي للاقتصاد سوى هذه الأيديولوجيا .لأن الايديولوجيا التضليلية لا تلد- ولن تلد- إلا القادة المشوهين القذرين الذين بارتكازهم على الايديولوجيا الدوجمائية ، لن يكون بمقدورهم إلا عرقلة قوى الإنتاج ، وإعاقة تكوين مجتمع حضاري مزدهر .وفي النهاية ، فروسيا

فى حاجة إلى سلطة مركزية وسلطات محلية قوية تعمل فى إطار دستور مرسوم الحدود بصورة دقيقة.

.. الحالة الآنية للقرية الروسية، هى العذاب الحى لمئات السنين من الحكم الفردى المطلق. يجب عمل كل شئ من أجل تعديل أوضاع القرية الروسية ،ومن أجل أن تختفى الجدران الأربعة المائلة تحت أسقف القش . يجب أن يكون فى كل قرية مدرسة ، ومكتب بريد ، وتلغراف ،وهاتف ، وفرع بنكى ،ومؤسسة اجتماعية ،ومراكز تجاريةوإدارية . هذا الأمر ، بطبيعة الحال ، يحتاج إلى عشرات السنين .ومع ذلك فهو أمر يمكن تحقيقه إذا التفتت الدولة إلى القرية ، وإذا حصل الفلاحون على الأرض -وهو الأمر الذى لا يجب نسيانه -كوسيلة إنتاج تمتلك قيمة هامة وبالتالى لا يمكن أن تكون أداة للمضاربة كما أن الاستئجار طويل الأمد--المجانى بالنسبة للروس ،والمدفوع بالنسبة لمواطنى الدول الأخرى- هو الشكل الوحيد الصالح لاستغلال الأراضى خلال عشرات السنين القادمة.

.. العمل هو مصدر جميع الثروات .فإذا كان حرا ومراعيا للمصلحة ، سوف يتمكن الروس من التغلب بصورة سريعة على تخلف البلاد. **وفقط بعد ذلك يمكن مناقشة مسألة الثورة الاشتراكية ،والتحولات الاشتراكية التى من الممكن أن أحدد ثلاث مراحل من أجل الوصول إليها.**

من الممكن أن يبدو للقارئ الواعى أن أفكارى وآرائى تنطوى على بعض التناقضات :فقد وضعت أعلاه إمكانية تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا موضع الشك ،والآن أناقش التحولات الاشتراكية . **ولكن من الذى قال أن التحولات الاشتراكية ممكنة فقط فى ظل ديكتاتورية البروليتاريا ؟** فبتطوير المجتمع وارتفاع مستوى معيشة الجماهير وثقافتها ووعيها يمكن أن تتم التحولات الاشتراكية تدريجيا ،وليس فقط بإرادة السلطة ، بل ورغما عنها أيضا . وسيكون الانتقال إلى الاشتراكية فى مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أمرا طبيعيا ولا مفر منه. وإذا كان التاريخ سيختار روسيا أولا من أجل تعبيد الطريق إى الاشتراكية ، فينبغى أن يتم ذلك بالتدريج وعلى مراحل.

المرحلة الأولى(٢٥- ٣٠ سنة) -الاشتراكية المبكرة . فى تلك المرحلة يجب فقط مصادرة ، وبصورة تدريجية ، البنوك والمصانع والمعامل الضخمة ،والمواصلات ، وأراضى وأملاك الكنيسة (إذا كانت ستظل باقية إلى ذلك الوقت) ،والمؤسسات التجارية الضخمة . **وأن تكون إجراءات نزع الملكية على أساس الشراء الجزئى ،أو الايجار مدى الحياة ، أو تعيين معاش تقاعدى ، أو الحق فى الحصول على أرباح معينة .والإبقاء على المصانع الصغيرة والمتوسطة فى أيدى القطاع الخاص ، ذلك إلى جانب البنوك والمعامل والمؤسسات التجارية ومجال الخدمات** .وعلى أساس البنوك التى صودرت يمكن تأسيس بنك وطنى يراقب حركة أموال ونشاطات البنوك الخاصة .وعلى أساس المؤسسات التى صودرت يجب إنشاء قطاع حكومى يكون هدفه التدرب على الاقتصاد والتجارة وتأمين العدالة الاجتماعية .ومن أجل زيادة اهتمام العمال وجذبهم يجب توزيع أسهم المؤسسات بشكل جزئى بينهم على أن تكون الأسهم غير خاضعة لعملية إعادة البيع ،وأن تمنح العامل الحق فى الحصول على أرباح، ولكن ليس حق التملك ويجب منح الفلاحين جزءاً من الأراضى المصادرة على أسس عادلة ارتكازا إلى الظروف المحلية ،وإقامة مزارع نموذجية حكومية ضخمة على الجزء المتبقى.

يجب أن تكون الضرائب على المداخيل تصاعدية ، ويجب ألا نخنق رجل الأعمال ،ويجب ألا تخضع المداخيل المستخدمة فى توسيع الإنتاج وبناء الطرق والأغراض العامة إلى الضرائب . وبطبيعة الحال ، ففى هذه المرحلة يجب بشتى الطرق تشجيع تدفق رأس المال الأجنبى مع فرض الرقابة الصارمة على خروجه ،وتوسيع التصدير ومراقبة الاستيراد . ويجب أن تعمل السياسية الجمركية على تحفيز المنتج الروسى ،وعلى رفع جودة السلع الوطنية.

إن هدف المرحلة الأولى -هو زيادة إنتاجية العمل ، ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس .فى هذه المرحلة يجب الانطلاق من الاعتراف بثلاث قوى **:الدولة ، ورجل الأعمال ،والعامل** . ويمكن اعتبار المرحلة الأولى قد انتهت عندما تتساوى إنتاجية العمل فى القطاع الحكومى مع إنتاجية العمل فى أفضل المصانع الخاصة ، ويصل مستوى معيشة المواطن الروسى إلى مستوى المعيشة فى أوروبا الغربية.

المرحلة الثانية(٢٥- ٣٠ سنة) مرحلة الاشتراكية الناضجة .حيث يتم انتزاع ملكية البنوك والمصانع والمعامل المتوسطة ،وتجارة الجملة ، ولكن مرة أخرى على أسس عادلة . وعلى سبيل المثال ، يصبح مالك البنك مديره، وصاحب المصنع مديره ..وهكذا . ولا يستثنى من ذلك عمليات الشراء الجزئى أو الإيجار مدى الحياة أو تعيين معاشات تقاعدية . وتنتقل الزراعة وتجارة التجزئة ومجال الخدمات إلى العمل على أسس جماعية . وسوف يدخل القطاع الحكومى إلى طور نموه التالى .فى هذه المرحلة يبقى الحال كما هو عليه بالنسبة لتشجيع تدفق رأس المال الأجنبى بينما تخفف الرقابة على خروجه . وتنتهى المرحلة الثانية عندما تتفوق إنتاجية العمل فى المؤسسات الحكومية على إنتاجية العمل فى أفضل مصانع الدول الغربية ،ويتفوق مستوى معيشة المواطن الروسى على مستوى معيشة مواطن الدول الرأسمالية. وهذه هى المرحلة -هو جعل الاشتراكية جاذبة لاهتمام جميع الشعوب . ومن الممكن فى هذه المرحلة أن تنتصر الثورة الاشتراكية السلمية فى الدول الأكثر تقدما.

المرحلة الثالثة(٥٠- ١٠٠ سنة) .يتم فيها نزع ما تبقى من الملكيات الخاصة ،تصبح الوسيلة الاشتراكية للإنتاج هى السائدة . سيتلاشى الاستغلال تماما ،وتنمحى الفوارق بين العمل العضلى والذهنى ،وبين المدينة والقرية ، وستتلاشى الطبقات تدريجيا .فى هذه المرحلة ينبغى تشجيع خروج رأس المال الأجنبى ،وامتلاك الأوراق المالية للدول الأخرى ،وإجراء تقارب اقتصادى مع الدول الأخرى بانتشار وتدفق متبادل لرؤوس الأموال ،وسيحل التشجيع والتحفيز الأخلاقى محل مثيله المادى .وهدف هذه المرحلة -مساواة مستوى معيشة مواطنى جميع الدول ،وإنشاء قوى إنتاج كافية من أجل إعلان الشيوعية التى لا يمكن أن تكون طبعا آخر أطوار التطور الاجتماعى . **زد على ذلك أن الشيوعية لن تكون خالية من التناقضات الاجتماعية .والتفكير على نحو آخر يعنى رفض الديالكتيك الهيجلى لذلك الموت الأبدى أو البعث الأبدى . بيد أن التناقضات فى ظل الشيوعية ستكون خالية من الأسس الطبقية والمادية** ، وستكون وليدة التناقضات الأخلاقية والقيمية والفكرية بين الشخصية الفردية والمجتمع.

لقد عرضت بإيجاز تصوراتى حول مراحل التحولات الاشتراكية من دون أن أدعى -طبعا- الحقيقة النهائية .فمهما كان الإنسان عبقريا ،ومهما امتلك من ديالكتيك ،من الممكن أن يخطئ فى تنبوءاته إن اكتشافات العلم القادمة يمكنها أن تقلب جميع التصورات الآنية ، ولكن كل ذلك هو مشكلات الغد.أما الآن فيمكن قول الآتى بكل ثقة : روسيا بحاجة إلى توحيد القوى السياسية ،والعديد من التكوينات والهياكل

والاسهامات في جميع مجالات الإنتاج ،والمبادرة الخاصة، والهمة الرأسمالية ،والمنافسة التي بدونها لن تكون هناك أية جهود لرفع الجودة أو التقدم التقني ،وبناء سياسي فوقي عادل ،وإشاعة الديمقراطية والمبادئ الإنسانية . روسيا ليست فقط دولة متعددة القوميات ، ولكنها أيضا دولة متعددة الديانات ،وهو الأمر الذي ينطوي على خطورة نشوء النزاعات القومية والدينية على حد سواء .وتفاديها لن يكون ممكنا إلا بالإصلاحات الادارية الذكية ، ورفع مستوى المعيشة ، والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وحرية العقيدة ،والاحترام المتبادل للتقاليد القومية والثقافات واللغات .**لقد كنت على الدوام مناهضا للدين، ولكنني لم أنف أبدا أهميته .فالدين كمنظومة للتصور والحالة النفسية والتأثير ينطوي على عنصرين .الأول -فلسفي - وهو عنصر فكري أو عقائدي سوف يتلاشى تدريجيا بنمو قوى الإنتاج وتطور العلوم . والثاني -اجتماعي أخلاقي -،وهو عنصر يستمر لسنوات طويلة ولا ينبغي الصراع معه .وأي دين يمر في تطوره بمراحل محددة متشابهة .فالمسيحية التي مرت من خلال الجهل والظلامية مثلها مثل الإسلام أيضا ،وهما ديانتان عالميتان ، ولكن الديانات الأخرى يمكن أن تمر من خلال مراحل مشابهة** .ولعل أفكار التتريك العام وإبادة الشعب الأرمني هي الدلائل أو البوادر الأولية لذلك(٤٢) ومن أجل لا يحدث هذا الأمر في روسيا ،يجب أن يتذكر الروس أن المسلم -ليس بوصر مان،والمسيحي ليس كافرا (٤٣) .**وينبغي الدعاية ليس إلى الإلحاد ، وإنما إلى الاحترام المتبادل للديانات** ،وإلى كل ما يقربها إلى بعضها البعض(٤٤) .يجب تشجيع عملية تكوين الأسر المختلطة بشتى الطرق .وليس هناك أي ضرر من أن يكون الزوج مسلما ، والزوجة -مسيحية، أو أن يكون الابن مسلما والابنة مسيحية أو العكس.

وفي النهاية أقدم بعض الأسطر التي يجب ألا تنتشر، وإنما تنقل إلى السلطة الديمقراطية القادمة في روسيا.

الهوامش

١- كما هو معروف ، ففي المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٣ م سمع بليخانوف في إحدى خطبه بإمكانية حل المجلس التأسيسي إذا كان ذلك سيكون من مصلحة الثورة. وبعد حل المجلس التأسيسي في ٦ يناير عام١٩١٨ م قام البلاشفة بإدانة بليخانوف ، مستندين أساسا إلى كلمته ، بأنه خان ماضيه الثوري .أما الذين كانوا ضد حل المجلس التأسيسي وعلى رأسهم **ف تشيرنوف** ،فقد اتهموه بأنه كان معلم البلاشفة وأستاذهم ، أنظر أيضا الهامش رقم (٨).

٢- نيكولاي فالنتينوفيتش بليخانوف (١٨٥٢-١٩٢٨م) أحد أخوة جيورجي فالنتينوفيتش الكبار من أبيه . درس في كلية فورونيج الحربية، وبعد ذلك أنهى دراسته في مدرسة وارسو العسكرية لسلاح المشاه .قضى في الخدمة ٢٧ عاما .قدم استقالته عام١٨٩٨ م وهوبرتبة عقيد .وكان العام الدراسي ١٨٦٨-م ١٨٦٩م) عاما دراسيا مشتركا للأخين في كلية فورونيج الحربية.

٣-بعد مظاهرات قازان الشهيرة في ٦ ديسمبر ١٨٧٦م، كان بليخانوف مضطرا إلى الاختفاء عن عيون البوليس وصار سريا . ووصفت زوجته روزاليا ماركوفنا بليخانوفا طريقته في النوم كالاتي :«كان على الدوام تحت وسادة بليخانوف المسدس والقبضة الحديدية ،تحسبا لحالة إذا ما ظهر البوليس فجأة في الغرفة ، فلا يجب أن يقع في أيديهم بدون مقاومة (ر. م بليخانوفا. الحلقة الفرعية ل«الأرض والحرية/ مجموعة« تحرير العمل» عام ١٩٢٦ م المجلد الرابع ، ص١١٢).

٤- ليف الكسندروفيتش تيخوميروف (١٨٥٢م-١٩٢٣م) أحد قادة حرب« الإرادة الشعبية» . أصابه الإحباط في الثورة الاشتراكية بعد هجرته إلى خارج روسياحصل على عفو من القيصر . وردا على ذلك ألف كتابا بعنوان «لماذا لم أظل ثوريا» .وفي عام ١٨٨٩ م نشر كتابه بعنوان «مدافع جديد عن حكم الفرد المطلق أم كارثة السيد ل. تيخوميروف».

٥-جول جيد (١٨٤٧م-١٩٢٢م) أحد أشهر نشطاء الحركة الاشتراكية الفرنسية والحركة الاشتراكية الدولية والحركة العمالية ، وأحد مؤسسي حزب العمال الفرنسي .حدث تعارف بليخانوف معه في مطلع عام ١٨٨١ م بفندق سان ميشيل حيث كان يقضي الزوجان بليخانوف بعض وقتهما.

٦- مقطع من كلماته المعروفة في رسالته ن .أ . روباكين : « أنا أتمسك بوجهة نظر أفكار جماعة «تحرير العمل» .وأنا في كل مرحلة زمنية محددة أكون أقرب إلى واحدة من تلك الجماعات الاشتراكية- الديمقراطية التي تكون قريبة من هذه الأفكار . وأرى أن تقدم حزبنا يتوقف على الفهم الجيد لأفكار «تحرير العمل» (التراث الفلسفي -الأدبي لبليخانوف .الجزء الأول . موسكو .١٩٧٣ م ص ٢٤٨)

٧- وقف كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز في بداية الثمانيات إلى جوار منظمة « «الإرادة الشعبية» مستندين إلى تقديراتهما بخصوص إمكانية الثوار الذين ينتمون إلى مختلف الهويات والطبقات البسيطة ، والذين يمارسون الأعمال الذهنية البسيطة ويحملون أفكارا ثورية ديمقراطية ،في اشعال الثورة في روسيا .بيد أن بيلخانوف كان يرى أن الحركة الثورية في روسيا لا يمكنها أن تنتصر إلا كحركة ثورية عمالية.

٨- السيد ف. تشيرنوف يؤكد في «قضية الشعب» أن البلاشفة أبنائي .وقد ذكرني ذلك بما كان يقوله فيكتور آدلر بين المزاح والجدية :«لينين- ابنكم عليه بقولي:«إذا كان ابني ، فمن الواضح أنه غير شرعي» وما زلت أعتقد حتى الآن أن تكتيك البلاشفة هو مجرد استنتاج غير شرعي وغير قانوني إطلاقا من الأوضاع التكتيكية التي كنت أنادي بها مستندا إلى نظرية ماركس -إنجاز (ج. ف .بليخانوف .عام في الوطن . باريس، ١٩٢١ م .المجلد الثاني . ص٢٦٨).

٩- برنشتاين (١٨٥٠ م -١٩٣٢م) أحد قادة الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان الذي قام بالهجوم على الماركسية بعد وفاة انجلز.

ستروريف (١٨٧١م - ١٩٤٤م) في البداية كان ماركسيا ثم أصبح فيما بعد أحد قادة نقاد الماركسية.

١٠- كان بليخانوف في ذلك الوقت بداية من ٨ يناير ١٩١٨م متواجدا في المصحة بمدينة بيتسكيارف (انظر رسالة بليخانوفا إلى اوبيموف بتاريخ ٢٢ يناير ١٩١٨م/ الأرشيف التاريخي ، ١٩٩٨م ، رقم ٣ ، ص ١٣٩.

١١- ماكتبه بليخانوف في مقال بعنوان " كل شئ حول ذلك أيضا": " كان هناك زمن عندما كان أيديولوجيو البرجوازية يفكرون بأن أي تنازل يقوم به الرأسمالي للعامل الأجير يتسبب في خسارة للرأسمالي . وثمة فكرة كانت سائدة آنذاك بأن يوم العمل الطويل والأجر المنخفض هو شرط ضروري من أجل ضمان مستوى عال للقيمة الزائدة للرأسماليين . ورويدا رويدا أخذت خبرة الدول الرأسمالية الطليعية تدحض تلك الأخطاء لمنظري الاقتصاد البرجوازي ومديريه . لقد اتضح أن قوة العمل " الرخيصة"" هي أغلى" الغالي". واتضح أن العامل الأجير الذي يعيش في

ظروف مادية أفضل ، هو أكثر إنتاجا (حتى من وجهة النظر الرأسمالية الخالصة) . وذلك يعتبر الآن من أبجديات الحقائق في العلوم الاقتصادية "(الوحدة، رقم ١١١ ، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩١٧م).

١٢ يستخدم بليخانوف كلمة " الروس" هنا بالمفهوم المرتبط بـ " تاريخ الفكر الاجتماعي الروسي" (انظر بليخانوف ، الأعمال الكاملة ، المجلد ٢٠، عام ١٩٢٥م، ص ٩٥ . والمجلد ٢١ ، عام ١٩٢٥م ، ص ١٦، ١٨، ٢٤).

١٣- بلانكي (١٨٠٥م - ١٨٨١م) اشتراكي فرنسي تآمري . باكونين (١٨١٤م - ١٨٧٦م) فوضوي متمرد. وعموما فقد توقف بليخانوف كثيرا في مؤلفاته عند نقد التكتيك.

١٤- دوميلا نيوينهيوس NIEU-WENHUIS(١٨٤٦م - ١٩١٩م) اشتراكي هولندي ، ومحرض أثناء الحرب . انحاز إلى الفوضويين بعد مؤتمر زيورخ الدولي عام ١٨٩٣م ، وتم طرده من الأممية الثانية عام ١٨٩٦م.

١٥ - ج . إروي (١٨٧١م - ١٩٤٤م) اشتراكي فوضوي فرنسي.

١٦- ر. جريم (١٨٨١م - ١٩٥٦م) أحد قادة الاشتراكيين الديمقراطيين السويسريين.

١٧- بيير سفينهوفود SVIN-HUFVUD(١٨٦١م - ١٩٤٤م) شخصية سياسية برجوازية في فنلندا . شغل منصب رئيس وزراء فنلندا في الفترة من نوفمبر ١٩١٧م إلى يناير ١٩١٨م . زاد بطرسبورج في ٣١ ديسمبر ١٩١٧م حيث حصل على الاعتراف باستقلال فنلندا بتوقيع لينين، وفي مقابل ذلك قام سفينهوفود وأنصاره في الحكومة الفنلندية بالاعتراف بأن السلطة السوفيتية هي السلطة الشرعية في روسيا . وكان من أنصار تدخل الجيش الألماني في أراضي فنلندا . أصبح رئيسا للحكومة البيضاء في أبريل عام ١٩١٨م . وفي ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م أصبح رئيس وزراء فنلندا ورئيسها حتى عام ١٩٣٧م - المترجم.

١٨- المقصود بـ " أنصاف اللينينيين" - كل من رفض استنتاجات لينين وقبل مقدماته وبذلك ساعده - كما يرى بليخانوف - على تطبيق استنتاجاته وإثباتاته في الواقع العملي . كان أولئك ، في المقام الأول ، هم المناشفة الذين كانوا يشكلون أغلبية مجلس بطرسبورج ، ولكن ارتبط بهم أيضا الاشتراكيون الثوريون الذين كانوا ضمن هذه الأغلبية . وقد أورد بليخانوف عدة أسماء منها إ.تسيرتيل ، م. سكوبيليوف ، ن . تشيخيدزه ، ف. تشيرنوف (انظر بليخانوف . عام في الوطن . المجلد الثاني ، ص ٥٥ ، ١٦٢).

١٩- هذا هو بالضبط السؤال الذي طرحه لينين عندما قرأ " ملاحظات ثوري" لسوخانوف.

٢٠- سوف تأتي إضافات إلى هذه النقطة في الجزء الخامس من الوصية .

٢١-كان لينين قد طرح إقامة السخرة على مستوى عموم البلاد كلها، وذلك في ديسمبر ١٩١٧ م في مشروعه حول إعلان تأميم البنوك.

٢٢- هذه واحدة من عبارات بليخانوف التي وردت كثيرا في مؤلفاته عام ١٩١٧م- انظر على سبيل المثال مقال " الدائرة تنطبق" (" الوحدة" العدد رقم ١٥٧ ، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩١٧م).

٢٣- هي الفكرة التي صرح بها بليخانوف لأول مرة في أول أعماله الماركسية" الاشتراكية والنضال السياسي " بخصوص توجهات منظمة " الإرادة الشعبية" في إقامة " مساواة اقتصادية" عن طريق " تنظيم الإنتاج القومي" (انظر بليخانوف ، الأعمال الكاملة ، المجلد الثاني ، عام ١٩٢٢م ، ص ٨١).

" إمبراطورية الإنكيين" - هو اسم الدولة الثيوقراطية - الاستبدادية على النمط الشيوعي التي قامت في بيرو قبل أن تستولي عليها أسبانيا . وقد أجاب كلود باتو حفيد بليخانوف عن السؤال بخصوص مايعرفه عن وصية بليخانوف السياسية ، بقوله : " لقد سمعت " عنها من جدتي (أي من روزاليا ماركوفنا) ، وكل ماأعرفه هو أن جدي كتب:" لو صمد لينين في السلطة طويلا ، فسوف يحدث كما حدث لإمبراطورية الإنكيين"(الترجمة الحرفية من الإنجليزية إلى الروسية لرسالة كلود باتو إلى ن.إ. نيجيجورود بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧م).

٢٤- عبارة شائعة في أعمال بليخانوف . و" أدوية موريسون"(pilula) كانت تعد إحدى وسائل العلاج الشافية من جميع الأمراض . (انظر بليخانوف . الأعمال الكاملة . المجلد الثاني ، عام ١٩٢٦م. ص ٢٢).

٢٥- في ١ يناير ١٩١٨م تم إطلاق الرصاص على السيارة التي كان يستقلها لينين في طريق عودته من لقاء خطب فيه أمام جنود الجيش الأحمر الذين كانوا في طريقهم إلى الجبهة . والآن أصبح معروفا أن أحد العاملين في ميليشيا بطرسبورج قد شارك في محاولة الاغتيال (انظر نيكولاي زينكوفيتش . الاغتيال والتمثيل : من لينين إلى يلتسين . موسكو ، ١٩٩٨م ، ص ٦) . والذي قام بانقاذ لينين في ذاك الوقت هو فريتس بلاتين الذي كان جالسا إلى جواره في السيارة ، حيث أنزل رأس لينين إلى أسفل وأصيب هو إصابة طفيفة في إصبعه . وقد رأى بليخانوف في هذا الأمر مجرد تمثيلية تتيح البدء في مكافحة المؤسسات الديمقراطية ، وعلى الأخص عدم انعقاد المجلس التأسيسي .

٢٦- من عبارات بليخانوف الشائعة

٢٧- في بداية مايو عام ١٩١٧ م تم نشر رسالة بحار الأسطول البلطيقي ستيبان كوكوتكو في جريدة بليخانوف" الوحدة" ، والذي اتهم فيها بصيغة خشنة ومتحرشة بليخانوف بأنه باع ضميره للبرجوازية . وقام بليخانوف بالرد على تلك الرسالة بالآتي: " عندما أعلنت عن " اختلافنا"، شاعت فكرة بأنني بعت نفسي للحكومة المؤقتة ، وهي الفكرة التي كان يتم تقبلها حتى في أوساط المثقفين . ولكنهم الآن يرون إنني قد بعت نفسي لإناس مشبوهين جدا . ومن هنا نستنتج أن روسيا ، على أية حال ، تسير إلى الأمام على الرغم من أنه ليس بتلك السرعة المرغوبة".(" الوحدة" ن العدد رقم ٣١ ، بتاريخ ٥ مايو ١٩١٧م) . وفي ٣١ أكتوبر ١٩١٧ م قامت مجموعة مسلحة بتفتيش شقة بليخانوف: كانوا يبحثون عن أسلحة . ومن هذه الوصية يصير من المعروف أن الذي قاد هذه العملية هو البحار الذي اشتبه فيه بليخانوف بأنه هو نفس الشخص الذي بعث بالرسالة الى هيئة تحرير" الوحدة".

٢٨- ن .د. أفكسينتيوف (١٨٧٨م - ١٩٤٣م) أحد قادة حزب الاشتراكيين الثوريين . أصبح بعد ثورة فبراير عضوا باللجنة التنفيذية بمجلس بطرسبورج ، ورئيس اللجنة التنفيذية لمجلس عموم روسيا للأعضاء الفلاحين . وفي يوليو - سبتمبر أصبح وزيرا لداخلية الحكومة المؤقتة . وبعد ذلك أصبح عضوا بالمجلس التأسيسي . وفي عام ١٩١٨ م هاجر إلى خارج روسيا.

٢٩- اجتماع موسكو الحكومي - هو الاجتماع الذي دعت إليه الحكومة المؤقتة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أغسطس ١٩١٧م في موسكو ، وتحدث فيه بليخانوف يوم ١٥ أغسطس.

٣٠- ف.م . بوريشكيفيتش(١٨٧٠ - ١٩٢٠م) من أنصار الحكم الملكي . تم

القبض عليه أثناء قمع حركة كيرينسكي ضد البلاشفة في ٣ نوفمبر ١٩١٧ م بتهمة التآمر بهدف إقامة الحكم الملكي» في روسيا . ولكن المحكمة قامت بنفي التهم الأساسية الموجهة إليه . وفي ٣ يناير ١٩١٨م قام المفوض القضائي الشعبي الذي ينتمي إلى الاشتراكيين الثوريين اليساريين إ.ز. شتينبرج بالتأثير لصالحه من أجل تخفيف الحكم ، وبالفعل حكم عليه بأربع سنوات فقط ، وتم العفو عنه وإخلاء سبيله في ١٧ إبريل ١٩١٨م بمناسبة ١ مايو.

٣١- أ. ألكسندروفسكي بحار المدمرة " نوفيك" . ذهب في ٧ مايو ١٩١٧م إلى هيئة تحرير صحيفة " الوحدة" وقدم اعتذاره بالنيابة عن البحارة جميعا إلى بليخانوف عن الإهانة التي ألحقها به البحار س. كوكوتكو الذي أطلق عليه " أحد ضحايا حزب الهواة الشعبيين ، والذي كتب على راياته " انتزع!" (" الوحدة "، رقم ٤٤-٤٥ ، بتاريخ ٢٠ -٢١ مايو ١٩١٧م).

٣٢- لم يتم العثور على أي إشارات عن لجيديمتري في مؤلفاته بليخانوف . ففي كتابة " تاريخ الفكر الاجتماعي الروسي " وصف بليخانوف فترة التدخل البولوني - الليتواني (أو فترة سموتا) بأنها فترة ركود للفكر الاجتماعي في روسيا (انظر بليخانوف . الأعمال . المجلد ٢٠، ١٩٢٥م ، ص ١٩٨). " أما مايخص حالة قوى الإنتاج .، فان سموتا كان بامكانها تغيير هذه الحالة ليس إلى الأفضل ، وإنما فقط إلى الأسوأ "(نفس المرجع ، ص ٢٠٥) ." خلال المائة عام التالية لل " سموتا" ظلت العلاقات الداخلية الموسكوفية تكتسب أكثر فأكثر ذلك الطابع الذي تميز به طغاة الشرق (نفس المرجع ، ص ٢٤٦).

(لجيديمتري الأول(؟ - ١٦٠٦م) قيصر روسي بدأ الحكم من عام ١٦٠٥م . ظهر في بولونيا عام ١٦٠١م باسم ابن ريفان جروزني الرابع - ديمتري . وفي عام ١٦٠٤م وصل مع الفرق البولونية - الليتوانية إلى الحدود الروسية ، ووقف إلى جانبه جزء من الدمنيين والقوازق والفلاحين ، وتم قتله في مؤامرة.

لجيديمتري الثاني(؟ - ١٦١٠م) لقب بلص توشينا ، وكان غير معروف النشأة . قدم نفسه عام ١٦٠٧ م على أنه لجيديمتري الأول الذي تم إنقاذه . في الفترة من عام ١٦٠٨ م إلى ١٦٠٩ م قام بانشاء معسكرات توشينا في ضواحي موسكو حيث حاول الاستيلاء على العاصمة من هناك . ومع بداية التدخل البولوني هرب إلى كالوجا حيث تم قتله هناك.

سموتا أو" فترة سموتا" - مصطلح يعني أحداث نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر . وهي فترة أزمة الحكم في روسيا والتي فسرها العديد من المؤرخين بأنها مثل الحرب الأهلية ، وصاحبها ظهور العديد من المدعين ، مثل لجيديمتري الأول والثاني ، الذين قادوا المظاهرات والاعتصامات . وكان هذا المصطلح شائع الاستخدام في أعمال الكتاب الروس في القرن السابع عشر - أ .ص).

٣٣- رأي جوركي في لينين :" إن الفاعل الدائم لجميع المشاحنات والمخاصمات هو لينين ذاته ، وذلك يحدث لأنه غير مترو بصورة تعصبية ، ومقتنع تماما بأن الجميع على خطأ ماعداه هو نفسه . وكل مالايتوافق مع مايراه لينين - مصيره اللعنة!"(ن . فالينتينوف . بورتريه لم يكتمل . موسكو ، ١٩٩٣م ، ص ٣٣).

٣٤ كثيرا ماكان لينين يستخدم هذه العبارة في مناقشاته بخصوص مسألة التكتيك . والحديث يدور حول كلام ببيل" إنه من أجل الوصول إلى هدفه - أي التحرير الاجتماعي للطبقة العاملة - فهو على استعداد لعقد صفقة مع الشيطان ومع جدته أيضا" (بليخانوف . الأعمال . المجلد ١٥ ، ص ١٢٤).

٣٥ الفيلسوف خومابروت إحدى شخصيات جوجول الروائية.

٣٦- بول لافارج (١٨٤٢م - ١٩١١م) أحد مؤسسي حزب العمال الفرنسي ، وأحد الشخصيات البارزة في الحركة العمالية الفرنسية والدولية ، وزوج لاورا ماركس - ابنةج ماركس الثانية.

٣٧- شارل لونجيه (١٨٣٩م - ١٩٠٣م) صحفي فرنسي وشخصية سياسية ، وعضو المجلس العام للأممية الأولى ، وزوج الابنة الكبرى لكارل ماركس- جيني ماركس ، وأحد الشخصيات القيادية لحزب العمال الفرنسي .

٣٨- قيل ذلك عن تروتسكي في أول لقاء عام ١٩٠٢ م في لندن . ولاشك في أن تروتسكي مذنب أيضا في الأمور الرئيسية التي أذنب فيها لينين . ولكن إذا كان بليخانوف قد وجد بعض الصفات الإيجابية لدى لينين وأطلق عليه " الشخصية العظيمة البارزة" ، فهو في ذات الوقت لم يجد لدى تروتسكي سوى الصفات السلبية . إضافة إلى ، وكما اتضح فيما بعد ، أن تنبوءات بليخانوف وتوصيفاته حول تروتسكي لم تتحقق جميعا . وبالطبع ، فبليخانوف لم يكن يمكنه أن يعرف أن تروتسكي سوف يكون بذرة واحدة من أزمات البلشفية التي تحدث عنها بليخانوف ، وهي" الأزمة الأيديولوجية " التي ستعمل على تحلل السلطة البلشفية من داخلها.

٣٩- مع الأسف ، ففي ترجمات مقدمة إنجلز للطبعة الإنجليزية " للمانيفستو " عام ١٨٨٨ م لم تتم الإشارة في الفترة السوفيتية إلى عمليات التدرج الطبيعي للتطور الاجتماعي للمجتمع ، ولم يتم تغيير شعار" ياعمال العالم ، اتحدوا !" وهذا يعني أن العلوم التاريخية والحزبية السوفيتية قد قامت بتزييف وجهات نظر إنجلز الأخيرة.

٤٠- وبمعنى آخر ، فكلما سارت عملية التغيير في الثقافة والوعي بسرعة ونجاح ، أصبحت فرص الوجود أقل بالنسبة لتلك الدولة التي - في ظل غياب القاعدة الاقتصادية - تدخل إلى التحولات الاشتراكية من أعلى بادئة من التعليم والثقافة والوعي . ولن يكون تزايد ثقافة الشعب ووعيه ، قبل أي شئ ، سببا في بناء الاقتصاد الاشتراكي بقدر ما سيكون سببا في فضح أسطورة الطابع الاشتراكي للثورة الاشتراكية والنظام الاشتراكي في روسيا.

٤١- من الواضح أن بليخانوف يقصد هلموت مولتكه - الأكبر (١٨٠٠م - ١٨٩١م) ، كونت ، جينرال فيلد مارشال ،رئيس هيئة الأركان العامة البروسية، وبعد ذلك رئيس الأركان العامة الألمانية.

٤٢- لايقصد بليخانوف بذلك الشعوب التي كانت في إطار الامبراطورية العثمانية ، وإنما يقصد ماحدث عام ١٩١٥م للأرمن الذين يعيشون في تركيا نفسها.

٤٣- أمور خشنة في الديانتين ، حيث تعني كلمة بوصرمان - الشخص الذي يعتنق ديانة أخرى بالنسبة للمسيحي . " وهي مثل كلمة كافر بالنسبة للمسلم.

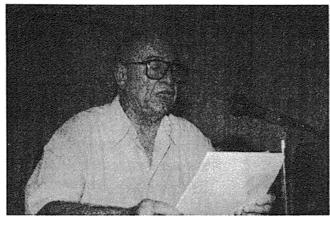
٤٤- هذا أمر غريب بالنسبة لأفكار بليخانوف . ولكن من الواضح أن خبرته الجيدة بالتاريخ الروسي ومعرفته العميقة به قادته إلى هذا التفكير . فمن خلال الصحف والحكايات كان يعرف أن البلاشفة قد بدأوا في اتخاذ إجراءات خشنة في مجال الدعاية إلى الألحاد ومكافحة الدين . وقد وافق بليخانوف على بعض الاجراءات التي اتخذوها مثل إصدار قرار تأميم أملاك الكنيسة ، وبناء بيوت للمشردين في بعض الكنائس ، ولكنه لم يوافق على الطرق التي تم اتخاذها لتحقيق ذلك.

٤٥- يبدو أن العبارات التي بقيت غير واضحة كتبت في الفترة من ٧ إلى ٢١ أبريل عام ١٩١٨.

محاولات

يتكون التاريخ من نصفين . نصف جميل هو الأساطير والحكايات والأوهام ، ونصف قبيح هو الحقائق . ومهمتنا نحن المؤرخين هي أن نخلص التاريخ من نصفه الجميل . وأن نكتفي وفقط بالنصف القبيح.

« ميشيليه»



خالد محيى الدين

عن الأسقف المنخفضة

د. رفعت السعيد

نبكي، وأحيانا نتباكى على الأسقف التي تنخفض فتفرض علينا - أحياناً - الانحناء بشعاراتنا أو حتى أن نتحاشاها.. سعياً وراء توافق مع الواقع، قد يعتبره البعض تخلياً، بينما يتمسك البعض بواقعيته.

لكننا وعلى أية ضفة نقف نكتشف، أو بالدقة يفرض علينا أن نكتشف أن الدنيا تتغير، **وأن من لا يغير الزى القديم، قد يفرض عليه ، إن يغير جلده، أو حتى أن ينقرض.**

والحقيقة أن عملية التلاؤم مع الجديد.. أي جديد كانت دوما مشكلة تعثر فيها السياسيون. البعض تجاوزها بعد عثار، والبعض توقف، تجمد ، تحايل، والبعض اعترف بضرورة الجديد، وبحتمية التجديد، لكنه ظل يعبئ ذات الشراب القديم في آنية جديدة، والبعض انتهز فرصة القول بالتجديد فأقام حفل «إستربتيز» سياسي ربما حظى بتصفيق الخصوم التاريخيين، لكنه وإذ فقد عذريته المبدئية أصبح مبتذلا، يتنصل مما كان وكأنه يستحم من رجس، ويلفق شعارات تغازل الجديد وترتمي في أحضانه دون أن تمتلك آليات تؤهلها كي تكون مثله أو حتى شبيهة به، ويكتفي بأن يتسلل إلى ساحة اليمين، كلص مثقل بسوابق إجرامية، متمنيا أن يرد له اعتباره، ناسياً أنه إنما فقد اعتباره بأفعاله الجديدة وليس القديمة. **والبعض يكتفي بغلاف يساري لكنه يتخلص من الجوهر بحجة التجديد فيبدو كثمرة الفجل الأفرنجي، غلافها أحمر شديد الإحمرار لكنه مجرد غلاف. لا ينم عن الداخل، أي الحقيقي.**

ووسط هذا المهرجان التغييري يتمايز موقف - ربما كان الصواب - **أن تتمسك بالمبدأ وبالثوابت، منتمياً في ذات الوقت إلى الواقع، ملتحفاً به، وملتزماً بالتجاوب معه.فهل هذا صعب؟** أعتقد.. لا.بل وأعتقد أنه ما من مخرج سواه.

* * *

وهذا العالم الذي اعتدنا عليه، وعشنا زمنه وأحلامه وطموحاته يتغير فجأة وبسرعة متسارعة، وكأن ما كان لم يكن سوى فيلم سينمائي انتهى عرضه، ولم يبق أمامنا سوى أن نغادر دار العرض لنواجه الواقع الجديد، **كل ما كان يتبدى الآن وهماً أو حلماً، ينتهي بان نستيقظ على واقع مرير.. لا إتحاد سوفيتي، لا منظومة اشتراكية، لا أصدقاء، لاحلفاء ، لا سند . فقط يبقى الخصم، ليصعد وحيداً على خشبة العالم معلناً وحدانية السلطة والقرار والنفوذ.. بل وحدانية الوجود.**

هذا العالم ليس عالمنا الذي ولدنا وعشنا وجرى تكويننا في إطاره. هو عالم آخر إما أن نعيشه كما هو لنسعى ومن جديد لإعادة صياغة معطياته، أو أن نعتزله فنعيش في عزلة منعزلة حتى ننقرض كما انقرضت كائنات عديدة لم تستطع أن تتأقلم مع التغييرات المناخية التي أطاحت بالعالم القديم جداً ، **فهل نترك أنفسنا للانقراض سياسياً بسبب عدم قدرتنا على التلاؤم مع معطيات عالم جديد؟**

هذا هو السؤال الموجع؟

ولكن هل يمكن أن نتعامل مع عالم جديد دون أن نحاول فهمه أو تفهم آلياته ومحركاته؟

هذا سؤال موجع آخر، لأننا عشنا زمناً طويلاً، وربما أطول من اللازم على مطلقات اخترقت عقلنا واستقرت فيه دون أية قدرة على زحزحتها.. ولا أمل أمامنا سوى السعي لتغيير فهمنا للعالم وللواقع، وأن نحدد الفارق بين القانون العام [الصحيح] وبين الافتراضات [التي ربما.. وربما لا] وأن.. وأن.

ونعود للسؤال: في أي عالم نعيش؟

ولعله من الضروري أن نعترف بأن الاجابة صعبة، بل وبالغة الصعوبة، ليس لأننا لا نتقن أسلوب معرفة العوامل العالمية المتداخلة وإنما لأنها شديدة التعقيد حتى بالنسبة للمتخصصين.

* * *

ولكننا ومهما أمعنا الفكر في تلك الشبكة المتشابكة من المعطيات فإننا لن نستطيع اللحاق سوى ببعض منها.. **فهي تتداخل ما بين سياسي وفكري واقتصادي وعسكري و..و إلى ما لانهاية.**

فلنحاول أن نلتقط بعضا من شبكة الخيوط المتداخلة، مجرد نماذج فقط لنلاحظ مدى تعقيد الموضوع، ومدى ما يحتاج من تأن وجهد حتى نتفهم هذا الواقع الجديد الذي يخيم علينا، والذي نقول - أو نزعم - بقدرتنا على التعامل معه.. دونما قدرة على استيعاب معطياته.

إنها مجرد نماذج مثل:

* **اختفت خريطة القطبين العالميين على صعيد السياسة/ الدولة، ويبقى قطب واحد يتحكم أو يحاول،** وهو فى ذلك يلقى مقاومة واهنة من رعايا فى ذات معسكره القديم [الدول الأوربية - اليابان] لكنها مقاومة ليست واهنة فحسب، وإنما تتعامل مع السيادة الأمريكية كأمر واقع وربما كأمر مرغوب فيه، فقط تحاول أن تقلل من فعل الأنانية الأمريكية وتوحشها ، وينجم ذلك ليس فقط عن تفاوت فادح فى موازين القوى اقتصادياً ومالياً وعسكرياً ومن ثم سياسياً، وإنما أيضا - وأساساً - من **سيادة سطوة المؤسسات العملاقة والمتعددة الجنسية ومن هيمنتها علي المقدرات الاقتصادية فى كل من هذه المساحات المتنافرة ولا أقول المتصارعة [امريكا - أوربا - اليابان] بما يفرض محدودية أى خلاف،** ويزيد مبررات الصراع فيما بينها وهناً فوق وهن. فالمال الذي يصب فى خزينة واحدة، يفرض على الجميع مصالح واحدة، أو متقاربة، أو متشابهة.

* **وبرغم اختفاء القطبين السياسيين على صعيد الدولة [معسكر إشتراكى - معسكر رأسمالى] يتبقى نوع آخر من الصراع الفكرى [يمين. يسار]** . وبرغم أن هذا الصراع الفكرى قد يتبدى أحياناً على المستوى العالمى وفى إطار دول عديدة وكأنه مزاج ثقيل ولا مبرر له، ولا مستقبل أمامه، فالمستقبل فى نظر البعض قد تحدد يميناً، إلا أنه ينعكس وبقسوة لا تعبأ بالمزاج فى صناديق الانتخاب، لتصعد إلى سدة الحكم أحزاب «يسارية» فى عديد من الدول الأوربية ، غير أن **ظاهرة بروز «اليسار» عبر صناديق الانتخاب تفرض علينا وبقسوة شديدة أن نلاحظ ملاحظتين مؤلمتين،** كثيراً ما نحاول تجاهلهما بحثاً عن بارقة أمل، حتى ولو كانت زائفة، أو بالدقة شبه زائفة.

أولى الملاحظتين هى أن ما نسميه نحن اليوم يساراً ونسكب على أنفسنا مساحات من السعادة بفوزه، هو ذاته ما كنا نسميه بالأمس إنتهازية وخيانة وعمالة ويسارية زائفة .. ولكننا الآن نتقبله مبتهجين - ونحن على حق - لأنه مجرد **«أحسن من مفيش»،** أما أن ننزلق فنعتبره يساراً حقيقياً فهذا خطأ وخطر أو هو فى أحسن الأحوال مزاج ثقيل يأتى فى موضع الجد. خطأ لأنه لم يكن ولن يكون يساراً حقيقياً، وخطر لأنه يغرى بالمماثلة، أى بأن ننزلق خطوة خطوة كى نلحق به فى موكب انتصاراته.

أما الثانية فهى سؤال شديد الوجع **لماذا**

لماذا يكسب اليساريون المعتدلون (الانتهازيون والعملاء سابقا) أصوات الناخبين .. بينما يخسر اليسار "المتشدد" أو الحقيقى أو غير المهادن .. ؟!

يكسب هؤلاء اليساريون المعتدلون [الانتهازيون والعملاء سابقا] أصوات الناخبين [وفى بلاد ذات مستوى سياسى وثقافى يعرف الفارق] **بينما يهزم اليسار «المتشدد» أو الحقيقى، أو حتى غير المتهادن؟** [والنماذج عديدة: فى فرنسا فارق القوة بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى، إيطاليا الفارق بين حزب اليسار الجديد وهو الانقسام الذى استوعب القسم الأكبر من عضوية الحزب الشيوعى الإيطالى، وبين ما تبقى فأسمى نفسه الحزب الشيوعى الإيطالى إعادة التأسيس، الأول يحصل على ما يزيد على ثلاثين ضعفاً من أصوات الناخبين التى يحصل عليها الثانى وشكل حكومة حكمت إيطاليا لفترة من الوقت. وكذلك الحال **فى روسيا، الفارق هائل بين قوة الحزب الشيوعى الروسى (زيجانوف وهو حزب معتدل بل وشديد الاعتدال) وبين القوى والأحزاب المتشددة]**

ما هو السبب فى هذه الظاهرة التى توشك أن تصبح قانوناً بسبب تكرارها عالمياً ومحلياً؟

هل فقدت الجماهير الثقة فى الشعارات العالية النبرة، والمواقف المتشددة؟ فإن كان الأمر كذلك، فما هو السبيل كى نجد لأنفسنا سبيلا وسطاً أو محكماً بين التشدد المشدود إلى ماض انتهى، والتفريط الذى يفرط فى كل المحتوى ويغتسل منه وكأنه يتبرأ من كل تماس مع الماضى.

ثمة خيط وسط، نفتش عنه، ونمسك به كطوق نجاة. ولا سبيل آخر. إلا الانقراض أو التفريط.

ذلك التفريط الذى قد ينعكس علينا فى كثير من الحالات إذ نتوهم قيام قطبين فكريين فى أوربا مثلا[يمين ويسار] **بينما الحقيقة هى أننا إزاء قطب واحد [يمين، ويمين وسط أو فى أحسن الأحوال يسار وسط] أى قطب واحد رأسمالى بلهجات وأزياء قد تختلف فى الشكل.. وليس الجوهر الجوهرى.**

أما الماركسيون الحقيقيون وهم لم يزالوا قوة لا بأس بها فى هذا العالم، فهم مطالبون بأن يتقدموا ومن جديد بأوراق اعتمادهم وفى امتحان عسير جداً إلى جماهير شعوبهم . فالأمر ليس سهلا، لم يكن . ولن يكون.

وأمامهم أسئلة شديدة التعقيد يتعين الإجابة عنها من قبيل الاستعداد لهذا الامتحان العسير..

* ثمة سؤال أولى سخيف ويبدو تافهاً لكنه من فرط سخافته يتحول إلي لغز كبير.. السؤال هو: **ما هى الماركسية؟**

تحديداً كيف نمسك بها؟ فى الأديان نعرف الحدود: الإسلام تعاليمه محتواه فى القرآن والسنة، المسيحية تعاليمها متضمنة فى الأناجيل الأربعة ورؤيا يوحنا وقرارات مجمع نيقية.. لكن ماذا عن نظرية علمية وعلمانية؟ كيف نحدد حدودها؟ وكم من المخطوطات إن وضعناها جنبا إلى جنب قلنا: هنا الماركسية؟

هل كل كتابات **ماركس وانجلز، لينين، ستالين** [«ربما»عند البعض، «وليس» عند البعض الآخر]، و**تروتسكى** [عند البعض فقط] ثم من تلاهم من **توريز وتولياتى حتى كاسترو، جيفارا، كيم إيل سونج، ماو، هوشى** . إلى آخر سلسلة لا تنتهى. هل هذا كله؟ وماذا عن تناقض هذا مع ذاك وهو كثير؟ وماذا عن المتروك . والمنسوخ؟ [ألم يفعلها **ماركس وانجلز؟** فبعد أن كتبا سفراً ضخماً أسمياه «**الايديولوجية الألمانية**» تركاه كما أكد انجلز لقرض الفئران، ثم **ألم يكتب انجلز بعد سنوات من الطبعة الأولى للبيان الشيوعى.. إن به فقرات وعبارات لم تعد صالحة]** فإذا كانت الكتابات الماركسية دواءً لعلل المجتمعات فإن بعضا منها قد انتهت مدة صلاحيته، والدواء الذى انتهت صلاحيته يضر متعاطيه. فكيف نفرز هذا الدواء عن ذاك؟

وبعد تأمل متعمق سنكتشف أن **العمود الفقرى للماركسية هو مجموعة من القوانين العامة [وعلينا أن نفرق بين القوانين العامة والافتراضات، وأيضا بينها وبين الصياغات الأدبية التى قد ترد فى كتابة لقائد ماركسى، فنبهر بها ونلتقطها ونتمسك بها كأيقونة دينية المحتوى، ثم نكتشف أنها ليست أكثر**

من عبارة وردت عرضاً فى حديث عن حالة بذاتها، فى بلد بذاته، وفى زمن بذاته، وأنها غير قابلة للتكرار .. أى أنها ليست قانوناً عاماً] لكن القوانين العامة مجرد هيكل عظمى لابد له أن يكتسى برداء من الواقع المعاش. والواقع يتغير زماناً.. ومكاناً أى أن:

القوانين العامة + الواقع الأوربى+ القرن ١٩لا يمكن أن = القوانين العامة + الواقع الاوربى+ القرن٢١.

كذلك: **القوانين العامة + الواقع الفرنسى لا يمكن أن = القوانين العامة + مصر أو+ جيبوتى .. الخ**

خلاصة الأمر أن كل معادلة سوف تفرز لنا شيئا مختلفا، بمعنى أن هناك **«زمان+ مكان+ واقع = ماركسية مختلفة».**

وكان وجود «الفاتيكان» السوفيتى حاجزاً قهرياً يفرض التماثل علي غير المتماثلين، فكان ذلك أحد أسباب الكارثة.

* وثمة مسألة أخرى.. أخيرا اقتنعنا أن الاشتراكية كمحتوى يناصر العدل الاجتماعى وينشد النهوض بالإنسان يجب أن تلحتم بالديمقراطية فتمنح الإنسان خبزاً، وزبداً ،وحرية وديمقراطية معاً.

ولكن إذا كانت الديمقراطية تعنى الرأى والرأى الآخر، والتعددية الحزبية، وتداول السلطة، وإذا كان من الضرورى أن نقبل بذلك، وأن يكون هدفنا فعلا [وليس بمجرد الشعارات] إقامة مجتمع اشتراكى تسوده الديمقراطية.. فماذا عن النموذج التالى وهو طبيعى تماماً:

حزب إشتراكى [إشتراكى حقاً وليس قولا] يصل إلى السلطة عبر الانتخابات يطبق برنامجه كاملا: تأميم الصناعات والبنوك والأراضى الزراعية والعقارات. ثم تمضى سنوات أربع هى مدة الدورة الانتخابية ليفشل الحزب فى الانتخابات، ويأتى حزب يمينى فيلغى التأميمات فتعاد المصانع لأصحابها وتنتزع الأرض من مالكيها الجدد لتعود لمالكيها القدامى. ثم، يعود الحزب الاشتراكى للسلطة فيؤمم.. ثم العكس.

فأى بلد وأى إقتصاد يمكنه أن يحتمل أن يركب هذه الأرجوحة، كل شئ سيدمر عبر هذه الأرجوحة.

ولهذا.. فهل لنا أن نتخيل مخرجاً؟ مجرد تخيل نتركه لتأمل وحوارات وافتراضات يتعين عليها أن تتراكم معه وفوقه.

الحزب الاشتراكى يأتى للسلطة فيتقدم خطوتين أو مجرد خطوة فى مجالات العدالة



فيدل كاسترو

الحركات مافوق الحزبية التى تتكون من أفراد وجماعات صغيرة متناثرة تتجمع عبر الانترنيت لايمكن أن تمتلك القدرة على التغيير الفاعل.

الاجتماعية، فإن فقد السلطة يأتى الآخرون ليتراجعوا ولو قليلا، إذ سيكون من الصعب عليهم ان يتراجعوا عن كل ما اتخذه اليساريون من إجراءات. فالجماهير سوف تتعلق ببعض منها على الأقل، ثم يعود الحزب الاشتراكى ليتقدم فيراكم فوق ما تبقى مما أنجز فى السابق بعضاً من إنجاز جديد.. وهكذا نمضى عبر فترة إنتقالية طويلة الأمد، وربما طويلة جداً.

هذا نموذج إفتراضى لكنه قد يكون منطقياً وهو تجسيد نموذجى لفكرة «الأسقف المنخفضة»

وقد يحاول البعض أن يوحى لنا بميلاد حركة عالمية جديدة تجسد جنينها فى سياتل ثم فى تداعياتها فيما بعد، وقد يكون لهذه الحركة الجماهيرية ضجيجاً وتأثيراً معنوياً بل وحتى مادياً..

ولكن هذه **الحركات ما فوق الحزبية [أى التى تتكون من أفراد وجماعات صغيرة متناثرة تتجمع عبر شبكة الإنترنيت، لا يمكنها أن تمتلك القدرة على التغيير الفاعل، فهى لم تزل فى حالة جنين لم تتشكل ملامحه بعد،** ولم تزل مجرد مجموعات من أفراد، لا برنامج عام ومتكامل لهم، فقط نقطة أو نقطتين، وفيما عدا ذلك تطحنهم خلافات حادة، ولاوعاء تنظيمى لهم، فقط ترتيبات تتم عبر شبكة الانترنيت.. إن هذه الحركة تشبه مجموعات من قطع غيار متناثرة لسيارة جديدة، وهى قطع غيار سليمة ومتينة وجيدة الصنع [ربما نعم، وربما لا] لكن طالما بقيت متفرقة فلا أمل فى التحرك الفعلى أماما، لابد من تجميعها تجميعا محكما فى شكل سيارة [عمل منظم ومنتظم وتنظيمى] كى يمكن التحرك أماماً بإختصار **هذا الشكل النضالى الشبكى [أى شبكة من أفراد أو جماعات تتلاقى عبر دعوات من الانترنيت دون وعاء حزبى أو تنظيمى] هو حد أدنى، هو بالتحديد تجسيد تنظيمى لفكرة «الأسقف المنخفضة»** وتتضح هذه الحقيقة إذا ما قارناه بمنظومة الأحزاب الماركسية العالمية التى كانت تتحرك ككتيبة واحدة، بشعارات موحدة، وتحت قيادة موحدة [الحزب السوفيتى] ونحو أهداف موحدة، وعبر التمسك بأيديولوجية موحدة..

والآن هل اتضح الفارق الذى أنجب سقفاً سياسياً ثم سقفاً تنظيمياً منخفضاً؟

* * *

ثم نأتى إلى إيضاحات عبر واقعنا العربى ولنأخذ القضية الفلسطينية كنموذج.

فى عام ١٩٤٧ رفض العرب - بإستثناءات يسارية قليلة جداً - قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحده معلنين أن أرض فلسطين هى جميعاً للفلسطينيين. ولسنا نجادل الآن فى مدى صحة هذا الرفض.

فقط نذكر أن **هذا كان السقف العربى.**

ثم هزمت الجيوش العربية فى الحرب - لسبب أو لآخر- وهنا بدأ السقف يتململ.

البعض ظل متمسكاً بذات السقف، والبعض - وكانوا كثيرين ومنهم أغلب القوى اليسارية - رفعوا شعاراً جديداً هو **«دولة علمانية علي أرض فلسطين لكل سكانها العرب واليهود**

على قدم المساواة» [وهذا سقف منخفض بالنسبة للموقف الأول].

ثم كانت حرب ٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الغربية بأكملها، وغزة، وكامل القدس أي أصبحت تحتل كامل الأرض الفلسطينية التاريخية.. وهنا تعلقت مطالب العرب وطموحاتهم[الغالبية الساحقة من العرب مواطنين وقوى وأحزاب] بشعار جديد هو **تنفيذ قرار٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن** والذي ينص على ضرورة «انسحاب إسرائيل من أراض محتلة بعد حرب ١٩٦٧». وتركز الصراع الكلامي بين العرب [في غالبيتهم الساحقة] وبين إسرائيل ومسانديها في الغرب حول كلمة «أراض» كما وردت في النص الانجليزي وليس في النص العربي أو الفرنسي. وهل تعنى الانسحاب من «كل الأراضي» المحتلة خلال الحرب، أم من مجرد «أراض» بما يعني الاعتراف بحق اسرائيل في ضم بعض من هذه الأراضي. [**وكان مجرد القبول شبه الإجماعي بتنفيذ قرار ٢٤٢ هو قبول بسقف منخفض**. مع ملاحظة أن **عبد الناصر والأسد** وكل القوى اليسارية والتقدمية تقريبا قد قبلت به بل وناضلت من أجله وجعلت منه أملا منشودا]

وترافق مع هذا القبول.. القول بشعار حظى بشبه إجماع أيضا وهو «**دولتين لشعبين» [وكان هذا أيضاً سقفاً منخفضاً]**.

وتقع تداعيات عديدة.. ثم **يلتقي الانحناء العربي مع انهيار المعسكر الاشتراكي ليفرض حالة جديدة من قبول سقف أكثر انخفاضاً وهكذا.**

* * *

ولكن ماذا عنا نحن؟

ولأن الحديث عن فكرة الأسقف المنخفضة وتطبيقاتهاالعملية قد يطول ، وقد يتشعب فأنني أفضل أن الجأ إلى طريق مختصر لطرح الفكرة..وسنتخذ من برامج حزب التجمع المتتالية نموذجاً تطبيقياً لهذه الفكرة. ونبدأ بأن نتصفح معاً البرنامج السياسي العام للتجمع الذي أصدره المؤتمر العام الاول [١٠ -١١ابريل ١٩٨٠]، سنقلب معا صفحات البرنامج وندون بعض الاقتباسات، ثم نتأملها لنرى مدى ملاءمتها للاستمرار خضراء يانعة في حديقة الفكر والفعل التجمعي.

لنقرأ معاً:

* إن الثورة المصرية الآن لا تقف عند حدود الثورة الوطنية التقليدية، ولكنها تتخذ في نفس الوقت طريق التحول الاشتراكي. وهي تتهيأ منذ فترة لاستكمال الشروط الذاتية والموضوعية اللازمة لهذا التحول في طبيعتها. [ص ٣٠].

* **إن ظروف مصر الموضوعية ناضجة لاستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية والسير في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية**.[ص٤٦]

* **تجاوزت الثورة المصرية حدود الثورة الوطنية الديمقراطية التقليدية وبدأت مرحلة جديدة مع التطور والنضج الاجتماعي لثورة ٢٣ يوليو، تتزاوج فيها مهام إستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية بمهام الانتقال إلى الاشتراكية .. إن الثورة المصرية تمر بمرحلة انتقال تواجه مهاماً ذات طبيعة مزدوجة ، وطنية ديمقراطية ، وإشتراكية**.[ص٤٩].

* فالثورة المصرية تتحمل في هذه



جمال عبد الناصر

المرحلة مسئولية القيام بإنجاز تاريخي ذي طبيعة مزدوجة ، فهي من جهة مطالبة باستكمال ما بقى من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وفي نفس الوقت عليها أن تدعم الاختيار الاشتراكي للشعب المصري وأن ترسى القاعدة المادية والروحية لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. [ص٥٧].

* ومن المهم ونحن نحدد طبيعة المرحلة الثورية الراهنة أن نتفق على الحقائق التالية:

إن هذه المرحلة تتضمن مهاماً أساسية ذات طبيعة وطنية وديمقراطية ولكنها تتداخل مع مهام أخرى أكثر تقدمية وذات طبيعة إشتراكية. ولم يعد من الممكن الفصل التعسفي بين هذه المرحلة الأخيرة من الثورة الوطنية، وبين المراحل الأولى للانتقال إلى الاشتراكية طالما أن القيادة في كل منها يجب أن تكون إشتراكية. [ص٥٧].

* إن **الاشتراكية العلمية** هي كما جاء في الميثاق الوطني «**الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم**» و «إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثورياً إلى التقدم لم يكن افتراضاً قائماعلى الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين»..[ص٨٥]

* ان التجمع ليدعو كافة القوى الوطنية والتقدمية والوحدوية في بلادنا للانضمام إلى صفوفه والنضال معاً، ليس فقط من أجل أن نستكمل معا مهام ثورتنا الوطنية الديمقراطية ذات المضمون الاجتماعي التقدمي، وذات الأفق الاشتراكي الرحب ، وإنما أيضا من أجل أن نكتشف معاً معالم طريق شعبنا إلى الاشتراكية والبناء الاشتراكي. [ص٢٦٨].

* يتعين بذل جهد خاص لإقامة أوثق صلات التعاون والنضال مع الاتحاد السوفيتي ومجموعة البلدان الاشتراكية بوصفها حليفاً أساسياً لشعبنا.[ص٢٦٤].

وفي مجال آخر يقول البرنامج:

* الدور القيادي للقطاع العام.. فلم يعد يكفي وجود قطاع عام يكون أداة تنفيذ خطة التنمية .. وإنما يجب التأكيد على الدور القيادي للقطاع العام في تحقيق التنمية الجادة والشاملة وفي تعزيز المكتسبات الاجتماعية التقدمية - [ص١٢٦].

* إن قيام القطاع العام بدور القائد في عملية التنمية يتطلب المحافظة على بنيته الهيكلية من الشركة المنتجة في قاعدة الهرم إلى المؤسسة العامة في قمته. [ص١٢٧].

.. **نتأمل الاقتباسات السابقة ونقارنها بالشعار الرئيسي الذي أقره المؤتمر الرابع للتجمع «المشاركة الشعبية».و..فقط**

ولقد يتصور البعض منا وربما أغلبنا - بفضل فضيلة النسيان - أن شعار «المشاركة الشعبية» اختراع جديد أدخل على أدبيات التجمع، وهذا غير صحيح..

ففي ذات برنامج المؤتمر الأول تحدد أهداف الحزب والشعب كما يلي:

* ناضل الشعب العربي في مصر منذ بداية ثورته الوطنية الديمقراطية من أجل أهداف ثابتة ومحددة. ثم ويورد البرنامج عدداً من الأهداف منها:

- تصفية العلاقات الاجتماعية والإنتاجية الاستغلالية المنتمية إلى مراحل اجتماعية سابقة والتي تعوق تطور المجتمع..

- **المشاركة الشعبية في إدارة وتسيير البلاد..** [١٩]

فما الذى دفع التجمع إلى طى صفحة الواجبات والأهداف المباشرة الأخرى - وإن مؤقتاً - ودفعه إلى الاكتفاء بتسليط الضوء على أكثرها تواضعاً .. «المشاركة الشعبية»؟.

وما الذى دفعه إلى أن يتجاوز أفكاراً كانت متألقة فى زمانها مثل المهام المزدوجة للمرحلة الثورية، ومهام استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والسير فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية؟.

وما الذى دفعه إلى أن يعتبر أن هذا «السير فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية» قد أصبح مؤجلا ؟

وهنا أرجو أن نتأمل ونتأنى ونتمهل لنسأل: **هل كان اللجوء إلى سقف منخفض جداً بالنسبة «للانتقال إلى الاشتراكية» سقف «المشاركة الشعبية» اختياراً انتقاه من بين اختيارات أخرى؟**

وهل لو أن التجمع كان أكثر جماهيرية وأكثر حماساً وأكثر ثورية وأكثر نشاطاً وأكثر.. أى شئ آخر..كان بإمكانه أن يفرض الآن .. أقصد اليوم، مقولة «تزاوج مهام استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية بمهام الانتقال إلى الاشتراكية»؟. وأن يقوم فعلا بتحقيق أي شئ جدى فى ساحتها؟

وهل كان التجمع سيصبح أكثر ثورية، أو حتى أكثر اقتراباً من الصحة لو أنه تمسك بهذه المقولات السابقة وصمم على أن ينص عليها فى برنامجه الجديد؟ أو حتى لو قرر أن كل شئ فى برنامجه القديم على ما يرام، وأن عليه فقط أن يتمسك به كاملا، وأن كل ما يحتاج إليه هو أن يكون أكثر عناداً، وتصميماً وحرصاً على مواقفه القديمة،؟ وأن المطلوب منه فقط هو مزيد من الثورية، وعدم التراجع، والعمل الجماهيرى، والالتحام بالجماهير ودعم الحزب.. الخ؟

وأجيب منتظراً أجابة الآخرين لعلها تكون أفضل من إجابتى.

- لعل التجمع يمتلك أخطاء سياسية ونواقص تنظيمية، ولعل من واجبه أن يكون أكثر تماساً مع الجماهير، وأكثر التزاماً بها، وأكثر فعلا فى مجال توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية.. الخ

لكن ذلك كان سيغير قليلا من رتوش الصورة الحالية. وسيغير بقدر أكبر من قدرته على مواجهة متطلباتها ومتطلبات مواجهتها.

ولكن هل كان - ومهما كان جهده وفعله- قادراً على أن يوقف عجلة التردى التى داهمت الجميع؟ ذلك التردى المعقد والمركب والذى تمادى عالمياً، وتماهى إقليمياً؟ ثم امتد وانعكس وتعمق محلياً؟

> **ما الذى دفع التجمع إلى طى صفحة الواجبات والأهداف المباشرة والاكتفاء بتسليط الضوء على أكثرها تواضعا ؟**
>
> ***
>
> **هل كان التجمع سيصبح أكثر ثورية لو تمسك بالمقولات السابقة وصمم أن ينص عليها برنامجه الجديد ؟.**

ذلك التردى الذى كان دعامة قوية للخصوم المحليين فى سعيهم الحثيث نحو الانتكاس ، والذي مثل عقبة حقيقية لم يصنعها التجمع أمام قدراته ومقدرته على المواجهة ، بل وحتى إمكانية طرح شعاراته السابقة بشكل مقبول أمام الجماهير.

وهل ننسى أن **المتغيرات العالمية الصاعقة والساحقة لم تغير فقط موازين القوى، وانما أثرت وبشكل كبير ومأساوى على العقل والمنطق وأسلوب التفكير وإمكانيات الإنصات الجماهيرى لقوى التغيير اليسارى. أليست هذه القوى مخلفات عصر انتهى فى نظر البعض؟**

وأكاد أقول أنه **لولا طبيعة التجمع المتسعة التكوين، ولولا قدرته الفائقة والشجاعة علي التلاؤم مع معطيات الجديد، لكان حزب التجمع قد إندثر أو أوشك تحت وطأة صحراء قاحلة من شعارات مجدبة خالية من نبض الواقع،** ومن أى تقبل جماهيرى . وليس هذا استنتاجاً، فقد فعلها البعض فإنقرضوا وتبعثروا- ولا أقول انقسموا- وهو ما لا يرضاه التجمع لنفسه.

فهل يرضاه أحد له؟ لا أعتقد.أن صديقا يرضاه له. وانما الأعداء فقط.

* * *

وفى حالات كثيرة جدا لا يكون القبول بالسقف المنخفض أو حتى السعى نحوه اختيارياً، وانما نجبر على ذلك بسبب تغير المناخ أو تغير أحد أطراف المعادلة، وافتقاد توازن متوازن للقوى بحيث يفرض علينا فرضاً أن نقبل المتاح وليس المأمول.

باختصار تتجلي فكرة السقف المنخفض ليس فقط على أساس القبول بالممكن والمتاح، وإنما على أساس ينشأ من تفاوت موضوعى بين ما هو «حق» وما هو«ممكن».

وهذا التفاوت تطرحه الحياة دوماً، سواء فى العلاقات الشخصية، أو العلاقات بين الجماعات وبعضها البعض، أو حتى علي الساحة الدولية.

وفكرة التفاوت بين ما هو «حق» وما هو «ممكن» ليست فقط مرتبطة بتوازنات قوى تفرض على البعض [الطرف الأضعف] القبول بما لم يكن يقبل، أو حتى القبول بأقل من حقه الطبيعى، وإنما هى مرتبطة بعوامل عديدة قد تختلف باختلاف المسألة محل الخلاف.. فقط نتأمل مسائل مثل الأكراد فى العراق، حقوق سكان جنوب السودان، حقوق مسلمى البوسنة والهرسك، حقوق بعض الدول الأوربية إزاء الاتحاد الأوربى، حقوق دول العالم الثالث إزاء الجات..

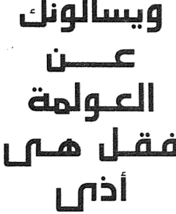
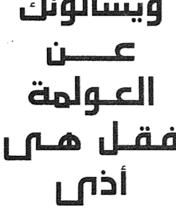
وفى مصر مثلا: حقوق الأقباط، الانتخابات البرلمانية، العمل النقابى وعشرات.. مئات .. آلاف الحالات يجرى التوافق فيها وحولها على أساس القبول بالتفاوت بين ما هو «حق» وما هو «ممكن».

وهذا كله قبول - ربما دون أن ندرى - بفكرة الأسقف المنخفضة.

وقبل أن أختتم، أريد فقط أن أسجل أن البعض قد ينتهز هذه الفرصة ليبرر تساهلاً، أو تنازلاً، أو حتى تخلياً عما هو حق، أو حتى ما هو ممكن. وهذا غير مقبول وهو غير مبرر.

ففكرة الأسقف المنخفضة لاتقوم على أساس أن نبحث نحن عنها، بل أن تبحث هى عنا، الواقع يفرضها فلا يكون أمامنا، وأمام العقل والمنطق والتلاؤم مع الواقع إلا أن يتقبلها أو بالدقة يجبر على تقبلها، وإلا فاننا سنكون كمن يأتى إلى عالم اليوم .. مرتدياً طربوشاً.أو أن نسير فى مناخ بارد جداً وممطر ونحن نرتدى شورتاً أو حتى مايوه.. فلا يملك الآخرون إزاءنا سوى السخرية.

إن بإمكاننا أن نفرض مواقفنا وشعاراتنا القديمة على أنفسنا وأوراقنا.. لكننا لا يمكن أن نقنع بها أحداً ما لم تكن مقنعة فعلا، ومتماشية مع الواقع الواقعى فعلا. فإن تعلقنا بالقديم رغم أنف الواقع .. كان علينا أن ندفع الثمن عزلةً، وإنزواءً، وتقوقعاً.. فإنقراضاً وهذه ليست شجاعة ولا ثورية ولا تمسك بالموقف المبدئى، وإنما هى مجرد لغو، فما من قيمة لشعارات غير مثمرة.. جدباء لا تقنع أحداً، ولا تجذب أحداً إلى صفوفنا. ونعيش بها فى غربة مفتقدين دفء القبول الجماهيرى.

ويسألونك عن العولمة فقل هي أذى

مظاهرات ضد العولمة

جاءت كلمة **العولمة** كترجمة للكلمة الفرنسية **Mondialisation** وهي تدخل ضمن سلسلة من المفردات والمصطلحات التي ماأن تشيع في الغراب إلا ويلتقطها الإعلاميون ويطنطنون بها حتى تصير على الطراز ، إذن فهي صورة لغوية للتبعية العربية للثقافة الغربية ، وإن شئت فهي رمز للعجز العربي على الإبداع الفكري والثقافة التابعة وليست الثقافة المبدعة . إن هذا المصطلح - ككثير غيره - هو رمز كذلك على سياسة رد الفعل الثقافية التي صار إليها العقل العربي بعد أن كبل بهيمنة الجهلة على مقدراته ومنابره الفكرية ، وبعد أن كبل بنظام سياسي عاجز عن التطور ، لايأخذ من الماضي سوى أفكار رجعية ليؤكد بها سلطته على العامة الذين يغيبون بمفاهيم قدرية وأحاديث تنويمية ، مما يزيد من جهلهم وبالتالي من فقرهم.

ثم نأتي إلى مدلولها ، فنقول إن العولمة هي أن **يزداد الفقير فقراً وأن يصبح الغني أكثر ثراء**، وأن هذا ينطبق على الدول كما ينطبق على الأفراد ، والعولمة ببساطة هي أن أن يتأطر سيطرة الدول الأكثر تصنيعاً على الدول التي في طور التنمية.

إن هذا النظام العالمي الاقتصادي الجديد هو الوليد المقيت للرأسمالية أو حسب التعبير البراق **إقتصاد السوق** ، تعبيرات براقة خادعة تخفي وراءها سيطرة القوي على الضعيف ، ودهس صاحب المال للعامل .**إن العولمة هي البنت النكدة لسيادة الغرب ذي العقلية البرجماتية المصلحية الخالية من أية مبادئ حتى أبسطها**، لا صوت يعلو فيها على صوت دهس الضعيف سيادة القوي . هذه هي العولمة كما أفهمها.

وهي نموذج حي للإستعمار الجديد ، استعمار الرأسمالية في ثوبها النتن ، نتانة لايشمها إلا المثقفون الواعون بدورهم الإنساني حتى وإن كانوا يعيشون في يسر من العيش ، نعم إنهم يستاءون من هذه العولمة رغم وضعهم الاقتصادي الأثير أحياناً ، لأن إلتزامهم الواعي تجاه إنسانيتهم تدفعهم لأن يناضلوا ضد الاستغلال الذي يخضع له أبناء الفقراء الذين أعجزهم عوزهم أن يدركوا طبيعة العقلية الرأسمالية المستغلة ، **ولعل الانحياز للضعفاء والمحتاجين وتنوير المغيبين ومناصرة الحريات أهم مايميز المثقف عن المتعلم المتشدق ببعض العبارات والجمل والمصطلحات التي يرددها كالببغاء.**

إنني لاألوم الغرب - وأعني به الشركات الرأسمالية الكبرى التي تحرك الحكومات الغربية - على تبنيه سياسات العولمة أو الاستعمار الجديد ، فهي تسعى لمصلحتها ، ولكنني أرثي لهؤلاء القائمين على الإعلام في عالمنا العربي ، أولئك الذين يرددون ، بل يروجون ، للعولمة دون دراية بأنها مذهب إقتصادي لايسير في صالح بلادهم ، نظراً لضعف أجهزة الدولة الإدارية بسبب البيروقراطية الخانقة ، وعجز قدراتنا التصنيعية وإمكانياتنا، فهو مذهب يضرب الصناعات البسيطة والثقيلة في مقتل مما يجعلنا تابعين - أي مستعمرين - عاجزين عن تطوير صناعاتنا. أما في الجانب التجاري فالعولمة هي أن تقفل المحلات التجارية الصغيرة أبوابها لصالح السوبر ماركات متعددة الجنسيات مما يحول آلاف البقالين والعطارين والجزارين وبائعي الألبان .. إلى عاطلين يعانون من البطالة أي من الفقر ، **ومن هنا تتحول أموالنا التي ننفقها لقضاء حاجياتنا اليومية إلى جيب السوبر ماركت الضخم الذي تمتلكه شركة غربية** أي ببساطة شديدة تذهب أرباح هذه المحلات إلى جيوب الخواجات في الوقت الذي يتحول فيه آلاف مؤلفة من صغار التجار إلى بطالة تعيسة ونكدة يؤطرها ويدعو لها حكومات عاجزة عن إدراك مخاطر العولمة ظناً منها أن التحديث والتقدم لايكونان إلا مع سيادة رأس المال ، وهي نظرة متخلفة تماماً ولاتنم إلا عن جهل هذه الحكومات لأمتها في مقابل مصالح عاجلة يجنبها القائمون على اتخاذ القرار.

لاياسادة ليس التقدم بأن تفتح البلاد **سداح مداح** أمام الصناعات والتجارات الضخمة التي تدمر صناعتنا وتجارتنا البسيطة بل في تنميتها. أما ماتتشدقون به من حاجة الدولة إلى عملات صعبة فيمكن أن يكون عن طريق السياحة وازدياد الصادرات.

ومما يرثى له أن تظهر جماعات في الغرب مناهضة للعولمة يقودها اليساريون مثل جماعة أتاك ATAC للنضال في سبيل مصلحة الدول الفقيرة والنامية وفي صالح الغربيين البسطاء الذين يداسون وسط مجتمع رأسمالي جارف ، أقول مما يرثى له ويثير الحزن في النفس هو أن نجد إعلامنا بمنظومته المتخلفة العاجزة عن مواكبة الثورة الإعلامية العظيمة يهلل إلى العولمة جاهلاً أو متجاهلاً أن ذلك ليس في مصلحة مصرنا ولاعالمنا العربي في شئ.

د. صادق محمد نعيمي

سعاد حسني

نهاية «حدوتة» السيندريلا .. أم نهاية عصر الأحلام الجميلة النبيلة؟!

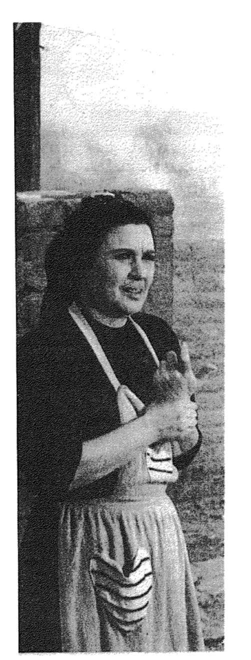
ترى هل كان لقب «**سيندريلا السينما المصرية**» ،الذى لم يعرفه الجمهور إلا مقترنا بالنجمة **سعاد حسنى** وحدها ، ترى هل كان نعمة أم نقمة على تلك السيندريلا ؟! ترى هل كان احتفاء واحتفالاً بتلك الفتاة رقيقة الكيان القادمة من المجهول لتحتل خلال سنوات قلائل مكانة لم تحظ بها غيرها من النجمات السينمائيات فى أفئدة الجماهير المصرية والعربية ، أم كان نبوءة قاسية متشائمة عن عودة هذه الفتاة كما جاءت،إلى عالم الوحدة والظلال ؟!

تحكى حدوته **سيندريلا** التى نعرفها جميعا عن فتاة يتمية تعانى شظف العيش وقسوة الحياة، رغم ما تتمتع به من جمال جسمانى وروحى أصيل ،حتى أن غيرها من الفتيات الأقل جمالاوإحساسا كن تنلن من متع الدنيا ما حرمت منه الفتاة الرقيقة، لكن بين غمضة عين وانتباهتها تظهر لها الساحرة الطيبة ، لتعطى الفتاة ما تستحق من البهاء ،وها هى بطلتنا تذهب إلى الحفل الراقص لتخطف عيون الجميع وتأسر قلب الأمير ، لكن مهلاً ، فكل شئ مرهون بالزمن، ذلك القاسى المتجبر الذى لا يعود أبداً إلى الوراء ،وحين تمضى عقارب الساعة حثيثاً لتقترب من منتصف الليل ، يكون على سيندريلا أن تعود إلى الاختفاء والانزواء فى حياتها الفقيرة مرة أخرى، قبل أن تكمل الساعة دقاتها الاثنتى عشرة ، فذلك هو القانون الأزلى الذى ليست لنا من سلطة على انتهاكه أو الاعتراض عليه.

تلمس هذه الحدوتة دائما فى وجداننا أوتاراً حساسة ، بل متناقضة أيضا ، حين تغازل بداخلنا حلم أن نحصل على حقنا العادل من الحياة، لكنها تذكرنا دائما أن ذلك مرهون بتلك القوى السحرية الغامضة القادرة على أن تعيد ميزان العدل إلى نصابه ،كما ترسخ فى أذهاننا فكرة الزمن الذى لا يرحم ، يمنح ويمنع ، يعطى ويأخذ ، وأن «**الدنيا صندوق دنيا دور بعد دور، الدكة هى الدكة وهى كل الديكور ، يمشى اللى شاف ويسيب لغيره مكان ، سواء كان عربجيا أو كان إمبراطورا**»،كما قال **صلاح جاهين** ، ذلك الشاعر والفنان الرقيق ، الذى ترك أثراً عميقا على **سعاد حسنى** الإنسانة والفنانة فى حياته أو رحيله ،حتى أنك تكاد أن تجد فى حياتهما ورحيلهما الكثير من الخيوط المتوازية والمتشابكة .

من كان يستطيع أن يتنبأ حقاً- وإن كان البعض يزعم هذا التنبؤ بأثر رجعي! -أن تلك الفتاة ضئيلة التكوين ، التى لم يكن عمرها قد تجاوز السادسة عشرة بعد، حين ظهرت لأول مرة على شاشة السينما فى فيلم« **حسن ونعيمة» (١٩٥٩)** لبركات ، سوف تصبح النجمة التى سوف تسطع طويلا فى سماء السينما العربية ؟! إن كنت منصفاً حقاً فلابد أنك تدرك اليوم، أن ذلك الفيلم كان من الممكن أن يضيع فى زوايا النسيان (فهو على أية حال ليس من كلاسيكيات السينما العربية) ، وأن شهرته جاءت من اقتباسه عن مسلسل إذاعى ناجح كتبه وأخرجه الفنان متعدد المواهب **عبد الرحمن الخميسى** ، فى زمن كانت فيه الشوارع تخلو من المارة وقت إذاعة هذه المسلسلات ، وأن لعبد الرحمن الخميسى الفضل الأول فى ظهور هذه الفتاة المغمورة على الشاشة فى دور نعيمة .كما أن الحديث عن«الجمال» الذى تمتعت به لن يعطى تفسيرا حقيقيا لما سوف تحققه فى المرحلة اللاحقة،**فإنك تستطيع أن تتذكر العديد من «جميلات» السينما المصرية اللاتى ظهرن فى تلك الفترة ثم مضين واختفين دون أن تتركن أثرا فى وجدان الجماهير**، على عكس **سعاد حسنى** التى احتلت مكانها كنجمة ساطعة فى سماء السينما المصرية والعربية لفترة طويلة من الزمن، وظل بريقها يملأ الأبصار حتى بعد أن حانت ساعة الأفول.

إن أردت تفسيرا لظاهرة **سعاد حسنى** فهو أنها كانت نموذجا حقيقياً لعشرات من أقرانها وقريناتها فى عالم فنون الأداء فى



الراعى والنساء

فننا التمثيلى المصرى والعربى ، فكثيراً ما تجد قادماً جديداً ليست له من خبرة فى هذا العالم ، يبدأ خائفاً مرتبكاً ، لكن سرعان ما يمتلك القدرة على الإمساك بناصية هذا الفن حتى أنه يصبح ممثلا حتى أطراف أصابعه

أحمد يوسف

،وهذا هو ما حدث مع **سعاد حسنى** التى أظهرت قدرة بلا حدود على تطوير أدواتها يوماً بعد يوم ، **لتنتقل فيلما بعد فيلم من إطار الصورة «الجميلة» لتدب فيها حياة حقيقية تمتلئ بالدفء والحيوية ، وهكذا استطاعت أن تعبر الحاجز الرقيق الذى يفصل بين« النجمة » و« الممثلة »**.

لكن هناك أيضا لهذه الظاهرة وجها آخر ، فقد كان من الممكن أن تصبح **سعاد حسنى** ممثلة تمتلك الموهبة والخبرة، دون أن تصبح تلك النجمة التى احتلت تلك المكانة الفريدة فى قلوب الجماهير . لذلك فإن من المهم هنا أن نفسر معنى« النجومية » ذاتها ، التى حاول بعض المنتجين الكبار خلال الخمسينيات والستينيات إضفاءها على بعض الفتيات الجميلات دون تحقيق نجاح حقيقى ،مثلما حاولت بعض نجمات الثمانينات والتسعينيات تحقيقها عنوة فأصبحن نجمات شباك التذاكر ولكن دون أن تصبحن أبداً نجمات وملكات على عرش القلوب.

وقد يقول لك البعض أن النجومية هى موهبة غامضة لا يمكن تفسيرها ،أو حضور مبهم قادر على الايحاء بالسحر، لكن هذا القول أو ذاك ليس إلا ضرباً من تدبيج العبارات المبهرة التى لا تعنى شيئا ،فواقع الحال هو **أن النجومية هى نوع من اللقاء التاريخى بين إمكانات النجم وظروف عصره** ، فمن المؤكد أن ظهور **جيمس دين أو مارلين مونرو** -ناهيك عن **همفرى بوجارت أو إنجريدبيرجمان** -فى بدايات القرن الواحد والعشرين لم يكن سوف يحول هؤلاء، وأبدا إلى نجوم، وهذا هو الأمر ذاته مع **سعاد حسنى** ، التى كانت تلك إمكانات إنسانية وفنية- تطورت مع تجاربها المتوالية -جعلتها **نموذجا لابنة الطبقة المتوسطة فى عصر إزدهار الطبقة المتوسطة بالمعنى الكامل للكلمة ، بين عقدى الخمسينيات والستينيات فى فترة بدا أن أفق الأحلام مفتوح بلا حدود أمام هذه الطبقة.**

كانت **سعاد حسنى** إذن هى اللقاء بين الواقع والحلم ،فإذا كنت ترى فيها الأخت أو الصديقة أو«بنت الجيران» التى تدرك منذ الوهلة الأولى أنك تعرفها على نحو حميم ،فإنها كانت من جانب آخر هى النموذج الذى تحلم أن تكون عليه تلك الفتاة القريبة إلى قلبك ووجدانك وعقلك.. لقد **كانت سعاد حسنى** هى اللقاء التاريخى بين ما هو ممكن ،وما ينبغى أن يكون.

ولم تكن محض مصادفة أن تظهر **سعاد حسنى** فى فيلمها الثانى« **البنات والصيف**»(١٩٦٠) ،فى القصة التى أخرجها **عز الدين ذو الفقار** ، ففى هذا الفيلم لم تأخذ دور البطولة الذى قامت به **زيزى البدراوى**، للفتاة المتكبرة التى ترفض الحب الذى يعرضه عليها البطل (**عبد الحليم حافظ**) ، لكنها ظهرت فى الفيلم فى دور شقيقته . وذلك هو جانب مهم من سحرها الخاص الذى ظلت توحى به على الدوام، فى كل أدوارها ومراحلها ، حيث لا يمكنك أن تكرهها أبداً ،حتى لو أدت شخصية فتاة أو امرأة شريرة(كما فى « غروب وشروق ») ، فسوف تظل ترى فيها ذلك الجانب الإنسانى الذى يضفى على الشخصية مصداقية واقعية.

إنك قد ترى **سعاد حسنى** فى الأفلام فتاة فقيرة أو ثرية ، طيبة أو شريرة ، متزمتة أو عابثة ، لكنها تبقى دائما قريبة إلى قلبك لأنها توحى بالدفء الإنسانى الحميم ، وقد تبدو أحيانا -أو فى أغلب الأحيان -فى ثوب «الفتاة الشقية» ، لكنها «الشقاوة» المحببة إلى النفس ،المشبعة بالحيوية والتلقائية ، والتى تتحول سريعا -كما ينبغى لأخت أو صديقة -إلى نوع من الخجل والحياء الرقيق.

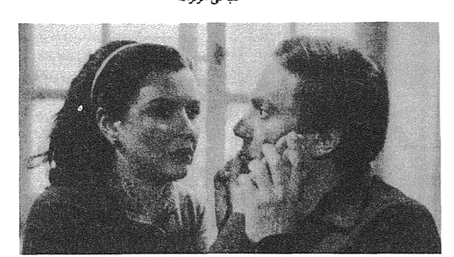
ظلت **سعاد حسنى** طوال الستينيات نموذجاً تقلده بنات الطبقة المتوسطة، التى كانت تنمو آنذاك بسرعة متزايدة وفى عشرات الأفلام تبلورت شخصية الفتاة خفيفة الظل ،وتكررت فى نمط واحد لا يكاد يتغير ، بين« **السبع بنات** » و« **شقاوة بنات** » و« **الساحرة الصغيرة** » و« **الثلاثة يحبونها** » و« **صغيرة على الحب** » و« **حلوة وشقية** » .وبين الحين والآخر كانت الفرصة تسنح لسيندريللا لكى تخرج من هذا العالم المصنوع الذى سجنتها فيه السينما المصرية لتدلف إلى عالم أكثر واقعية ،كما فى « **الزوجة الثانية** »(١٩٦٧) **لصلاح أبو سيف** ، لكن الفلاحة هنا ليست كما فى« **حسن ونعيمة** » صبية عاشقة ساذجة ، بل امرأة ناضجة ، تعمل فى« التراحيل » مع زوجها الفقير ، يطمع فيها العمدة الفظ ويشتهيها ، فيجبر الزوج على تطليقها ، لتصبح هى « الزوجة الثانية » للعمدة. فيتجلى وجه آخر ينضج بالمرارة والهوان ، لقدرتها الفطرية على استخدام دلالها الأنثوى ، لتنتصر فى النهاية على العمدة الطاغية.

سوف تتسلل رويدا تلك الظلال الواقعية القاتمة إلى الحياة الزائفة الناعمة التى كانت تنعم بها سيندريللا فى أفلامها السابقة ، وربما كان فيلم« **نادية** » (١٩٦٩) **لأحمد بدرخان** يحمل فى مضمونه نقطة تحول فى حياة البطلة الجميلة ، حيث يقدم الفيلم صراعاً بين شقيقتين متشابهتى الملامح ،وتقوم **سعاد حسنى** بالدورين ، الأول لفتاة عابثة مقبلة على الحياة ، بينما الدور الآخر للشقيقة الرصينة التى تفضل الوحدة والانزواء ، وبموت الفتاة « الشقية » فى نهاية الفيلم، بدا أن مرحلة جديدة سوف تبدأ فى حياة سيندريللا ،فقد كانت عقارب الساعة تمضى حثيثاً إلى قلب الليل.

إن تلك السيندريللا تنال عقابا صارماً على شخصيتها العابثة فى« **شروق وغروب** » (١٩٧٠) **لكمال الشيخ**، حيث تحاول أن تبقى على بعض من جاذبيتها وقدرتها على التلاعب بقلوب الرجال ،إلا أن ذلك يقود إلى مصرع زوجها ، لتضطر إلى قبول الزواج من« كهل » الأحلام الذى تجاوز مرحلة الشباب ، لكن الزواج هذه المرة لا يمثل مشهد النهاية التقليدية السعيدة ، بل البداية لعلاقة متوترة يخيم عليها الألم والقلق.

وفى كل أفلامها اللاحقة لفيلم « **غروب وشروق** » ،الذى كان اسمه علامة على مرحلة جديدة من حياة **سعاد حسنى** الفنية ، بدت

حب فى الزنزانة

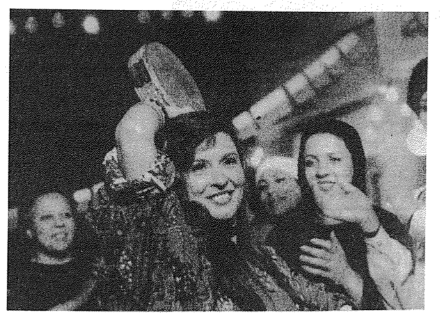


سيندريللا حائرة فى مفترق الطرق، وبدلاً من أن تكون النقطة التى يلتقى عندها الجميع ، أصبحت هى ذاتها نهباً للمشاعر المتناقضة ، وللشخصيات المتصارعة حولها ، كما فى **«زوجتى والكلب» (١٩٧١) لسعيد مرزوق و «الاختيار» (١٩٧١) ليوسف شاهين و«الحب الذى كان»(١٩٧٣) لعلى بدرخان ، وغرباء (١٩٧٣) لسعد عرفه ، وأين عقلى (١٩٧٤) لعاطف سالم.**

لم تعد ابنة الطبقة المتوسطة إذن هى «الذات» الباحثة عن التحقق ، بل هى «الموضوع» الذى ينتهبه الآخرون. كما لم تعد بطلة **سعاد حسنى** أو سيندريللا هى«البطلة» التى يدور حولها وفى فلكها الفيلم وشخصياته ، وتنجح فى أن تفرض رؤيتها المتفتحة للحياة، بل أصبح عليها أن تقبل طائعة أن تدور فى فلك «البطل» ، حتى فى فيلم **« خاللى بالك من زوزو » (١٩٧٢) لحسن الإمام** ،وهو الفيلم الذى تفجرت فيه كل الطاقات الفنية لسعاد حسنى ، فى التمثيل والرقص والغناء ،والذى بدا أنه تنويع على شخصية البنت الشقية ، مع مسحة أكثر إيجابية تجاه الحياة، لكن ذروة الفيلم تؤكد أنه كان عليها خلال السبعينيات أن تعلن عن هزيمة شخصيتها السابقة، ففى المشهد الذى يبلغ تمرد الفتاة الفقيرة على تقاليد مجتمعها ذروته ، يصفعها الحبيب صفعة مدوية (وتنطلق أكف الجماهير بالتصفيق !! هل يمكن أن تتخيل أن ذلك قد يحدث قبل عشر سنوات؟!) ، لتمضى سيندريللا السبعينيات عائدة إلى عالم الامتثال ، حيث كانت بطلات حسن الإمام تقبعن خلال الخمسينيات!.

مرة أو مرتين جربت سيندريللا أن تجد مكانا فى هذا العالم الميلودرامى ،فى**«أميرة حبى أنا» (١٩٧٥) لحسن الإمام** ، **«المتوحشة» (١٩٧٩) لسمير سيف ، لكن سعاد حسنى** اكتشفت أن مكانها الحقيقى هو أرض الواقع ،مهما كانت قسوته ومرارته ،فأصبحت فى بعض الأفلام القليلة المتميزة تجسيداً فنيا حياً لابنة الطبقة المتوسطة فى المرحلة الجديدة ،كما فى**« أهل القمة»(١٩٨١) لعلى بدرخان** ،حيث ترضى بقصة الحب التى تجمعها مع لص تائب ، فى زمن ساده لصوص الانفتاح واختفوا خلف واجهات براقة.

لقد كانت تلك الأفلام الأخيرة اختباراً حقيقياً للممثلة والنجمة ، التى أكدت أن جمالها وبهاءها ينبعان من روحها الشابة ومواهبها الأصيلة، وليس من كونها إطارا مصنوعا ومصطنعا لفتاة جميلة كما أرادتها



الدرجة الثالثة

واستغلتها صناعة السينما المصرية . وإذا كانت **سعاد حسنى** قد بدأت بالحدوتة الشعبية فى**«حسن ونعيمة»** ،فإنها مع حدوتة**« شفيقة ومتولى» (١٩٧٨)** ،ومن خلال النسيج الدرامى الناضج **لعلى بدرخان** ، تجاوزت كونها الضحية الساذجة البريئة ،فأصبحت تمثل فى وقت واحد إنسانا ،ونوعا ، وطبقة ،ومجتمعا ، ووطناً ،كما استطاعت مع على بدرخان فى**«الجوع» (١٩٨٦)** أن تضفى على الجو الأسطورى إحساسا واقعيا من خلال شخصية زبيدة ، البائعة الفقيرة ، التى عانت من عنت الفتوة الشرير ، وشاركت الفقراء الإحساس بالهوان ، لتقف معهم ضد ظلم الطاغية.

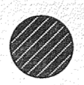
وبين كوميديا «غريب فى بيتى» (١٩٨٢) لسمير سيف ومأساة «حب فى الزنزانة» (١٩٨٣)لمحمد فاضل ،ونضج «موعد على العشاء» (١٩٨١) لمحمد خان ، وفجاجة (عصفور الشرق) (١٩٨٦) ليوسف فرنسيس،وجموح **«الدرجة الثالثة» (١٩٨٨) لشريف عرفه ، قامت «سعاد حسنى» بأدوار** متباينة ، حقق بعضها -كما فى مسلسلها التلفزيونى الوحيد **«هو وهى»** -نجاحاً حقيقياً ، لكن بعضها الآخر وقع بها فى مأزق التردد بين الانفعال والافتعال ،مما ترك أثره على نفس البطلة التى لم تعرف غير مذاق النجاح لكنها عادت فى فيلمها الأخير**« الراعى والنساء» (١٩٩١) لعلى بدرخان** لتؤكد من جديد قدرتها -مع السيناريو الذى يجيد رسم شخصياته- على الإمساك بالأعماق الدفينة للشخصية ، والتعبير المرهف الحساس عنها .

فى**«الراعى والنساء»** تقدم **سعاد حسنى** دور الأرملة الحزينة المحرومة فى صحراء الحياة القاحلة ، وعبر سياق الأحداث، تضحك أو تبكى ،وفى ضحكها وبكائها تلتمع عيناها ببريق ساحر ، وتتورد وجنتاها بدماء السعادة أوتحتقنان من الألم ، لكنك تشعر دائما أن هناك حزنا سحيقاً يسكن فى أعماقها ، قد يكون سببه الأسى على الماضى الجميل ،والقلق من المستقبل المجهول.

لكن هناك حزناً أكثر عمقا وإنسانية ، قد تكون **سعاد حسنى** قد عرفته وعايشته خلال عملها الطويل مع الشاعر **صلاح جاهين**، الذى كان يكتب لها أغنيات وسيناريوهات تحاول بعث البهجة واصطناعها فى قلوب الناس ، بينما كان قلبه وقلبها ينفطران ألما ، وها هو **صلاح جاهين** يتركها راحلا ، بعد أن خلف لها ذلك الحزن النبيل.

إنه هذه المرة هو حزن **سعاد حسنى** الحقيقية ،وليس حزن سيندريللا ،فقد طارت فتاة الحدوتة إلى دائرة الضوء ثم اختفت منها ، لكن ذلك لم يحدث من خلال عمل الساحرة الطيبة (فى الحقيقة أن السينما المصرية كانت هى الساحرة الشريرة التى أرادت ألا تتخلى سيندريللا عن قناعها أبداً حتى تمتص منها آخر قطرة من رحيق الشباب) ،**لكن ظهور واختفاء سعاد حسنى كان مزيجا من تفاعل الظروف والارادة معاً .لقد اختارت سعاد حسنى أن تبذل جهداً حقيقياً لكى تصبح فتاة أحلام أجيال كاملة ،كما اختارت أن تنسحب من السينما والحياة عندما أدركت أن الزمن يمضى بها وبالطبقة المتوسطة كلها إلى الظل، حين اختفى زمن الأحلام ، وبدأ زمن الكوابيس!.**

مشاغبات



السؤال الأندونيسى

لا أعرف ما إذا كانت الأوضاع فى أندونيسيا سوف تستقر على ما انتهت إليه حتى الآن ، بعد أن عزل البرلمان الرئيس «عبد الرحمن واحد» وانتخب نائبته «ميجاواتي سوكارنو» خلفاً له ..أم أن ما حدث هو مجرد مشهد فى سيناريو أصبح محفوظاً، وأن المشهد التالى ، أو الذى بعده سيكون استيلاء جنرالات أندونيسيا على السلطة!.

والذين تحمسوا للتطورات الأخيرة التى انتهت بشلح الرئيس الأندونيسى ،انطلقوا من تحليل يرى أن المنطق الديمقراطى ،هو الذى تحكم فى الأمر، فقد أصر البرلمان على محاكمة الرئيس بتهمة الفساد ، وتقاضى رشاوى وعمولات، ولكنه رفض مهدداً بأن الملايين من أنصاره لن يسكتوا على ذلك، واستناداً إلى هذه الملايين ، أصدر قراراً بحل البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ تمهيداً لاجراء انتخابات جديدة ، لكن جنرالات الشرطة والجيش ،رفضوا تنفيذ الأمر، وساندوا البرلمان الذى عزل الرئيس ، من دون أن يظهر من ملايين الأنصار، سوى ألف« واحد» فقط ، كانوا فى وداع فخامته ،حين غادر القصر الجمهورى فى طريقه إلى أمريكا للعلاج..

لكن ذلك كله ، لا يخفى الحقيقة التى تقول: إن الحكم الديمقراطى ،فشل حتى الآن ، فى تحقيق الاستقرار لاندونيسيا ، وعلى عكس ما كان متوقعا ،فإن الحكم العسكرى الذى استمر ما يقرب من ثلاثة عقود، ما كاد يرحل ،حتى تفشت القلاقل العرقية والطائفية ،وانهارت الأوضاع الاقتصادية ، وتفشى الفساد ، حتى وصل إلى رأس النظام، لينتهى ذلك كله بعزل الرئيس واحدة.

وإذا كان من السابق لأوانه الآن الحكم على مدى قدرة «ميجاواتي سوكارنو» على أن تدير الأمور، على نحو يمكن أندونيسيا من الخروج من المآزق المتعددة التى تواجهها فإن السؤال الأندونيسى المطروح هو: لماذا يبدو وكأن الحكم الديمقراطى فى دول ما كان يعرف بالعالم الثالث، عاجز عن صيانة الوحدة القومية ، وعن أن تكفل لشعوبها أوضاعا تحكم من خلالها نفسها بنفسها ، ونظما للحكم تتسم بالطهارة والشفافية ، ودولة يحكمها القانون..

أما الذى يدعو لطرح هذا السؤال ، فهو أن السيناريو الاندونيسى سبق وأن تكرر قبل ذلك أكثر من مرة ، لعل أبرزها هو الحالة السودانية.. ففى أقل من نصف قرن، مضت على إعلان الاستقلال والحكم الوطنى السودانى عاجز عن تحقيق الاستقرار ، وعن صيانة الوحدة القومية ،وعاجز -كذلك- عن تنمية اقتصاد بلاده ، وعن كفالة مستوى لائق لمعيشة الشعب ، وخلال ذلك شهد السودان ثلاثة انقلابات عسكرية الغت الحكم المدنى الديمقراطى، وثلاث انتفاضات شعبية ضد كل انقلاب منها ،تعيد الحكم المدنى الديمقراطى ، ليسفر فى كل مرة عن حالة من الفوضى والفساد وعدم الاستقرار ،مما يعطى لجنرالات الجيش ذريعه ،لكى يعودوا إلى الحكم ، فيحلوا البرلمان ، ويوقفوا نشاط الأحزاب ، ويلغوا الدساتير ، ويسحبوا رخص الصحف، ويعلنوا حالة الطوارئ ، حرصاً على المصالح القومية العليا..!.

ولا تختلف الحالة الباكستانية عن الحالة السودانية كثيرا ، فمنذ انفصلت باكستان عن الهند فى عام ١٩٤٧ ،والحكم المدنى الديمقراطى ، عاجز عن أن يحقق لها استقراراً ، بل وعن أن يحافظ على وحدتها القومية ، أو أن يصون طهارة الحكم، ليضطر فى النهاية إلى الرحيل ،ومعه كل مؤسساته من الدستور إلى البرلمان، ومن التعددية الحزبية إلى التعددية الصحفية، ليحل محله حكم عسكرى سافر ، يرفع شعارات القضاء على الفساد والفوضى ،وصيانة الاستقرار والحفاظ على مصالح الدولة العليا..

ولابد أن هناك أسباباً كثيرة لهذه الظاهرة، يقف على رأسها التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى عاشته دول العالم الثالث فى ظل الحكم الاستعمارى ،والتى انتهت إلى تشوهات فى وعى وتكوين النخب الوطنية التى تتسلم الحكم من المستعمرين ، فتعجز عن ادارة شئون البلاد ، وعن التعامل مع تركة التخلف التى ورثتها عن الحكم الاستعمارى،وعن مواجهة التحديات المحيطة بها.. وهو تشوه يمتد ليشمل الجماهير التى تعزف عن المشاركة فى الحياة العامة، وليشمل -كذلك- النخب المعارضة، التى لا تضع فى اعتبارها ، أن مهمتها الأولى ،هى الحفاظ على الصيغة الديمقراطية والسعى لتطويرها..خطوة ..خطوة.

..

أما المهم ، فهو أن السؤال الاندونيسى ، الذى يجدد ويؤكد السؤال الباكستانى والسؤال السودانى ، ينشد اهتماما أكثر وتحليلاً أعمق ، من كل الذى يعنيهم أمر تطور واستقرار دول ما كان يعرف بالعالم الثالث ،حتى لا يستقر فى وجدان شعوبها وشعوب العالم ، أنها ليست مؤهلة للحكم الديمقراطى ، وأن الذى يصلح لها فقط هو حكم العسكر!.

صلاح عيسى


ISO 9001



لوحة للفنان الاوغندى .. فرانسيس اكافية